مجلس التخطيط الوطني

إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية

فى ليبيا

2040 - 2013

أغسطس 2013

إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية

تقديم

تكتسب هذه الإستراتيجية أهميتها من أهمية العنصر البشري بإعتباره المتغير الأكثر أهمية فى عملية التنمية. وتزداد الحاجة للإهتمام بالعنصر البشري فى ليبيا نظراً لمحدودية هذا المورد كماً ونوعاً، ولكبر وحجم الإستحقاقات والتحديات التى تواجها البلاد والتى لا يمكن مواجهتها إلا من خلال تنمية بشرية فعالة.

لذلك فإن هذه الإستراتيجية تشتمل على كل ما من شأنه الرفع من قدرات الإنسان الليبي والتمكين له حتى يقوم بالدور المتوقع منه تجاه نفسه وأسرته ، فهى تتناول التعليم بجميع مراحله وأنواعه وبناء وتدريب الموارد البشرية إضافة إلى التنشئة الإجتماعية والثقافة والأمان الإجتماعي.

وقد تم الإعتماد فى بناء هذه الإستراتيجية على المعلومات التى توفرت للخبراء المكلفين بهذا العمل والتى يرجع تاريخها الى سنة 2006 م كأحدث بيانات وإحصائيات أمكن الحصول عليها ،إضافة إلى تجارب وخبرات من سبقهم بعد تحويرها بما يتماشى والظروف التى إستجدت على ليبيا بفعل ثورة 17 فبراير.

وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية بناءًا على تكليف من قبل مجلس التخطيط الوطني بقرار رئيس اللجنة التسييرية رقم 18 لسنة 2013 وهي تطوير وتحديث جذرى لإستراتيجية سابقة بعنوان " مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009 – 2025 " أعدت من جزئين من قبل خبراء بمجلس التخطيط الوطني ومكتب الإستشارات بجامعة طرابلس وقد تطلب هذا التطوير والتحديث أخذ بعض البياتات من وثيقة الإستراتيجية المشار إليها سابقا وذلك بحسب البناء والنسق العلمي والمنطقى وتسلسل الموضوعات الذى رأه الفريق العلمي الذى أعد هذه الإستراتيجية .

الفريق المكلف بإعداد الإستراتيجية

2013

فريق إعداد الإستراتيجية

1- د. جمعة عبدالله القماطي	رئيسا
2- د. علي الهادي الحوات	عضوا
3- د. محمد محمد كعبور	عضوا
4- د. توفيق الطاهر عجال	عضوا
5- د. محمد سالم كعيبة	عضوا
6- د. بشير علي الرفاعي	عضوا
7- د. حميدة ميلاد أبورونية	عضوا
8- أ. عبدالله علي عبدالرحمان	مقررا

المحتويات

ت		الصفحة
	تقديم	2
	الفصل التمهيدي : التعريف بإستراتيجية التمكين والتنمية البشرية	7
أ	الغاية	8
ب	مرتكزات إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية	8
ج	المصطلحات والتعريفات	9
د	الرؤية	9
هـ	الأبعاد	9
و	الأهداف الإستراتيجية	10
	الفصل الأول: التركيبة الديموغرافية	14
1-1	مقدمة	15
2-1	الهدف الإستراتيجي	15
3-1	مواطن الضعف والقصور	15
4-1	الأهداف المرحلية	17
	الفصل الثاني: القوي العاملة والتدريب	20
1-2	مقدمة	21
2-2	الهدف الإستراتيجي	21
3-2	مواطن الضعف والقصور	21
4-2	الأهداف المرحلية	23
	الفصل الثالثً: التربية والتعليم	27
1-3	مقدمة	28
2-3	**التعليم ما قبل المدرسة**	28
1-2-3	الهدف الإستراتيجي	28
2-2-3	مواطن الضعف والقصور	29
3-2-3	الأهداف المرحلية	31
3-3	**التعليم الأساسى (الإبتدائى والإعدادى)**	33
1-3-3	الهدف الإستراتيجي	33
2-3-3	مواطن الضعف والقصور	33
3-3-3	الأهداف المرحلية	37
4-3	**التعليم الثانوي**	40
1-4-3	الهدف الإستراتيجي	40
2-4-3	مواطن الضعف والقصور	40
3-4-3	الأهداف المرحلية	42
5-3	**التدريب المهني والتقني**	45

3-5-1	الهدف الإستراتيجي	45
3-5-2	مواطن الضعف والقصور	45
3-5-3	الأهداف المرحلية	48
3-6	**محو الأمية وتعليم الكبار**	52
3-6-1	الهدف الإستراتيجي	52
3-6-2	مواطن الضعف والقصور	52
3-6-3	الأهداف المرحلية	53
3-7	**تربية وتعليم ذوي الإحتياجات الخاصة**	54
3-7-1	الهدف الإستراتيجي	54
3-7-2	مواطن الضعف والقصور	54
3-7-3	الأهداف المرحلية	58
3-8	**إعداد وتدريب وتأهيل المعلمين**	60
3-8-1	الهدف الإستراتيجي	60
3-8-2	مواطن الضعف والقصور	60
3-8-3	الأهداف المرحلية	63
3-9	**التعليم العالي**	66
3-9-1	الهدف الإستراتيجي	66
3-9-2	مواطن الضعف والقصور	66
3-9-3	الأهداف المرحلية	68
3-10	**الإدارة التعليمية**	71
3-10-1	الهدف الإستراتيجي	71
3-10-2	مواطن الضعف والقصور	71
3-10-3	الأهداف المرحلية	74
3-11	**المرافق والمستلزمات التعليمية**	77
3-11-1	الهدف الإستراتيجي	77
3-11-2	مواطن الضعف والقصور	77
3-11-3	الأهداف المرحلية	80
3-12	**إستراتيجية البحث العلمي**	83
3-12-1	الهدف الإستراتيجي	83
3-12-2	مواطن الضعف والقصور	83
3-12-3	الأهداف المرحلية	86
3-13	**إستثمار تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى التعليم**	89
3-13-1	الهدف الإستراتيجي	89
3-13-2	مواطن الضعف والقصور	89
3-13-3	الأهداف المرحلية	92
3-14	**التقويم والمتابعة**	95
3-14-1	الهدف الإستراتيجي	95
3-14-2	مواطن الضعف والقصور	95
3-14-3	الأهداف المرحلية	97
3-15	**التمويل والشراكات مع المجتمع المدني**	101
3-15-1	الهدف الإستراتيجي	101
3-15-2	مواطن الضعف والقصور	101

3-15-9	الأهداف المرحلية	102
16-3	متطلبات تفعيل إستراتيجية التعليم	105
	الفصل الرابع: التنشئة الإجتماعية	107
1-4	مقدمة	108
2-4	الهدف الإستراتيجي	110
3-4	مواطن الضعف والقصور	110
4-4	الأهداف المرحلية	115
	الفصل الخامس: البعد الثقافي	116
1-5	مقدمة	117
2-5	الهدف الإستراتيجي	118
3-5	مواطن الضعف والقصور	118
4-5	الأهداف المرحلية	119
	الفصل السادس: الأمان الإجتماعي	120
1-6	مقدمة	121
2-6	الهدف الإستراتيجي	122
3-6	مواطن الضعف والقصور	122
4-6	الأهداف المرحلية	124

المراجع والمصادر

الفصل التمهيدي: التعريف بإستراتيجية التمكين والتنمية البشرية

أ - الغاية

تأسيساً على ما فى الهوية الوطنية الإسلامية لليبيا من قيم ومبادئ إجتماعية وإنسانية تحترم آدمية الإنسان وتجلها، وإستدعاءً لمتطلبات التنافسية لليبيا تأتى هذه الإستراتيجية لتمكين المواطن الليبي من ممارسة دوره في الحياة بكفاءة وفعالية وتحقيق العيش الكريم وذلك من خلال المراجعة الشاملة والتحليل التفكيكي لمختلف معطيات وتراكمات نظم التربية والتعليم والتدريب والتنشئة والأمان الاجتماعي والخطابات الثقافية والإعلامية والحالة الإقتصادية للدولة، وذلك في وقفة تقييم لكل هذه المعطيات وإعادة تركيبها وتطويرها لتستجيب بكفاءة لتنمية إنسانية مُمكّنه للإنسان الليبي ومؤطره للجهد التنموي ودافعة بإتجاه جعل الإنسان محور العمل التنموي فعلاً واستفادة.

ب - مرتكزات إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية

- توسيع الخيارات أمام الإنسان كأساس للتنمية البشرية.
- القدرة على تجسير الفجوة المعرفية شرطاً لإستيفاء إستحقاقات التنمية.
- جودة التعليم وتوافق مخرجاته مع إحتياجات التطوير والتنمية.
- ترسيخ ثقافة العمل والكسب المشروع والمبادرة والإبداع والريادة.
- تناول التنمية بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.
- ترسيخ ثقافة التمكين بديلا عن الإقصاء والتهميش.
- ترسيخ ثقافة المأسسة بديلاً عن الشخصنة.
- تناول مفهوم الأمن فى إطار أمن الإنسان.
- ترسيخ ثقافة الإنفتاح على الذات والآخرين.
- توفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة.

ج - المصطلحات والتعريفات

التمكين: تيسير السبل للمواطن من أجل توظيف كل قدراته ومواهبه الإنسانية لكى يحقق ذاته ويسهم فى تطوير مجتمعه وتقدمه.

التنمية البشرية: توسيع الخيارات بكل أنواعها أمام الإنسان ومنها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية والمعرفية وغيرها والتى يمارسها الإنسان فى حياته اليومية.

د - الـرؤيـة

بناء ثقة المواطن الليبي بنفسه وتيسير توظيف كل قدراته ومواهبه وتوسيع كل الخيارات أمامه فى مجتمع يتواصل إيجابيا مع بقية المجتمعات.

هـ - الأبـعاد

1) **البعد الزماني** - تتجه هذه الإستراتيجية حتى نهاية ((2040)) دونما قطيعة مع الماضي ولا إهمال للزمان الراهن. مرتكز جدلي يتواصل فيه الماضي مع الحاضر ويقود إلى المستقبل.

2) **البعد الإنساني** - حيث أن الإنسان هو محور التنمية ومنتجها والمستفيد منها فهو في صلب الفعل التنموي وخضمّه وصميمه ولا مجال هنا للتفريق على أساس النوع في الحقوق وفي تفعيل الإمكانيات والقدرات ، فالإنسان قدرة وكفاءة ومهارة ومبادرة.

3) البعد المكاني - لا تقتصر إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية على الحدود الإقليمية الجغرافية لليبيا فقط رغم أهميتها بل هو تفاعل وتعاون وتشابك وتحديات تتجه عربياً وإفريقياً وإقليمياً وعالمياً.

4) البعد المعرفي - تسعى الإستراتيجية من خلال التوظيف الأمثل لمكتسبات عصر المعرفة الرقمية والأنفوميديا لتمكين الإنسان الليبي وتنمية مهاراته وقدراته وللرقي بمقدرته التنافسية للدرجة المطلوبة للتعامل مع هذا العصر وبحيث لا يكون هنا مجال لوجود الفجوة الرقمية .

5) **البعد القانوني -** يتمثل فى سيادة القانون ومأسسة الدولة والشفافية والصالح العام والسلطة الرشيدة.

6) البعد الثقافي - إعادة بناء المعطى الثقافي ليكون داعماً لجعل الإنسان أكثر تمكناً ومقدرة تنافسية والتخلص من ثقافة التواكل والاستهلاك إلى ثقافة المبادرة والإنتاج وبناء مهارات التعلم وجودة التعليم بما يحقق بناء القدرات وتجاوز الفجوة الرقمية والاستجابة بكفاءة لمتطلبات العصر.

و - الأهـداف الإستراتيجية

- **الهدف الأول:** إعتماد سياسة سكانية تستجيب بكفاءة لتحقيق التغيرات والنمو الديموغرافي النوعي المتوازن وتجاوز خلفيات التعامل العشوائي مع هذا المعطى.

- **الهدف الثاني:** التوجـه نحـو التـدريب التحـويلي للخـريجين الـذين لا تسـتجيب مـؤهلاتهم لمتطلبات سوق العمل، والعمل على تشجيع التوظيف الذاتي من خلال تشجيع تأسيس المشـروعات الصـغرى والمتوسـطة وإيجـاد قاعـدة معلومـات شـاملة للمـوارد البشـرية وفرص العمل لتحديد أبعاد الواقع الاقتصادي والتنموي ومتطلباته من الموارد البشرية.

- **الهدف الثالث:** إعطاء أهمية قصوى لمرحلة الطفولة المبكرة (في الفئة العمرية من 4-6 سنوات) من حيث العناية المتزايدة بها وتوسيع وتحسين الرعاية الشاملة لها، وزيادة نسبة الملتحقين بمرحلة التعليم ما قبل المدرسة ويتم ذلك عن طريق زيادة الدعم العام له والعمل على تشجيع مساهمة القطاع الخاص فيه بصورة فاعلة.

- **الهدف الرابع:** تطوير نوعية التعليم الأساسي بحيث يستجيب للاتجاهات والتجارب التجديدية المعاصرة والمعايير العالمية، في محتواه وطرائقه وتقنياته مع التركيز على المناهج وطرق التدريس التي تساهم في اكتساب الطالب للمعرفة الجديدة والمتجددة والمهارات الأساسية للحياة والتعلم.

- **الهدف الخامس:** تطوير التعليم الثانوي، والعمل على توفير كافة مستلزمات التطوير - وعلى الأخص تطوير مناهجه وتقنياته التعليمية والتربوية - بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وتطور المعرفة والتكنولوجيا في العالم، وإدخال تقنيات المعلومات والاتصال ضمن المناهج وتوفير الكتاب الالكتروني، والعمل على رفع كفاءة المعلمين وتطوير أساليب التعليم من خلال التدريب المستمر أثناء الخدمة وتنمية مهارات التعلم، والعمل على إجراء المراجعة الدورية وتقييم مستوى الأداء في التعليم الثانوي وإدخال الإصلاحات الضرورية في الوقت المناسب.

- **الهدف السادس:** تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني كماً ونوعاً والعمل على تنويع مسارات التعليم المهني والتقني، وتوفير كافة مستلزمات التطوير وعلى الأخص إعداد المعلمين والمدربين التقنيين واعتماد مبدأ التطوير المستمر للمناهج والتدريب المستمر أثناء الخدمة للمعلمين والمدربين التقنيين.

- **الهدف السابع:** القضاء علي الأمية بين جميع الفئات العمرية وفق برنامج زمني محدد مع التركيز على استخدام تقنيات وآليات جديدة للقضاء على الأمية وسد منافذ العودة إليها.

- **الهدف الثامن:** تطوير برامج التعليم ورعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على إدماج الغالبية منهم القادرة في مستويات وبرامج التعليم النظامي، مع توفير التسهيلات اللازمة للاندماج والتكيف داخل الصفوف الدراسية.

- **الهدف التاسع:** التخلص نهائياً وبصورة تدريجية وفق برنامج زمني من المعلمين غير المؤهلين تربوياً وإخضاع الموجودين في الخدمة لدورات تدريبية تتمحور حول طرق التدريس الحديثة واستخدام الحاسوب في التعليم وإعادة صياغة برامج الإعداد ما قبل الخدمة لتأخذ بعين الاعتبار الطرق التجديدية في التدريس والتحول من التعليم المتمحور حول الحفظ والتلقين إلى التعليم المتمحور حول القدرة على التفكير والإبداع والابتكار وحل المشاكل مع إحداث تحسبن كبير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمعلمين.

- **الهدف العاشر:** إعـــادة بناء منظومة التعليم العالي بما يكفل تطوير وتجويد عمليتي التعليم والتعلم في القطاعين العام والخاص وبما يضمن استقلالية المؤسسات التعليمية والحرية الأكاديمية .

- **الهدف الحادي عشر:** إعادة هيكلة الإدارة التعليمية بما يكفل للمدارس هامشا من الاستقلالية في تحقيق الموارد وتوظيف العاملين في الإدارة و تفعيل دور المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات والرقابة على المؤسسات التعليمية لتحقيق أهدافها .

- **الهدف الثاني عشر:** بناء المدارس والمؤسسات التعليمية المطابقة للمعايير العالمية ، والتخلص من المدارس القديمة وتخفيض كثافة المدارس والصفوف الدراسية ، مع وضع المخططات اللازمة لتزويد المؤسسات التعليمية بالمستلزمات اللازمة من منظومات الحواسيب ، المعامل والورش وغيرها.

- **الهدف الثالث عشر:** صياغة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي تضمن استحداث مراكز بحثية جديدة، وضمان التكامل والتنسيق بين المراكز البحثية والجامعات والمؤسسات القائمة،

و توجيه جهود كل هذه المؤسسات نحو المساهمة الفاعلة في إنتاج المعرفة، ونشرها وإدارتها وتوظيفها باعتبارها المحرك الأساسي لعمليات التنمية.

- **الهدف الرابع عشر:** تكثيف توظيف وإدماج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها

بهدف تحسين نوعية التعليم وطرائقه وإدارته وتنويع بناه بالشكل الذي يضمن نشر المعرفة المتجددة والمساهمة في نشر التعليم مدى الحياة، على أن يتم توفير المستلزمات الضرورية من معدات، وبرمجيات، وتدريب معلمين، وتوفير الفنيين اللازمين لإنجاح هذه العملية.

- **الهدف الخامس عشر:** تطوير واعتماد مؤشرات ومعايير عالمية لقياس وتقويم

التحصيل التعليمي للطلاب، تعتمد فيه منهجية التقويم المستمر، وتقليص الاعتماد على الامتحانات النهائية، بالإضافة إلى إنشاء أقسام خاصة لضمان الجودة وقياس أداء المؤسسات وجودة المخرجات التعليمية.

- **الهدف السادس عشر:** تحديد نسبة كافية من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على

التعليم والبحث العلمي، وزيادة هذه المخصصات من خلال تشجيع القطاع الأهلي للمشاركة في تمويل التعليم والبحث العلمي عبر مؤسسات تعليمية ومراكز بحوث أهلية، يتم إخضاعها لمعايير عالية لضمان الجودة والاعتماد.

- **الهدف السابع عشر:** وضع الخطط والبرامج التنفيذية لأهداف التنشئة الاجتماعية على

مستوى المجتمع الوطني، وعلى مستوي المجتمعات المحلية بخصوصيتها الجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- **الهدف الثامن عشر:** تنمية الوعي المجتمعي بالبعد الثقافي ليكون معتدلاً ومتنوعاً ويؤسس

على قيم العمل والمبادرة والتسامح والاختلاف وحرية التعبير ويعزز الانتماء الوطني والشراكة العالمية ومنفتحاً على مختلف الثقافات والخبرات الإنسانية دون تحول هذا الوعي إلى تشوهات وخلل في إدراك الذات والآخرين وما قد يؤدي إليه من سلبيات.

- **الهدف التاسع عشر:** الرفع من مستوى معيشة ضعاف الحال، و دعم الفئات المحتاجة والضعيفة بما يمكنها من الإعتماد على الذات والمساهمة قدر الإمكان في الإنتاج.

الفصل الأول: التركيبة الديموغرافية

الفصل الأول: التركيبة الديموغرافية

1-1 مقدمة

أظهرت المقاربة التحليلية التفكيكية للمعطي الديموغرافي عدة حقائق حول التركيبة الديموغرافية فهي كالتالي:

1. تحتل الشريحة العمرية التي تقل عن 15 سنة ما يقارب ثلث السكان وبواقع 32.40 % وذلك وفقاً للبيانات السكانية لعام 2006 ، وهذا مؤشر علـى حداثـة سن شريحة كبيرة من السكان.
2. ما يقارب 46 % من إجمالي السكان هم من فئة 15 سنة فما فوق هم نشطون اقتصادياً على الأقل من ناحية الإلتحاق بعمل يدر دخلاً دونما اعتبار لإنتاجية العامل ولا لمعطيات البطالة المقنعة.
3. انخفضت معدلات النمو السكانية من 2.4 % عام 1995 إلى 1.83 % عام 2006 وهذا ربما يؤشر إلى تزايد إمكانية الإهتمام بالنوعية السكانية الفاعلة وتغيرات جذرية في التركيبة السكانية.
4. يؤشر إرتفاع معدل العمر المتوقع للحياة ليصل إلى 72.8 سنة في الفترة مابين سنتي 2000 و2005 إلى تحسين مستوى المعيشة خاصة مع وجود ما يدل على أن الوضع الغذائي قد شهد هو الآخر تحسناً بحيث بلغ معدل الحصول على السعرات الحرارية للمواطن أكثر من 3000 سعراً حرارياً يومياً أعلى من المعدل الذي أقرته الأمم المتحدة.
5. زيادة نسبة عدد السكان الحضر لتصل إلى 86 % يرتبط بتحسين المعيشة المادي من حيث مقياس التحضر في إبعاده المادية دونما ارتباط متوازن بين السكن في المناطق الحضرية وبين السلوك الحضري.

2-1 الهدف الإستراتيجي

إعتماد سياسة سكانية تستجيب بكفاءة لتحقيق التغيرات والنمو الديموغرافي النوعي المتوازن وتجاوز خلفيات التعامل العشوائي مع هذا المعطى.

3-1 مواطن الضعف والقصور

1. لاتوجد سياسة ولا إستراتيجية محددة الملامح والتوجهات للتعامل مع الظاهرة السكانية ولم يتم تكوين هيئة أو مجلس أو جهة تعني بالمتغيرات الديموغرافية.
2. لا تعكس نسبة سكان الحضر في مجملها التكافؤ بين البعد المادي والشكلي للتحضر وبين البعد السلوكي المعنوي وهذه النسبة بهذه الدلالة قد تكون مضللة أكثر منها فعلية.
3. زيادة نسبة كبار السن وحدوث تغيرات على قمة الهرم السكاني وقاعدته و تناقص شريحة صغار السن.
4. لا تعطي الوقائع الديموغرافية في تعاقبها الزمني وواقعها ومستقبلها ، الأهمية التي تمثلها في المعطيات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
5. يمثل التشتت الديموغرافي وما يصاحبه من فراغ في بعض المناطق تحدياً تنموياً ينبغي مواجهته بعقلانية وتوجه يستوعب خطورة الوضع الديموغرافي في مدن الجنوب خصوصاً، وعلى سبيل المثال فإن عدد سكان مدينة غات فى الجنوب " 23518 " نسمة ومدينة طرابلس العاصمة "1,065.405" بواقع يناهز الخمسين ضعفاً حسب تعداد 2006.
6. يمثل إرتفاع متوسط العمر عند أول زواج (ما يقارب 34 سنة وفقاً لنتائج تعداد عام 2006) عاملاً من عوامل تغيير السلوك الإنجابي الذي يؤثر سلباً على معدلات النمو الديموغرافي.

4-1 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول وضع رؤية ورسالة وأهداف تستوعب المعطي السكاني.	• صياغة رؤية سكانية تستوعب كل المعطيات والتوجهات وتتلافى كل التشوهات والسلبيات وتكون معتمدة وملزمة لكافة المتعاملين مع المعطى الديموغرافي. • تأسيس مجلس أو هيئة وطنية تعني بشؤون المعطيات الديموغرافية ومتابعة السياسات وتحديد الآليات والمسارات وتحقيق التعاون بين كافة الشركاء. • تطوير مقترح بالسياسة السكانية الليبية تبنى على رؤية محددة ومعطيات وطنية وعالمية محسوبة.	• سياسة سكانية وطنية تستوعب معطيات النمو الديموغرافي وتحديد مساراته وتنظيم إجراءاته. • إلغاء أساليب التعامل الآني والعشوائي مع المتغيرات والظواهر السكانية. • وضع حد للعديد من السلبيات والتشوهات في التعامل مع المعطى الديموغرافي الليبي. • توفير مرجعية داعمة لصنع القرار الإداري والإجرائي والتنموي للسكان. • الرقي بمستوى آليات التعامل مع المعطى الديموغرافي.
الهدف الثاني تحقيق تنظيم الأسرة وتحديد مسارات الخصوبة والإعالة.	• نشر الوعي بأهمية تنظيم الولادات وتحديد حجم الأسرة والتحكم في معدلات الخصوبة. • مراجعة سياسات دعم الأسرة وربطها بعدد أفراد الأسرة النموذجي وجعلها آلية من آليات توجيه النمو الديموغرافي وتنظيم الأسرة. • تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تنظيم الأسرة.	• تمكين السكان في سن الزواج فى سن مبكرة وتأسيس أسرة. • وجود تشريعات توجيه النمو الديموغرافي وتنظيم الأسرة. • استحداث ودعم منظمات مجتمع مدني تهتم بالأسرة
الهدف الثالث تحقيق التنسيق والتكامل بين كافة المؤسسات والجهات ذات العلاقة لتفعيل السياسة السكانية.	• العمل على إصدار تشريع ينظم المعطيات الديموغرافية ويحدد آليات التعامل مع مسارات النمو الديموغرافي ومشاكل التشتت السكاني والفراغ الديموغرافي خاصة في المناطق الحدودية.	• وجود تشريع ينظم المعطيات الديمغرافية ويحدد آليات التعامل مع مسارات النمو الديموغرافي ومشاكل التشتت السكاني والفراغ الديموغرافي خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية

الهدف الرابع التعامل الوقائي والعلاجي مع ظاهرة التجمعات السكانية العشوائية.	• العمل على سرعة اعتماد المخططات العمرانية واستكمال بنيتها التحتية وكافة متطلبات التهيئة المكانية. • إيقاف كافة مظاهر النمو العشوائي للتجمعات السكانية القائمة وحصرها وتمكينها من الانتقال إلى تجمعات معتمدة ومتكاملة الخدمات وتحويل العشوائيات القائمة حالياً إلى مرافق ومنتزهات عامة.	• مخططات عمرانية واستكمال بنيتها التحتية وكافة متطلبات التهيئة المكانية. • تجمعات سكانية معتمدة ومتكاملة الخدمات وتحويل العشوائيات القائمة حالياً إلى مرافق ومنتزهات عامة.
الهدف الخامس التعامل الوقائي مع ظاهرة التشتت الديموغرافي.	• تطوير مقترحات لحل مشكلة التشتت الديموغرافي وما يترتب عليها من تكاليف باهضة في توفير الخدمات وهدر الموارد.	• حل مشكلة التشتت الديموغرافي وما يترتب عليها من تكاليف باهضة في توفير الخدمات وهدر الموارد
الهدف السادس حل مشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج.	• مراجعة سياسات دعم الأسرة وربطها بعدد أفراد الأسرة النموذجي وجعلها آلية من آليات توجيه النمو الديموغرافي وتنظيم الأسرة. • تشجيع الزواج المبكر	• زيادة نسبة الزواج بين الشباب وتكوين أسر نموذجية
الهدف السابع • العمل على الحد من ظاهرة زواج الأقارب لما لها من آثار على صحة الأطفال وزيادة احتمالات تعرضهم لمظاهر الإعاقة والانتقال الوراثي للأمراض .	• تضمين التشريعات المقترحة والخاصة بالسكان خصوصاً تنظيم زواج الأقارب. • نشر الوعي بخطورة زواج الأقارب على الأبناء	• وعى المجتمع بخطورة هذه الظاهرة والعمل على الحد منها.

الهدف الثامن تنظيم وضبط شؤون الهجرة الداخلية والخارجية ومنع التسلل الأجنبي لليبيا.	• إصدار قانون ينظم شؤون المهاجرين واللاجئين لليبيا. • الحد من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن.	• قانون ينظم شؤون الهجرة. • زيادة عدد الهجرة العكسية الداخلية (من المدن الى الأرياف)
الهدف التاسع التوسع في إجراء البحوث والدراسات الديموغرافية المتخصصة.	• العمل على تطوير آليات ومنهجيات التعداد العام للسكان. • إجراء دراسات حول العلاقة بين زواج الأقارب وانتقال الأمراض الوراثية وتسخير نتائجها لنشر الوعي بخطورة الظاهرة. • إجراء دراسات نوعية حول التغيرات النوعية في الهرم السكاني وآثارها على التمكين والتنمية.	• تطوير آليات ومنهجيات التعداد العام للسكان فى مواعيد محددة. • توافر احصائيات وبيانات التغيرات النوعية في الهرم السكاني. • التعرف على خطورة نتائج زواج الأقارب.

الفصل الثاني : القوى العاملة والتدريب

الفصل الثاني : القوى العاملة والتدريب

1-2 مقدمة

تكمن فاعلية الموارد البشرية (القوى العاملة) في الخصائص الكمية والنوعية التي تتواصل مع عوامل ومتغيرات مثل النوع الاجتماعي ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي والتأهيل الفني والمهني والمقدرة التنافسية في مواجهة متطلبات سوق العمل.

وقد لعبت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والفنية والمهنية دوراً بارزاً في تشكيل هيكلية الموارد البشرية وتحجيمها في إطار الوظيفة العامة والمعدلات المتدنية للأداء والتوجه التواكلي في المرتبات والدخول والتمسك بالحقوق وتجاهل الواجبات.

ولقد أفرزت كل هذه المعطيات وسواها نوعاً من التشوه في بنية القوى العاملة وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية وتدني مستويات الجودة.

2-2 الهدف الإستراتيجي

التوجه نحو التدريب التحويلي للخريجين الذين لا تستجيب مؤهلاتهم لمتطلبات سوق العمل، والعمل على تشجيع التوظيف الذاتي من خلال تشجيع تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة وإيجاد قاعدة معلومات شاملة للموارد البشرية وفرص العمل لتحديد أبعاد الواقع الاقتصادي والتنموي ومتطلباته من الموارد البشرية.

3-2 مواطن الضعف والقصور

- يشكل التدني النوعي في مخرجات التعليم والتدريب على جميع مستوياته رغم النمو الكمي، عائقاً في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أدى تهالك مؤسسات التدريب المهني إلى ضعف قدرتها الكمية والنوعية على تحقيق مستهدفات التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل.
- غياب مبدأ الأجر مقابل الجهد والإبداع.

- صعوبة تشغيل المرأة في غير قطاعي الصحة والتعليم وعزوفها عن العمل المهني في القطاع العام والأهلي.
- أدى تدني أداء الجهاز الإداري بالدولة وضخامته وتدني كفاءة العاملين به على إنتاجيتهم وتنامي البطالة المقنعة إلى العمل التواكلي والإهمال واللامبالاة.
- الغياب شبه الكامل لبرامج تأهيل القيادات بالجهاز الإداري.
- عدم إستمرارية وإستدامة برامج التدريب المهني التي تهدف إلى بناء وتطوير الموارد البشرية و ملاءمة مخرجات التعليم لسوق العمل.
- تأخر تخصيص ميزانية القطاعات في وقتها يربك البرنامج التنموي للقوى العاملة والتدريب.
- تواجد عمالة وافدة دون ضوابط أو معايير وقيامها بكل الأعمال دون خبرة أو تخصص، وانعدام المتابعة والتفتيش على مستوى سوق العمل.
- سعي بعض الجهات لاستجلاب عمالة من الخارج دون الاهتمام بتمكين وتنمية العمالة الوطنية، رغم وجود تشريعات تحكم ذلك.
- توجه الشركات العاملة في ليبيا إلى انتقاء الكفاءات العاملة من الجهاز الإداري للدولة يفرغ الجهاز من إمكانياته الفنية.
- تنامي ظاهرة البطالة المقنعة خاصة في المهن الاجتماعية والإدارية وبين العناصر النسائية على وجه الخصوص.
- تنامي عدد العاطلين عن العمل من 119.532 عام 1995 إلى 347.594 عام 2006 وبالتالى فإن نسبة البطالة قد زادت من 10.86 % الى 20.47% وفقاً لإحصائيات الإحصاء السكانى لسنة 1995 و2006 .
- إفتقار المؤسسات القائمة إلى الكثير من معدات التدريب والورش المتطورة وعدم صلاحية غالبية الموجود منها.
- الثقافة الاجتماعية السائدة بالتركيز على الإتجاه نحو مواصلة التعليم الأكاديمي والبعد عن التعليم التقني.
- العزوف عن امتهان بعض المهن الفنية والتوجه نحو الوظائف الإدارية لدى أبناء المجتمع.

4-2 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول زيادة معدلات التشغيل الكامل لكل القدرات البشرية القادرة على العمل بشكل لائق	• استقرار الهياكل والتقسيمات الإدارية لفترات تنموية كاملة. • جسر الهوة بين التعليم والتدريب التقني للتنمية الشاملة و التعليم العام والأكاديمي. • تنمية وتطوير موارد بشرية وطنية وفقاً لأحدث المستجدات لتمكينها من المساهمة الفاعلة في تنفيذ وإدارة برامج التنمية. • التوسع في إنشاء مؤسسات التدريب المهني وإتباع نظام الدورات على مهن محددة. • تحديث التشريعات والنظم المتعلقة بالتدريب بما يواكب متطلبات العصر وسوق العمل.	• تنظيم سوق العمل وتبني الأساليب المتطورة لذلك. • تطوير التشريعات التي تحكم عمل الإدارة بما يتلائم ومتطلبات عصر العولمة والمعلوماتية.
الهدف االثاني معالجة مشاكل البطالة المقنعة والموسمية والنظر في تفعيل قانون الضمان الاجتماعي تلافياً لما يقوده انقطاع الدخل من مشاكل وانحرافات سلوكية إجرامية.	• تحقيق العدالة الاجتماعية بإتباع سياسة تدبير فرصة عمل واحدة على الأقل لكل مواطن تكون مناسبة لمؤهله وتخصصه وذات دخل مناسب يضمن له ولمن يعولهم حياة كريمة • التدريب التأهيلي والتحويلي والتمكيني للباحثين عن عمل بمختلف مستوياتهم. • توحيد المعايير والأسس والضوابط المحلية المتعلقة ببرامج التدريب.	• تأهيل الموارد البشرية وتنظيمها وتوظيف أحدث التقنيات والبرامج. • بناء هياكل تنظيمية وملاكات وظيفية مناسبة وسليمة. • تبني أساليب إدارية إجرائية وتنفيذية جديدة من تخطيط وتنظيم وتنسيق ومراجعة ومتابعة ورقابة تستجيب لمتطلبات الإدارة الإلكترونية و تتسم بالكفاءة والدقة وسرعة الإنجاز. • تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة بشكل تدريجي وإصدار التشريعات الداعمة لتشغيل الليبيين في القطاع الخاص والتشاركي
	• الوصول بمشاركة المرأة وتمكينها من ممارسة النشاط الاقتصادي إلى المستوى	• إحلال العاملين الوطنيين محل الأجانب متى

الهدف الثالث التأكيد على تبني أساليب التوجيه والإرشاد المهني للمقبلين الجدد على سوق العمل و توسيع مشاركة القطاع الخاص في مجالات التدريب المهني والفني.	المجدي اجتماعياً واقتصادياً. • الإصلاحات بالجهاز الإداري الهادفة إلى تنميه وتطويره وبالتالي زيادة كفاءته. • تحديث وتطوير المناهج والبرامج التدريبية. • تمكين المرأة من خلال إعداد خطط تدريبية خاصة بها ميدانياً ومنزلياً.	كانوا مؤهلين لأداء العمل و تنمية مهارات العاملين بمختلف مستوياتهم واختصاصاتهم على إتقان هذه الأساليب. • ربط عمل الإدارة بالأدلة الفنية ومعدلات الأداء • الاستفادة من الخبرات والتجارب الإقليمية والعالمية ومن جهود منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية في تأسيس وتفعيل سياسات وبرامج تنمية الموارد البشرية.
الهدف الرابع التوسع في عقد الندوات والحلقات الدراسية التي تُعنى بالموارد البشرية والمشاركة فيها في الداخل والخارج و العمل على مراجعة سياسات وفعاليات وإجراءات التوظيف وتطوير التشريعات بما يستجيب لمستجدات العولمة وتحرير التجارة العالمية وعصر المعلوماتية.	• استدامة تأهيل الموارد البشرية الوطنية في سياق تسارع التغيرات التقنية والمعرفية وزيادة كفاءتها ومقدرتها التنافسية. • الربط المؤسساتي بين المؤسسات العامة أفقيا وعموديا. • تصميم نظم تدريبية متنوعة ومتطورة تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع متغيرات سوق العمل والتقدم المعرفي والتكنولوجي. • هيكلة القوى العاملة وفقاً للنظم المعتمدة عالمياً. • تفعيل دور التدريب أثناء العمل لرفع مستوى الأداء.	• تطوير و تنفيذ معايير موضوعية لقياس مستوى تقديم الخدمات للمواطنين. • توحيد معايير وقنوات التدريب بين مؤسسات إعداد الموارد البشرية. • العمل بكل الأساليب المعاصرة لرفع المقدرة التنافسية للموارد البشرية الوطنية. • اعتماد معايير التوظيف بحسب معدلات الأداء والتوظيف المهني • تبسيط الإجراءات الإدارية، وتهيئتها للأداء الالكتروني، والعمل بأسلوب الشباك الموحد للخدمات
الهدف الخامس تغيير مسارات عمل المرأة عن طريق التمكين المناسب لها من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي وتأكيد التوجه نحو تكافؤ الفرص وإلغاء الصورة النمطية لعمل المرأة و إعادة تنظيم سوق العمل بما يستجيب لمتطلبات وأساليب النشاط الاقتصادي في عصر العولمة والمعلوماتية .	• تأمين الحماية للقوى العاملة الوطنية، والمحافظة عليها، بالحد من منافسة العمالة الوافدة عليها. • مساعدة الأفراد على الإبداع والابتكار للمشروعات الذاتية والصغرى لإيجاد أفضل الأعمال وأكثرها إنتاجاً ودخلاً وجدوى اقتصادية • تدوير المسارات الوظيفية للعمالة الزائدة بالجهاز الإداري لمعالجة الفائض والعجز	• دعم المبادرات الفردية لاستحداث فرص عمل جديدة (مشروعات صغرى). • برامج تدريبية موجهة للقيادات الإدارية المستقبلية، وتكثيف التدريب الإداري لكافة مستويات الموظفين وكذلك تدريب وتأهيل المبادرين • الوعي بقضايا تشريعات علاقات العمل و الحرص على المال العام و الحقوق والواجبات وغيرها من القضايا التي تسهم في

	بمختلف جهات العمل من خلال عدة أساليب منها التدريب التحويلي والتأهيلي والتمكيني وغيرها . • التوزيع الجغرافي السليم لمؤسسات التدريب الذي يراعي التوزيع السكاني والنشاط العمراني ومتطلبات التنمية المكانية.	تنمية المجتمع والابتعاد عن التواكل واللامبالاة والفساد الإداري. • الإنفاق المالي على مشاريع وبرامج التنمية بصفة عامة وعلى التطوير الإداري بصفة خاصة مما أدى إلى تعثرها أو توقفها بالكامل.
الهدف السادس النظر إلى تنامي عدد السكان في سن العمل كإمكانية بدلاً من التصدي إليه كمشكلة و تطوير أساليب واليات التدريب والتأهيل الفني والمهني بما يستجيب لإدخال الأساليب المتطورة في مجال التدريب والافتراض والتدريب عن بعد والمستمر والتحويلي وغيرها.	• تشجيع التوظيف بالأعمال الحرة بالقطاع الأهلي (الفردي – التشاركي – الشركات المساهمة). • توفير مناخ عمل تسوده مرونة الحركة والتطوير. • منع تشغيل الأطفال قبل السن المحددة لبداية العمل. • تنمية وتطوير الجهاز الإداري برفع كفاءة العاملين به تمكينهم من التعامل بكفاءة مع مستجدات الإدارة الالكترونية واقتصاد المعرفة. ● إقحام مؤسسات القطاع الأهلي في عمليات التدريب من خلال برامج التدريب أثناء العمل وتسخير الإمكانيات اللازمة لها.	• القضاء على البطالة بأشكالها المختلفة • التوجه نحو توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات الإدارية والتوجه نحو شراء الخدمة وذلك لتسهيل الإجراءات وخلق فرص عمل خاص. • إعداد موارد بشرية قادرة على المنافسة في سوق العمل الوطني والإقليمي والعالمي. • تحديث أساليب التدريب المهني وفقاً للمستجدات التكنولوجية والمعرفية من أجل رفع كفاءته وفاعليته.

الفصل الثالث: التربية والتعليم

الفصل الثالث: التربية والتعليم

3-1 مقدمة

تعتبر عملية الارتقاء بنظام التعليم الوطني في علاقته بالإمكان البشري من التوجهات الصعبة والمكلفة مادياً لأنها تتعامل مع المعطي البشري ، فالتعليم هو مجال للاستثمار في الإنسان وهو يحتاج لإمكانيات هائلة وضخ أموال كثيرة وتوفير المعلمين الأكفاء والمناهج الدراسية المتطورة. وتشير المرجعيات المتاحة أن نظام التعليم في ليبيا هو في مواجهة جادة مع جملة من التحديات فرضتها التوجهات نحو استيعاب كل من هم في سن التمدرس خلال فترة زمنية قياسية مما أوجد ضغطاً على الموارد التعليمية بمختلف معطياتها سعياً لتحقيق الحد الأعلى من الفاعلية والكفاءة والجودة، وتمثل التحولات العالمية التي فرضتها العولمة وثورة المعلومات والتشبيك الالكتروني وسرعة تقادم المعرفة وبالتالي تقادم الشهادات، تحديات أخرى جادة وغير مسبوقة تستوجب التعامل معها حتى يمكن للتعليم أن يكون فعالاً في التعامل مع مستجدات هذا العصر والتحول من مجرد التعليم إلى التأهيل للتعلم ومن التلقين إلى التمكين ومن تخريج باحثين عن العمل إلى تخريج خالقين ومبادرين لمشروعات وابتكارات وفرص عمل.

وفيما يلي عرض تحليلي لمنظومة التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي والإدارة التعليمية والمرافق والمستلزمات التعليمية والبحث العلمي مع بيان متطلبات نجاح استراتيجية تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني والبحث العلمي.

3-2 التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)

3-2-1 الهدف الإستراتيجي

"إعطاء أهمية قصوى لمرحلة الطفولة المبكرة (في الفئة العمرية من 4-6 سنوات) من حيث العناية المتزايدة بها وتوسيع وتحسين الرعاية الشاملة لها، وزيادة نسبة الملتحقين

بمرحلة التعليم ما قبل المدرسة ويتم ذلك عن طريق زيادة الدعم العام له والعمل على تشجيع مساهمة القطاع الخاص فيه بصورة فاعلة".

2-2-3 مواطن الضعف والقصور

تعتبر مرحلة رياض الأطفال من المراحل الحديثة العهد في المجتمع الليبي، سواء من حيث الانتشار أو الاهتمام أو البرامج. وبالرغم من أهمية مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارها الأساس في تكوين شخصية الفرد إلا أن الاهتمام بها لم ينل الحظ الكافي من قبل الدولة.

لقد كانت تبعية رياض الأطفال في الماضي متغيرة فأحياناً تكون تبعيتها إلى قطاع الضمان الاجتماعي وأحياناً أخرى إلى قطاع التعليم مما أدى إلى عدم إعطاء الاهتمام الكافي للتعليم ما قبل المدرسة، وكان من نتاج ذلك حدوث عدم استقرار سواء من حيث التبعية أو من حيث الإدارة. أضف إلى ذلك أن كثيراً من الأسر لا تبعث بأبنائها إلى مؤسسات رياض الأطفال إما لعدم وجود مؤسسة قريبة أو لعدم تقدير أهميتها أو ضرورتها. إن البعض يعتقد بأن الهدف من مرحلة رياض الأطفال هو قضاء الطفل فترة زمنية يلعب فيها دون هدف، أو أنها فرصة للأم لأن تستريح قليلاً من عناء تربية الأطفال، ويلاحظ أن هناك قصور واضح للاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة إلى توفير أفضل الظروف التربوية لمرحلة ما قبل المدرسة تقديراً لأهميتها ولأثارها وانعكاساتها المستقبلية. وتتحدد أهم مظاهر الضعف والقصور في التعليم ما قبل المدرسي في الآتي:-

(أ) عدم انتشار مؤسسات رياض الأطفال في المجتمع على مستوى شمولي بما يمكن كل الأطفال في سن الروضة من الالتحاق بها .

(ب) القصور في إعداد معلمات رياض الأطفال. إن التدريس (وبخاصة للأطفال) فن ومهارة ويخضع لنظريات وأساليب متطورة، ولم يعد كما هو سائد لمبدأ الحفظ والتسميع والتلقين مكان في العملية التعليمية، ونظراً لحداثة رياض الأطفال في ليبيا يصعب تحديد أي نهج يتبعه التربويون في إعداد المعلمات، لكنه أقرب ما يكون للنظريات التقليدية، وإلى عهد قريب جداً لم تكن شعب تدريس الأطفال موجودة في

جامعاتنا، وهي كانت في فترة سابقة تتبع معاهد المعلمين التي هي نفسها تخضع من حين إلى آخر إلى إعادة رؤية. إن القصور في هذا الجانب أدى إلى:

تولى التدريس في هذه المرحلة معلمات (أطلق عليهن في وقت ما صفة مربية) دون تأهيل تربوي متخصص في مراحل ما قبل المدرسة وقد وصل الأمر إلى أن تقوم بهذا الدور أمهات ذات تعليم محدود أو متقاعدات أو أجنبيات من بلدان غير عربية.

اقتصار التعامل مع الأطفال على طرق تقليدية، حيث يكون الطفل دون رعاية تربوية توظف فيها الأساليب الحديثة في التدريس.

عدم وجود مناهج محددة وأدلة إرشادية للمربيات في الحاضنات وتخلف أساليب التربية.

(جـ) تفتقر رياض الأطفال القائمة الآن إلى مواصفات المبنى الذي يتلاءم مع خصائص نمو الطفل من حيث غلبة النمو الحركي والانفعالي، بل أن رياض الأطفال التي تشرف عليها مؤسسات خاصة مقامة في مبان معدة للسكن ، وبذلك فإن الأطفال يتواجدون في بيئة لا تساعد على التعلّم وتبعث على القلق والشعور بالإعياء، كما أنها تفتقر إلى الساحات والملاعب التي هي ضرورية للطفل من حيث متطلبات نموه الحركي.

3-2-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الأطفال في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة	• وضع خطة بحيث يجد كل طفل فرصته في الالتحاق برياض الأطفال حيث يتم احتضان الطفل وتنمية مهاراته وإعداده للمراحل التعليمية اللاحقة. • زيادة مساهمة الدولة في تمويل التعليم ما قبل المدرسة. • سن التشريعات التي توفر حوافز للقطاع الخاص لزيادة المساهمة في تمويل التعليم ما قبل المدرسة. • نشر الوعي عبر وسائل الإعلام المختلفة بشأن أهمية التعليم ما قبل المدرسة.	• التوسع في انتشار رياض الأطفال. • يجد الأطفال فرص متساوية للالتحاق بإحدى رياض الأطفال. • تحقيق الربط بين ما يتلقاه الطفل من إعداد في مرحلة رياض الأطفال وبين إعداده في المراحل اللاحقة من السلم التعليمي. • يصبح التعليم للجميع ويشترك في تمويله كل من القطاعين العام والخاص مما يؤدي إلى وجود بيئة تعليمية أفضل مما عليه الآن.
الهدف الثاني تطوير برامج إعداد معلمات رياض الأطفال وفقاً لأحدث الأساليب	• إنشاء أقسام لإعداد معلمات رياض الأطفال بكليات التربية في تخصص إعداد معلمات رياض الأطفال تعتمد طرقاً تجديدية في التدريس. • إعادة تأهيل معلمات رياض الأطفال القائمات بالتدريس حالياً عبر مؤسسات تعليمية معترف بها.	• تنمية قدرات الطفل بصورة أفضل مما كان عليه في السابق وسيكون ذلك وفقاً لنظريات وأساليب متطورة. • القيام بالتدريس في رياض الأطفال معلمات مؤهلات ومتخصصات في مجال رياض الأطفال.
الهدف الثالث تحديث طرق ومناهج التدريس	استحداث برامج تتولى تغيير طرق التدريس القديمة التي تعتمد على الحفظ والتسميع وجلوس الأطفال لساعات طويلة إلى تطبيق الطرق التربوية الحديثة التي تركز على اللعب والنشاط والرقي بحواس الطفل وجوانب نموه.	• الانتقال في التعامل مع الطفل من الطرق التقليدية إلى أخرى أكثر حداثة والتي منها: التدريس عن طريق اللعب وتمثيل الدور والتعليم الفردي والفصل المفتوح و التعليم التفاعلي والاكتشاف والحوار

		والنقاش . • التوجه في التدريس الحديث لمرحلة الطفولة المبكرة يتوقع منه أن يؤدي إلى: تنمية حب الاستطلاع والبحث والتعلم للأطفال وتنشيط الخيال وإثراءه واستيعاب التقنية والاستخدام المبدئي لوسائل الاتصال وغرس بدايات الدخول إلى مجتمع المعرفة وتنمية قدرات وحواس الطفل وجعله قادراً على بعض الممارسات العملية وتحقيق أهداف انفعالية اجتماعية والتي منها: تنمية روح التعاون عند الطفل والثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية وروح التسامح واحترام قبول ثقافة الأخر.
الهدف الرابع وضع واعتماد مواصفات للبيئة المدرسية تتناسب مع الاتجاهات العالمية المعاصرة	تصميم مباني رياض الأطفال بحيث تكون ملائمة لخصائص نمو الطفل بحيث تسمح بتطبيق البرامج التعليمة الحديثة مثل مبادئ استعمال وتوظيف التكنولوجيا في مناحي الحياة المختلفة وتمكين الأطفال من استخدام اللعب كوسيلة تعليمية.	• تحقيق تمتع الأطفال في مراحل أعمارهم الأولى من الدراسة ببيئة نظيفة محببة للنفس ذات مواصفات تتناسب مع متطلبات وحاجات النمو في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث خصائصها وطبيعتها مع وجود بيئة تربوية تهتم بالأنشطة الداخلية والخارجية.

3-3 التعليم الأساسي (الإبتدائي والإعدادي)

3-3-1 الهدف الإستراتيجي

"تطوير نوعية التعليم الأساسي بحيث يستجيب للاتجاهات والتجارب التجديدية المعاصرة والمعايير العالمية، في محتواه وطرائقه وتقنياته مع التركيز على المناهج وطرق التدريس والتقنيات التعليمية والتربوية التي تساهم في اكتساب الطالب للمعرفة الجديدة والمتجددة والمهارات الأساسية للحياة والتعلم".

3-3-2 مواطن الضعف والقصور

يمكن رصد أهم مواطن الضعف والقصور التي تعاني منها مرحلة التعليم الأساسي على النحو الآتي:

أ- المعلم

عجز مؤسسات إعداد المعلم الحالية عن الإعداد الجيد للمعلم بأساليب التربية الحديثة التي تعدّه للتعامل مع المتعلم تربوياً ونفسياً ومعرفياً؛ لتنمية قدراته واستعداداته المختلفة.

هناك بعض المعلمين دخلوا مهنة التعليم باعتبارها المدخل الوحيد للحصول على العمل.

تدني المستوى المعيشي للمعلم وضعف مرتبه جعله يبحث عن مصدر رزق آخر بجانب عمله مما أثر على أدائه وواجباته التدريسية وبالتالي أثّر على مستوى التحصيل الدراسي للطلاب.

تدني المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم بين أجيال الشباب مما أدى إلى الهروب منها، أو البقاء فيها كعمل مؤقت.

ب- المقررات الدراسية

بعض المقررات الدراسية لا تواكب متغيرات العصر وحاجاته وأنها وضعت من قبل أشخاص غير متخصصين في مجال المناهج والتخطيط التربوي.

أن المقررات الدراسية كانت ترسم وتخطط بشكل عشوائي وسريع دون إتباع إستراتيجية مدروسة في وضعها.

ازدحام محتوى المقررات الدراسية بالعديد من المواضيع وإلزام المعلم بإنجازها خلال وعاء زمني محدد دون النظر لمتطلباتها وأهميتها والفترة الزمنية التي يمكن أن تنجز فيها.
التخبط في تنفيذ المناهج الجديدة وذلك عن طريق التعميم قبل التجريب مما أدى إلى الوقوع في العديد من الأخطاء التي كان من الممكن تلافيها بالتجريب قبل التعميم.
ارتباط بعض المقررات الدراسية بالتعليم التقليدي وتركيزها على الجوانب المعرفية والتي لا تعمل على مساعدة الطالب على تنمية التفكيرالتحليلي الناقد ولا تتيح له فرصة الإبداع والابتكار.

جـ طرق التدريس

يلاحظ أنه نتيجة لعدم الإعداد والتأهيل الجيد للمعلمين، فقد أنصب اهتمامهم بالمادة الدراسية أكثر من اهتمامهم بالمتعلم الذي هو في الواقع محور العملية التعليمية.
لا تزال طرق التدريس بالمؤسسات التعليمية تتم بالطريقة التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين ولاتعتمد على استثارة قدرات المتعلم باعتباره الأساس في العملية التعليمية الحديثة.
لا يقوم بعض المدرسين بتخطيط دروسهم اليومية بشكل جيد، ويلاحظ عدم مواكبتهم للاستفادة من الأنشطة التعليمية المصاحبة للعملية التعليمية وإنهم غير ملمين بالطرق والأساليب اللازمة لتقويم المتعلمين الأمر الذي أدى إلى ضعف مستوى أدائهم وبالتالي أثّر على التحصيل الدراسي للطلاب.
لا تزال هناك نسبة عالية من المعلمين تعتمد على استخدام الأساليب التقليدية في التدريس كالإلقاء والإملاء والتلقين، والابتعاد عن استخدام أساليب التدريس الحديثة التي تعتمد على فاعلية المتعلم ومشاركته في العملية التعليمية وعدم استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في عملية التعليم.

د - التقويم

لا تزال أساليب التقويم تعتمد على الطريقة التقليدية التي تعتمد على استرجاع المتعلم للمعلومات والمعارف التي أعطيت له، دون عمق في صياغة الأسئلة التي تظهر مدى فهم واستيعاب المتعلم للمعرفة والمعلومة والخبرة التي أعطيت له أثناء العملية التعليمية.
لا يزال نظام التقويم للمتعلمين لا يطبق الأسلوب العلمي الذي يفيد المتعلم، فهو محدود الفترات وغير متنوع.

عدم إتباع أسلوب التقويم التربوي المستمر والمتنوع، ((التحريري والشفوي))، والذي يعتمد على مصادر مختلفة للتقويم من بينها مشاركة الطالب أثناء الدرس.

هـ- الوسائل التعليمية

النقص في التجهيزات والإمكانات المادية والأجهزة التعليمية المساعدة للعملية التعليمية الجيدة، خاصة التقنيات التربوية الحديثة مثل الحواسيب وأجهزة عرض المعلومات.

تدني مستوى استخدام الوسائل التربوية في العملية التعليمية، واعتبارها عنصراً ثانوياً يمكن الاستغناء عنها في العملية التعليمية.

عدم تدريب المعلمين سواء - أثناء الخدمة أو التأهيل و الإعداد في كليات التربية - لاستخدام الوسائل التعليمية الحديثة.

و- الإشراف التربوي

لا يزال الإشراف التربوي والتوجيه التربوي للمعلمين يتم بالطريقة التقليدية مع قصر فترات الزيارات لتوجيه المعلمين.

تأثر الإشراف التربوي بالمجاملة وعدم الموضوعية بين المعلم والموجه التربوي مما أثّر على العملية التعليمية وأدى إلى عدم تطور المعلمين.

ضعف الإشراف والتوجيه التربوي مما أدى إلى عدم رفع قدرات المعلم المهنية واعتماده على خبرته الخاصة المحدودة.

العودة إلى نظام التفتيش التربوي كأسلوب للتنمية المهنية للمعلمين، والذي ثبت فشله تربوياً باعتباره عملية تسلطية تنتقد الأخطاء، دون التوجيه والإرشاد التربوي الحديث.

إتباع المركزية في إدارة الإشراف والتوجيه التربوي مما جعل هذا الجهاز مقيد الحركة ولا يتمتع بالاستقلالية في إدارة شئونه بالمنطقة التي يعمل فيها.

ر- الإدارة المدرسية

ضعف الإدارة المدرسية بسبب عدم توفر المدير الكفؤ المعد معرفياً وتربوياً ومهنياً.

إتباع الأساليب غير العلمية في اختيار مديري المدارس.

عدم وضع خطة سليمة لإعداد دورات لتأهيل مدراء المدارس.

عدم ربط إدارات المدارس بشبكة اتصال جيدة مع إدارات التعليم على مستوى المنطقة أو على مستوى قطاع التعليم.

عدم توفر المعدات والأجهزة الحديثة لميكنة الإدارة في المدارس.

ز- جودة العملية التعليمية

ارتفاع كثافة الفصول الدراسية حيث يصل عدد الطلاب في بعض الأحيان إلى ما يزيد عن أربعين طالباً.

التوسع الكمي في التعليم أدى إلى التساهل والتغاضي عن جودة التعليم ونوعيته.

أن أغلب المدارس في التعليم الأساسي - خاصة الشق الأول - تعمل أكثر من فترة واحدة بسبب النقص في المباني المدرسية مما خلق هوة بين الأعداد المتزايدة من المتعلمين وتوفر المباني المدرسية التي تتوافق وحجم تزايد عدد السكان.

إهمال النشاط التربوي والثقافي والاجتماعي خارج الفصل الدراسي مما أدى إلى نفور الطلاب من المدرسة بسبب عدم توفر أوجه النشاط المختلفة التي يمكن أن تخلق أجواء من البهجة والراحة الذهنية للطالب بعيداً عن التركيز والجلوس في الصف الدراسي.

3-3-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تطوير تعليم أساسي معاصر يحقق الحاجات الأساسية للمتعلم ويعده لمواجهة تحديات المستقبل ومستجدات العصر.	• إعداد وتأهيل المعلم وفقاً لأساليب التربية الحديثة. • إعداد مناهج تربوية حديثة تغطي احتياجات المتعلم وتحقق أهداف المجتمع. • الاهتمام بعملية التقويم التربوي. • إتباع اللامركزية الإدارية ومنح السلطات لمدراء المدارس بما يتمشى وأهداف وفلسفة المجتمع. • وضع معايير فنية لتصميم وبناء وصيانة المباني المدرسية بما يتوافق وهذه المرحلة التعليمية والعمر الزمني للمتعلمين. • زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتدريب المعلمين على استخدام هذه التقنيات في العملية التعليمية. • تطبيق نظام اليوم الكامل في الدراسة. • تطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم واليوم الدراسي الكامل. • وضع خطة لبرامج النشاط خارج الفصل الدراسي في اليوم المدرسي.	• خلق كفاءات مؤهلة تربوياً وعلمياً من المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي. • إعداد مناهج تربوية تغطي احتياجات المتعلم واحتياجات المجتمع وتستجيب لأحدث المستجدات. • تحقيق فاعلية المتعلم في العملية التعليمية باعتباره محور العملية التعليمية. • إيجاد روابط قوية بين المدرسة والبيئة المحلية للمدرسة وتعزيز التعاون بينها لتطوير المدرسة وإسهام المدرسة في نمو وتقدم المجتمع المحلي. • وضع خطط لعملية الإشراف والتوجيه التربوي وفقاً لفلسفة التعليم الأساسي ترفع من كفاءة المعلم. • زيادة الدافعية لدى المعلمين والإداريين بمرحلة التعليم الأساسي من خلال زيادة الحوافز المادية والمعنوية. • زيادة قدرة المتعلم على التعاون والتواصل والبحث والاستقصاء.

	• وضع الضوابط واللوائح الإدارية التي تحقق تواجد الجهاز الإداري بالمدرسة طيلة اليوم الدراسي الكامل. • وضع خطة لتوازن المقررات الدراسية بين الجانب النظري والعملي طيلة اليوم الدراسي الكامل.	
الهدف الثاني توسيع قاعدة الالتحاق بالتعليم الأساسي ليصل التعليم إلى جميع أبناء المجتمع	• استمرارية مجانية التعليم. • استمرارية توفير الكتاب المدرسي بالمجان أو بمبلغ رمزي، مع الاهتمام بشكله ومحتواه. • التوسع في إنشاء المدارس العصرية بكل المناطق ريفها وحضرها. • التخلص من المباني التعليمية المتهالكة.	• توسيع قاعدة القبول لجميع المتعلمين في مرحلة التعليم الأساسي.
الهدف الثالث تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد التربوي .	• العمل على تطوير أساليب التدريس الحالية واعتبار المتعلم محور العملية التعليمية وذلك بتدريب المعلمين على هذه الأساليب. • ضرورة عرض المناهج التعليمية عند إعدادها وتصميمها على لجان متخصصة لضمان الجودة والاعتماد ، ولحصول على موافقتها. • العمل على تزويد المدارس في هذه المرحلة بالتقنيات والمعامل الحديثة. • الدعم المادي لقطاع التعليم الأساسي لضمان جودة التعليم وضع مخصصات مالية تتناسب مع متطلبات التعليم في مرحلة التعليم الأساسي	• إتباع أساليب جديدة في التقويم التربوي ترفع من مستوى العملية التعليمية. • إطلاق فرص الإبداع والابتكار والنقد بالنسبة للمتعلمين بإتباع أساليب التعليم المعتمدة على عملية التفاعل بين المعلم والمتعلم. • ضمان توفير المواصفات والمعايير الفنية المناسبة للمبنى المدرسي في هذه المرحلة. • صياغة معايير وشروط لقبول الطلاب بكليات التربية تتناسب والاتجاهات المعاصرة في إعداد المعلم بالتعليم الأساسي. • تدريس مناهج منطبقة عليها معايير ضمان الجودة.

	والابتعاد عن المركزية في توفير المخصصات المالية للمدارس وذلك لتوفير الحاجات الضرورية للمدرسة مثل القرطاسية والصيانة السريعة، والصرف على الأنشطة التربوية والثقافية والاجتماعية خارج الفصل الدراسي.	• ربط الجانب النظري بالجانب العملي في تدريس المقررات.
الهدف الرابع الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية	• تدريس مادة اللغة الانجليزية وأية لغات أجنبية أخرى بعد السنة الرابعة من التعليم الأساسي. • إعداد المعلم الكفؤ لتدريس هذه المواد الدراسية. • زيادة الوعاء الزمني في الجدول الدراسي لهذه المواد الدراسية. • التركيز في إعداد المعلم بكليات المعلمين على إعداده معرفياً ومهنياً لتدريس هذه المقررات. • توفير مستلزمات التقنية الحديثة لتدريس هذه المقررات.	• تعزيز استخدام المتعلم للغة العربية والإلمام باللغة الإنجليزية كلغة ثانية.
الهدف الخامس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة التعليم الأساسي.	• تجهيز المدارس بمعامل الحواسيب. • ربط المدارس بشبكة المعلومات الدولية. • استخدام أدوات التقنية الحديثة في الشرح. • تعليم الطلاب على استخدام الكمبيوتر وتعلم الطباعة والرسومات البيانية والانترنت. • تعويد الطلاب على الامتحانات الالكترونية.	• الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية للرفع من مستوى التحصيل الدراسي للمتعلم. • استخدام أساليب حديثة في طرق التدريس تقضي على سلبيات الأساليب التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين في العملية التعليمية.

4-3 التعليم الثانوي

1-4-3 الهدف الاستراتيجي

"تطوير التعليم الثانوي، والعمل على توفير كافة مستلزمات التطوير - وعلى الأخص تطوير مناهجه -بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وتطور المعرفة والتكنولوجيا في العالم، وإدخال تقنيات المعلومات والاتصال ضمن المناهج وتوفير الكتاب الالكتروني، والعمل على رفع كفاءة المعلمين وتطوير أساليب التعليم من خلال التدريب المستمر أثناء الخدمة وتنمية مهارات التعلم، والعمل على إجراء المراجعة الدورية وتقييم مستوى الأداء في التعليم الثانوي وإدخال الإصلاحات الضرورية في الوقت المناسب".

2-4-3 مواطن الضعف والقصور

يمكن رصد أهم مواطن الضعف والقصور التي تواجه التعليم الثانوي التخصصي المطبق حالياً في ليبيا كما يلي:

- يعتمد نظام الثانويات التخصصية الذي طبق في ليبيا في السنوات الأخيرة على التخصص المبكر، وفي هذا الخصوص هناك تساؤلاً يطرح حول هذه القضية متعلق بمدى قدرة الطالب على اختيار تخصص ما في هذه المرحلة العمرية، فهل يتم هذا الاختيار وفق رغبته الحقيقية، ويتناسب مع قدراته وإمكانياته وميوله، أم هو رغبة ولي الأمر أو لمجاراة الأقران، أو لعدم توفر الاختيارات أمامه؟، لقد انعكست هذه الإشكالية في توزيع الثانويات وفي تزايد أعداد الطلاب في تخصصات معينة دون غيرها.
- أن عملية إعداد المناهج الدراسية بمرحلة التعليم الثانوي اعتمد في السنوات الأخيرة بعد تطبيق نظام الثانويات التخصصية على جهود وعناصر وطنية، حيث قامت لجان بوضع أهداف ومقررات المناهج وتولت لجان أخرى عملية تأليف الكتب المنفذة لهذه المناهج، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتطوير هذه المناهج إلا أن عملية تطوير ومراجعة هذه المناهج شابها بعض القصور مثل:
- محدودية الإمكانيات التي يتطلبها تنفيذ المناهج الدراسية من تجهيزات ومعامل ووسائل تعليمية ووجود المعلمين المؤهلين بالتدريس.
- محدودية الامكانيات من حيث تطبيق الثانويات التخصصية بكافة تخصصاتها خاصة في المدن الصغيرة والمناطق النائية.

- ظهور تباين بين المناهج ومستوى النمو العقلي للتلاميذ (وخاصة قدرات التلاميذ) ففي الغالب تكون محتويات المناهج أعلى من استيعاب الطلاب.
- عدم ارتباط المناهج بالوعاء الزمني المخصص لها.
- عدم توفر أدلة إرشادية المعلمين لمعظم المناهج الدراسية، ولم تتوفر هذه الأدلة إلا لعدد قليل من المناهج الدراسية .
- إن التحول من الثانويات العامة إلى الثانويات التخصصية يحتاج إلى تطوير في برامج إعداد وتدريب المعلمين بالمؤسسات التعليمية، إذ أن استحداث الثانويات التخصصية كبديل عن نظام الثانوية العامة ، وضع قضية إعداد المعلمين وتدريبهم وتأهيلهم في قمة الأولويات من أجل تحقيق أهداف النظام التعليمي وتحسين مخرجاته، فالثانويات التخصصية خلقت ظروفاً وتحديات جديدة على النظام التعليمي في ليبيا لم تكن معروفة من قبل، وواجهت عدم ارتياح كبير من قبل تربويين وأفراد في المجتمع، ولعله من الضروري الإشارة إلى أن التوسع في تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا كمعلمين بمؤسسات التعليم الثانوي وذلك لتغطية العجز في هذه المؤسسات قبل التحاقهم بدورات تدريبية أو تأهيلية في التربية وعلم النفس والتقنيات التربوية زاد من حدة المشكلة.

وهنا تجدر الإشارة إلى الآتي:

- عجز الجامعات والمعاهد العليا عن تخريج معلمين للتدريس بمرحلة التعليم الثانوي ذو كفاءة جيدة.
- النقص في المعلمين المطلوبين للتدريس بمرحلة التعليم الثانوي وخاصة فى بعض التخصصات مثل الرياضيات واللغات والمواد التطبيقية وقد تزامن مع ما تم ذكره أعلاه ضعف التقييم من قبل المعلمين والمتابعة وضعف الإشراف التربوي على العملية التعليمية.
- عدم ملائمة المباني المدرسية لنظام الثانويات التخصصية لأن أغلب المباني هي مصممة لنظام الثانويات العامة.

3-4-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تطوير هيكل التعليم بحيث يتم التحول من نظام الثانويات التخصصية إلى نظام الثانويات العامة الذي كان معمولاً به في السابق.	• إعداد خارطة تعليمية بمدارس التعليم الثانوي. • تحديد عدد المدرسين المطلوبين. • تحديد المواد الدراسية المطلوبة. • تحديد المعامل المطلوبة في مجالات الكيمياء والفيزياء والأحياء واللغات والحاسوب.	• استخدام الموارد المتاحة بأكثر كفأة. • حدوث تطور نوعي في مخرجات العملية التعليمية. • حدوث مرونة في توزيع مخرجات العملية التعليمية على الكليات الجامعية.
الهدف الثاني تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب ومعطيات سوق العمل ومواكبة ثورة المعلومات والتقنية والابتعاد عن أسلوب التلقين.	إعادة صياغة مناهج التعليم الثانوي بهدف إزالة الحشو منها في إطار التحول من التعليم الثانوي التخصصي إلى التعليم الثانوي العام.	• صياغة أهداف جديدة للمناهج الدراسية بما يتوافق وحاجات المتعلم وحاجات المجتمع وإتباع الأساليب العلمية في التخطيط للمناهج. • استخدام أساليب جديدة في طرق التدريس تقضي عل سلبيات الأساليب التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين وخلق فرص الإبداع والابتكار بإتباع أساليب التعليم المعتمدة على التفاعل بين المعلم والمتعلم.
الهدف الثالث الإعداد الجيد للمعلمين	• تنظيم دورات تدريبية مكثفة للمعلمين في مستوى التعليم الثانوي لاكتساب المهارات اللازمة لتدريس المناهج الحديثة ومهارات التدريس المعاصرة. • الاهتمام بمراكز رفع كفاءة المعلمين أثناء	• خلق كفاءات مؤهلة تربوياً وعلمياً من المعلمين. • مخرجات التعليم الثانوي تكون ذات جودة عالية.

	الخدمة.	
الهدف الرابع تطوير الوسائل التعليمية وإدخال التقنيات التربوية الجديدة وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا التعليم والمعامل والورش الحديثة والحاسوب والانترنت	تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة التعليم الثانوي من حيث تجهيز المدارس بمعامل حواسيب وربط المدارس بشبكة المعلومات الدولية واستخدام أدوات التقنية الحديثة في العملية التعليمية وتعليم الطلاب على استخدام الكمبيوتر.	• الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية يرفع من مستوى التحصيل الدراسي للمتعلم.
الهدف الخامس تطبيق معايير ضمان الجودة	• تطوير أساليب التدريس والتقويم. • وضع شروط لمن يقوم بمهنة التدريس. • أن تكون المناهج ذات جودة عالية ومعدة من قبل لجان متخصصة. • تزويد المدارس بالتقنيات والمعامل الحديثة. • تطوير أداء الإدارة التعليمية. • أن يكون المبنى المدرسي ملائم للعملية التعليمية.	• إتباع أساليب جديدة في التدريس والتقويم التربوي ترفع من مستوى العملية التعليمية. • القيام بالتدريس من قبل معلمين مؤهلين وتنطبق عليهم معايير القيام بمهنة المعلم. • تدريس مناهج ذات جودة عالية وموزعة على طول العام الدراسي. • وجود إدارة مدرسية قادرة على متابعة العملية التعليمية. • ضمان توفير المواصفات والمعايير الفنية المناسبة للمبنى المدرسي. • ارتباط أساليب التدريس باستخدام التقنيات الحديثة.
الهدف السادس رفع كفاءة أداء الإدارة المدرسية	• العمل على تزويد الإدارات المدرسية بالقيادات المؤهلة علمياً وتربوياً. • اختيار مدراء المدارس من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال التدريس ومن حملة الدرجة الجامعية على الأقل.	• بناء إدارة مدرسية عصرية تأخذ بالأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم التعليم الأساسي. • الحصول على كفاءات جيدة من مدراء المدارس بناءً على المعايير والشروط المتمثلة في المؤهل العلمي والخبرة.

	• التدريب المستمر لمدراء المدارس لتزويدهم بأحدث أساليب مفاهيم الإدارة المدرسية. • تزويد المدارس بنظام المعلومات عن طريق تطوير منظومة الاتصالات داخل المدرسة. • -إعداد جائزة لأفضل مدير مدرسة [المدير المثالي] تعتمد على الدور الذي يؤديه مدير المدرسة في تحقيق أهداف العملية التعليمية • تفويض مدراء المدارس للصرف على المدرسة وفقاً لميزانية مخصصة. • منح السلطات المرونة في تنفيذ السياسة التعليمية لمدراء المدارس. • تشكيل مجلس معلمين في المدرسة يناقش مشاكل الطلاب والتفكير المشترك لإيجاد حلول لها. • "متابعة الحالة الاجتماعية والتربوية والسلوكية للتلميذ لتقويم أي خلل يظهر في تحصيله العلمي أو نمو شخصيته	

5-3 التدريب المهني والتقني

1-5-3 الهدف الإستراتيجي

تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني كماً ونوعاً والعمل على تنويع مسارات التعليم المهني والتقني، وتوفير كافة مستلزمات التطوير وعلى الأخص إعداد المعلمين والمدربين التقنيين واعتماد مبدأ التطوير المستمر للمناهج والتدريب المستمر أثناء الخدمة للمعلمين والمدربين التقنيين.

2-5-3 مواطن الضعف والقصور

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي أصبح التعليم والتدريب المهني والتقني النظامي في ليبيا يتكون من المراحل التالية:

أ- مرحلة التدريب المهني الأساسي

تهدف هذه المرحلة إلي إعداد العمالة محدودة المهارة وتستغرق مدة التدريب فيه سنة واحدة، ويقبل في هذه المرحلة الطلبة المتسربين من مرحلة التعليم الأساسي، وقد اقتصر التدريب على مهن البناء والتشييد للذكور ، وعلى مهن الخياطة والتطريز والصناعات الغذائية من خلال مراكز تدريب المرأة للإناث.

ب- مرحلة التدريب المهني المتوسط

تهدف هذه المرحلة إلي إعداد العمالة الماهرة في مجالات مختلفة ويقبل فيه الطلبة الذين أنهوا مرحلة التعليم الإعدادي بالتعليم الأساسي، وتستغرق مدة التدريب (2-3) سنوات، وتوفر المعاهد المهنية المتوسطة التدريب في مختلف المهن الإدارية والكهربائية والميكانيكية والزراعية والبيطرية والفندقية والصيد البحري والإنشاءات ، كما أن هناك معاهد خاصة للمهن الشاملة للمرأة في تخصصات النسيج والحاسوب والرسم الهندسي والفندقة.

ج- مرحلة التعليم والتدريب التقني العالي

تهدف هذه المرحلة إلي إعداد التقنيين في مستوى التعليم العالي ما بعد المرحلة الثانوية ودون المرحلة الجامعية، ومدة التدريب في هذه المرحلة سنتان. وتوفر المعاهد العليا العديد من التخصصات التطبيقية والإدارية المتاحة في مرحلة التدريب المهني المتوسط.

إن مراحل التعليم والتدريب المهني والتقني تتناول الجانبين الجانب العملي والتطبيقي بتخصيص حوالي 70% للتدريب العملي و30% للجانب النظري في المعاهد المتوسطة والعليا، والتدريب العملي بالكامل في مراكز التدريب الأساسي.

ويمكن إيجاز مواطن الضعف والقصور التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني في ليبيا كما هو مبين فيما يلي:

1- انخفاض الإقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني؛ نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع الليبي حيث يحبذ أولياء الأمور توجيه أبنائهم لمواصلة تعليمهم العالي بالكليات الجامعية وعدم الإقبال على التدريب المهني، بالرغم من وجود فيض من العاطلين من خريجي الجامعات.
2- عدم استقرار الهيكلية الإدارية وجهات الإشراف على قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني حيث تغيّرت جهة الإشراف خلال السنوات الماضية عدة مرات مما أدى إلى تعثر تنفيذ الخطط والبرامج وتقييمها ومتابعة تطويرها.
3- بالرغم من اعتماد نسب مستهدفة للتعليم والتدريب المهني والتقني بتوجيه نسبة 60% من الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي إلى مراكز التدريب المهنية المتوسطة، ونسبة 40% من الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية إلى المعاهد المهنية العليا إلا أن النسب الفعلية الحالية للطلاب الملتحقين بمعاهد المهن المتوسطة لا تزيد على 18% من مجموع الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي، ولا تزيد عن 12% من الملتحقين بالتعليم العالي، ويعزي سبب ذلك إلى تدني الوعي بأهمية هذا النوع من التأهيل بالإضافة إلى عدم التزام المؤسسات والإدارات ذات العلاقة بتنفيذ هذه النسب.
4- تدني مستوى كفاءة الخريجين من مراكز التدريب الأساسي والمعاهد المهنية المتوسطة والعليا لأسباب مختلفة تتعلق بضعف الترابط مع احتياجات سوق العمل الفعلية، وضعف التدريب العملي أثناء الدراسة وعدم مسايرة التطورات الحديثة في عالم الأعمال.
5- بالرغم من إن التعليم والتدريب المهني والتقني قد أصبح منذ عام (2004) تحت مظلة واحدة مع الجهة المسئولة عن القوى العاملة في سوق العمل - وهو قطاع القوى العاملة والتشغيل والتدريب -إلا أن مشاركة أصحاب العلاقة والجهات المستفيدة من الخريجين في تنسيق سياسات وخطط ومناهج المراكز والمعاهد المهنية المتوسطة والعليا لا تزال شبه معدومة.
6- النقص الحاد في عدد المدربين المؤهلين للمعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب الأساسي، حيث لا تزال المعاهد تعتمد بنسب عالية على المدربين الوافدين من بعض الأقطار العربية، كما أن معظم المدربين الوطنيين لم يتم تدريبهم أصلا ضمن المواصفات المتعارف عليها، وبالرغم من وجود (10) معاهد مهنية لإعداد المدربين في ليبيا، إلا أن برامج هذه المعاهد لا ترتقي إلى المستوى المطلوب في إعداد المعلم والمدرب التقني الكفوء الذي يمتلك المعرفة والمهارات في مجال الاختصاص بالإضافة إلى المواصفات التربوية والتعليمية المطلوبة.
7- النقص الكبير في برامج التدريب والتطوير المهني للمدربين والمعلمين التقنيين أثناء الخدمة، وعدم وجود نظام متكامل للتطوير المستمر لكافة المدربين والعاملين في المراكز والمعاهد

المهنيـة والتقنيـة بمـا يحقـق اسـتمرار رفـع الكفـاءة وتحـديث المعلومـات والمهـارات ومتابعـة التطورات التكنولوجية المتسارعة في حقل الاختصاص.

8- أخـذاً فـي الاعتبـار بأنـه فـي السـنوات الأخيـرة قـد تمـت مراجعـة وتطـوير المنـاهج لكافـة الاختصاصات في المعاهد المهنية العليا على أسس تتماشى مع التطورات التكنولوجية والعلمية في العالم بالتعاون مع منظمة اليونسكو، إلا أن المناهج للمعاهد المتوسطة قد تقادمت وتحتاج إلى المراجعة والتحديث الشامل بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.

9- بالرغم من توفر عدد جيد من التجهيزات والورش للمراكز والمعاهد التدريبية كافة، إلا أن التغيير المستمر بالهيكلية الإدارية لقطاع التكوين المهني وضعف مستوى الصيانة قد أديا بنسبة كبيرة من الورش والتجهيزات إلى أن تصبح غير صالحة للاستعمال مما أفقد المعاهد فرص التدريب العملي الجيد.

10- النقص في فرص التدريب الميداني العملي في المصانع وقطاعات العمل قبل التخرج للمتدربين لضعف العلاقة والتنسيق مع أصحاب الورش والمصانع أو مؤسسات الدولة المختلفة.

3-5-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تطوير القدرات الوطنية لإعداد معلمين ومدربين تقنيين ذوى كفاءة ومهارة عالية للعمل في مراكز التدريب الأساسي والمعاهد المهنية المتوسطة والعالية	• تنظيم برامج خاصة في معاهد إعداد المدربين يقبل فيها خريجو المعاهد المهنية العليا بهدف إعداد المعلمين والمدربين التقنيين للمراكز والمعاهد المهنية المتوسطة بما يتماشى مع المناهج المعتمدة في تلك المعاهد وحسب الاختصاصات واحدث المستجدات العلمية والتقنية. • تنظيم برامج خاصة لإعداد المعلمين والمدربين للمعاهد العليا يقبل فيها خريجو الجامعات وبما يتماشى مع المناهج المعتمدة في المعاهد العليا وحسب الاختصاصات. • -وضع نظم للتدرج المهني والوظيفي للمعلمين والمدربين التقنيين يرتبط بالتطوير المستمر والمشاركة في الدورات التدريبية. • تدريب مدربي المدربين لهذه المراكز على أحدث أساليب التدريب بالاستعانة بالخبرات العالمية.	• -توفير المعلمين والمدربين والتقنيين الذين يحتاجهم سوق العمل. • -تقليل الاعتماد على المتعاقدين في كافة المراكز والمعاهد. • -تدريب مدربي المدربين على أحدث وسائل وطرق التدريب العالمية.
الهدف الثاني تطوير وتحديث المناهج الدراسية والتدريبية لكافة المراكز والمعاهد المهنية المتوسطة والعليا بصورة مستمرة، وتوفير المواد والكتب	• -مراجعة وتطوير المناهج للمعاهد المهنية المتوسطة لكافة الاختصاصات بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية. • -الاستمرار في المراجعة الدورية لتطوير المناهج للمعاهد المهنية العليا للتواصل مع مستجدات	• -إعداد مناهج دراسية وتدريبية متطورة لكافة التخصصات في المعاهد المهنية المتوسطة تتماشى مع التطور التكنولوجي وواقع سوق العمل وعصر المعلوماتية ومجتمع المعرفة. • -المحافظة على استمرارية التطور للمناهج الدراسية

المنهجية والتدريبية لكافة الطلبة والمتدربين.	التطوير التكنولوجي في العالم. • -إعداد وتطوير المواد التعليمية والتدريبية والكتب المنهجية باستخدام التقنيات الرقمية للمعاهد المهنية المتوسطة والعليا، وتوفيرها لكافة الطلبة والمتدربين. • -تدريب المعلمين والمدربين على أساليب تنفيذ المناهج الجديدة وبصورة مستمرة.	والتدريبية للمعاهد المهنية العليا بالتوافق مع التطورات العالمية في التكنولوجيات واحتياجات سوق العمل. • -توفير كتب منهجية ومواد تعليمية وتدريبية متكاملة في كافة الاختصاصات قابلة للتطوير المستمر باستخدام التقنيات الرقمية. • -ضمان الجودة في مستوي التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال تطبيق المناهج بصورة فعالة في كافة المراكز والمعاهد.
الهدف الثالث زيادة الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والتقني بكافة المستويات الأساسية والمتوسطة والعليا؛ لضمان توفير أيدي عاملة ماهرة وتقنية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	• زيادة الطاقة الاستيعابية للمعاهد المهنية المتوسطة بصورة تدريجية وتوفير المستلزمات المادية والبشرية من المعلمين، والمدربين التقنيين، والأجهزة والمعدات التدريبية، والمواد التعليمية والكتب المنهجية ووسائل التدريب المتطورة. • إعداد النشرات الإرشادية حول المهن في سوق العمل. • تنظيم حملات إعلامية مستمرة حول التعليم والتدريب المهني والتقني، وإبراز أهميته في الاقتصاد الوطني.	• زيادة مخرجات التعليم المهني المتوسط من الموارد البشرية الماهرة في كافة الاختصاصات لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل. • زيادة مخرجات التعليم المهني العالي من التقنيين في كافة الاختصاصات؛ لتلبية احتياجات سوق العمل • تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، وعلى الأخص العمالة الماهرة والتقنية منها • تغيير الاتجاهات السلبية للطلبة وأولياء أمورهم والمجتمع والنظرة إلى التعليم والتدريب المهني والتقني بصورة إيجابية
الهدف الرابع تطوير البنية التحتية للمراكز والمعاهد المهنية المتوسطة والعالية الحالية	• تشكيل فرق عمل من قطاع التعليم والتدريب وسوق العمل (ومنظمات دولية متخصصة مثل اليونسكو ومنظمة العمل الدولية) لتقييم واقع المعاهد المهنية	• تنسيق عمل المراكز والمعاهد المهنية والتقنية والتقليل من الإهدار ونقاط الضعف في كفاءة الأداء. • توحيد مستوى أداء المراكز والمعاهد المهنية

وتوفير المباني والورش والمختبرات والمعدات ومواد التشغيل والمكتبات.	المتوسطة والعالية. • إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمراكز والمعاهد المهنية القائمة على أساس الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي واحتياجات التنمية. • دراسة إمكانية مشاركة القطاع الخاص في فتح المعاهد المهنية بعد الحصول على الترخيص والاعتماد من الجهة المشرفة على التعليم والتدريب المهني والتقني.	والتقنية على مستوى النظر، وضمان مستوى موحد لكفاءة الخريجين والشهادات الممنوحة. • مساهمة القطاع الخاص في تحمل جزء من أعباء التعليم والتدريب المهني. • توسيع الطاقة الاستيعابية للمراكز المهنية لاستقبال المزيد من المتدربين. • إدامة الأجهزة والمعدات والمباني؛ لتوفير التدريب المهني والتقني الأمثل. • توفير التجهيزات الحديثة لتنفيذ المناهج المطورة بكفاءة عالية. • استغلال موارد المعاهد المهنية من خلال توفير خدمات التدريب للمجتمع، واستغلال العوائد لتطوير هذه المعاهد.
الهدف الخامس ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني من حيث تحقيق مستوى المهارات والمعارف لدى كافة الخريجين من المراكز والمعاهد المهنية المتوسطة والعليا المستهدفة والمطلوبة في سوق العمل.	• العمل على تطوير أساليب التدريس الحالية . • ضرورة عرض المناهج التعليمية عند إعدادها وتعميمها على لجان متخصصة لضمان الجودة والاعتماد والحصول على الموافقة من الجهات المختصة. • -العمل على تزويد مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بالتقنيات الحديثة واعتبارها عنصراً أساسياً في أداء المعلم والمدرب لمهامه وجزء هاماً من المنهج الدراسي.	• ارتباط أساليب التدريس باستخدام التقنيات الحديثة. • وجود إدارة تعليمية قادرة على متابعة العملية التعليمية. • تدريس مناهج ذات جودة عالية وموزعة على طول العام الدراسي. • القيام بالتدريس من قبل معلمين مؤهلين من الناحية النظرية والعملية.

	• رفع مهارات استخدام الحاسب الآلي للمعلمين والمسؤولين الإداريين بمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني. • الاستفادة مما تنتجه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خدمات لتنويع مصادر المعرفة والاحتكاك مع المجتمع والعالم من حولهم.	

6-3 محو الأمية وتعليم الكبار

1-6-3 الهدف الإستراتيجي

القضاء علي الأمية بين جميع الفئات العمرية وفق برنامج زمني محدد مع التركيز على استخدام تقنيات وآليات جديدة للقضاء على الأمية وسد منافذ العودة إليها.

2-6-3 مواطن الضعف والقصور

بالرغم من تعميم التعليم الأساسي في ليبيا على كافة الفئات العمرية المناظرة منذ نهايات القرن الماضي، إلا أنه لم يتم التخلص نهائياً من الأمية بعد، حيث لا تزال نسبة 12% من مواطنيها أميين أبجدياً، وبالنظر إلى أن التعليم الأساسي إجباري بحكم القانون حتى سن الخامسة عشر من العمر، الأمر الذي يجعل المشخص لنظام التعليم الليبي يتساءل عن أسباب بقاء الأمية متفشية بهذا المعدل الكبير. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع الليبي ما يلي:

- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم الأساسي والتي تقارب 4% نتيجة تدني مستوى أداء التعليم الأساسي، والذي هو العمود الفقري لقهر الأمية. فمن الواجب تطوير هذا النظام إلى درجة تمكن من سد منافذ الأمية مثل التسرب من المدرسة، وتجويد مستوى التحصيل الدراسي وضمان توفيره لكافة المواطنين من الفئات العمرية المناظرة من الجنسين.
- توقف أنشطة وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار منذ منتصف الثمانينات لأسباب غير معروفة وعلي سبيل المثال، تم إنشأ مركز إعداد قيادات تعليم الكبار بدول شمال أفريقيا والسودان التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكان مقره مدينة طرابلس وأصدر مجلة (المواجهة الشاملة) التي تختص بمحو الأمية وتعليم الكبار ولكنه اقفل سنة 1989، وتوقفت بنهايته جهود إعداد قيادات تعليم الكبار وأنشطة المجلة المذكورة.
- غياب المعلومات الدقيقة عن أعداد وأنشطة محو الأمية نتيجة (لعدم وجود قاعدة بيانات مركزية معتمدة على مستوى الدولة).
- عدم تطبيق لوائح وقرارات محو الأمية التي تلزم المواطن بمحو أميته.
- انعدام الاستقرار الإداري خلال الثمانينيات والتسعينيات حيث يتم تغيير الهيكل الإداري للمناطق بصفة مستمرة مما يؤثر سلباً على سير البرامج التعليمية عامة ومحو الأمية خاصة.

3-6-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول استحداث هيكلية إدارية تختص بتنفيذ البرامج التنفيذية المقترحة لمحو لأمية.	• إصدار قرار بتأسيس جهة مسؤولة عن إعداد تنفيذ ومتابعة برامج محو الأمية وتعليم الكبار.	• مباشرة الجهة المسؤولة عن محو الأمية لعملها وتحديد هيكلها التنظيمي وفروعها في المناطق الجغرافية التي تتبعها.
الهدف الثاني بناء قاعدة بيانات خاصة بأعداد الأميين بكافة مناطق الدولة.	• حصر الأميين بكل منطقة جغرافية تشمل أعداد الأميين وأعمارهم ومهنهم وأماكن عملهم وغيرها من البيانات الأخرى ذات العلاقة.	• وجود بيانات تصدر سنوياً عن أعداد الأميين على المستوى الكلي للبلاد وعلى مستوى المناطق الجغرافية
الهدف الثالث وضع برنامج زمني لتقليص نسبة الأمية خلال المرحلة القادمة.	• وضع خطة زمنية محددة لتنفيذ دورات لمحو الأمية بحيث يكون العدد المستهدف محدد لكل دورة ولكل فترة زمنية.	• الاستفادة من البيانات المستهدفة بالخطة بخصوص محو الأمية في عملية المقارنة بين ما هو مخطط وما تم تنفيذه وذلك بغرض تقييم الوضع وحتى يمكن التأكد من نجاح البرنامج الذي يهدف إلى تقليص نسبة الأمية
الهدف الرابع إشراك مؤسسات التعليم الخاص في تنفيذ البرامج المقترحة لمحو الأمية.	• التنسيق مع مؤسسات التعليم الخاص في عملية المشاركة في برامج محو الأمية	• المساهمة الإيجابية من قبل مؤسسات التعليم الخاص في جهود محو الأمية
الهدف الخامس إلزام كافة المؤسسات العامة والخاصة بالدولة بتنفيذ برامج محو الأمية المقترحة	إلزام المصانع والشركات وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة بمحو أمية العاملين بها سواء عن طريق توجيههم لدورات محو الأمية العامة أو إقامة دورات خاصة بمؤسساتهم	تقليص نسبة أمية العاملين بالمصانع والشركات وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة

7-3 تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

7-3- 1الهدف الإستراتيجي

تطوير برامج التعليم ورعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على إدماج الغالبية منهم القادرة في مستويات وبرامج التعليم النظامي، مع توفير التسهيلات اللازمة للاندماج والتكيف داخل الصفوف الدراسية.

2-7-3 مواطن الضعف والقصور

يلاحظ من متابعة مجال تربية وتعليم الفئات الخاصة أن هناك بعض الفئات التي حظيت بالاهتمام دون غيرها مثل فئات المكفوفين، والصم وضعاف السمع، والمصابين بشلل الأطفال، أما الفئات التي لم تنل حظها من الاهتمام، فهي فئات التخلف الذهني من غير القابلين للتعلم وإن كانوا قادرين على التدريب في بعض المهن البسيطة، وفئة متعددي الإعاقة الذين بإمكان بعضهم التعلم إلي حد ما، غير أن دور مؤسساتهم يقتصر على الإيواء وتقديم الخدمات الإيوائية والعلاجية حسب الحاجة، وفئات المصابين بالشلل المخي من القابلين للتعلم أو التدريب.

ويواجه تعليم وتربية ذوى الاحتياجات الخاصة، بصورة عامة، عدداً كبيراً من المشاكل المتعددة، منها الطبية والاجتماعية والمهنية والتعليمية والإدارية، وإذا ما وضعنا المشاكل الفنية جانباً كي يتعامل معها ذوو الاختصاصات كل في مجاله، فإننا نلاحظ وجود مجموعة من المشاكل ذات الطبيعة العامة التي توجد بشكل مشترك في جميع مجالات تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تتعلق بأساليب التعليم والتدريب وتقديم الخدمات، التي تصادف الإداريين والمدرسين والآباء وغيرهم من العاملين في هذا المجال.

ومن هذه المشاكل تحديد عدد أفراد وفئات ذوى الاحتياجات الخاصة وتصنيفهم، وكيفية التعرف عليهم وحصر الخدمات التي يحتاجون إليها ، وأساليب دمجهم في المجتمع .

ومن المشاكل الأخرى الافتقار إلي وجود برامج لتعليم وتدريب وتأهيل أولياء الأمور، على أساس أن التوافق الناجح للطفل المعاق في الحياة يعتمد إلي حد كبير على التوافق الناجح لأولياء أمرهم، وعلى قدرة الآباء على تقديم الرعاية للطفل بطريقة تقابل

احتياجاته، ويجب أن تهدف هذه البرامج إلي مساعدة أولياء الأمور على تفهم الطفل وتقبلـه، وعلى تزويدهم بالمعلومات الخاصة بكيفية تدريب الطفل والعناية به والمشاركة في تعليمه. وبذلك يسهم تدريب أولياء الأمور في مساعدة الطفل على التوافق مع مجتمعه بطريقة جيدة وسهلة وخالية من الصراعات النفسية ، وإشعاره بالاهتمام والحب والتقبل بغض النظر عن إعاقته.

ويمكن الإشارة أيضاً إلي أن برامج إعداد وتدريب وتأهيل المعلمين العاملين في مجال ذوى الاحتياجات الخاصة يحتاج إلي وقفة لتقييم وضعها، وتحديد أهدافها، ووضع معايير علمية وعملية للعاملين في مجال تربية وتعليم ذو الاحتياجات الخاصة.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه ينبغي الإشارة إلى أن برامج تأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة تعتبر قديمة وفي حاجة لتطوير، فبرامج التأهيل الحديثة عادة ما تسعى إلي مساعدة ذوى الاحتياجات الخاصة على الاستفادة مما لديهم من استعدادات وقدرات متنوعة إلي أقصى حد يمكن الوصول إليه جسمياً، وعقلياَ، واجتماعياً، ومهنياً، واقتصادياً، بأساليب متطورة. وهذه البرامج التأهيلية تسعى إلي تزويد الطفل المعوق بالمهارات اللازمة للعمـــل والنشاط وإلي تمكينـه من التوافق مع المحيط الذي يعيـش فيه.

ويمكن تلخيص أهم مواطن الضعف والقصور في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا كما هو مبين فيما يلي:

أ- تربية وتعليم المكفوفين

يتم تعليم وتدريب أفراد هذه الفئة في مؤسسات خاصة تحرمهم من التعامل والتفاعل مع نظرائهم من المبصرين، مما يحرمهم من اكتساب الخبرات التفاعلية ومعرفة أساليب التواصل مع فئات المجتمع بشكل واقعي، ومع أن هذه البيئة المحمية توفر نوعا من الأمان والحماية لأفراد هذه الفئة، إلا أنها تعيقهم إلي حد ما في عمليات التوافق، كما يتم التركيز بشكل كبير على طريقة (برايل) كمصدر وحيد للمعارف المكتوبة والمقروءة لكفيف البصر، وهو ما يتجاهل وسائل أخرى متاحة مثل الكتاب المسموع - على سبيل المثال - ومن الأمور الملاحظة تركيز عملية التدريب المهني في مجال التأهيل على صناعة السلال وفرش التنظيف والمكانس واستخدام آلات بدالة الهاتف، في حين أصبحت ورش العمل التدريبية داخل المؤسسات نفسها تعتمد على الآلات في صناعة الفرش والمكانس،كما أن استخدام بدالة الهواتف اليدوية أخذت في النقصان بسبب الإقبال على استخدام البدالة الأتوماتيكية ،هذا بالإضافة إلي افتقار برامج التربية والتعليم في مؤسسات المكفوفين إلي نشاطات التأهيل الحياتي والشخصي ومهارات الانتقال.

ب- تربية وتعليم المتخلفين ذهنياً

يلاحظ عدم توفر أخصائي القياس وأدوات القياس المناسبة لتقييم الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة، وعدم توفر اختبارات ذكاء مقننة تتميز بالصدق والثبات لإجراء اختبارات القدرات العقلية للقبول بمرحلة الدراسة الإلزامية أو كلما استدعى الأمر إجراء دراسات متابعة خلال مرحلة الدراسة، كما يلاحظ أيضا نقص في عمليات تصنيف الأطفال حسب استعداداتهم ومستوياتهم العقلية حسب ما تشير إليه المستويات المتفق عليها، من أجل الاستفادة إلي أقصى حد مما لدى كل فرد من قدرات واستعدادات، كما أن إعداد برامج التعليم والتدريب داخل الفصول يجري على اعتبار أن الأطفال يمثلون أفراد فئة واحدة وليسوا مجموعة من الفئات المتباينة، مما يحرم الكثيرين من الاستفادة من البرامج المتاحة كل حسب مستواه، ويقوم المدرسون بالتدريس داخل هذه المؤسسات بطريقة تقليدية وبمقررات سبق الاتفاق عليها مثلما يحدث في تعليم الأطفال الأسوياء، ودون اهتمام بالاحتياجات الخاصة لكل فرد من أفراد الفصل، وكثيراً ما يلاحظ وجود عدد من الأطفال من بطيئ التعلّم ضمن فئات التخلف الذهني، إما بسب سوء التشخيص، أو أخطاء القياس أو لعدم وجود أخصائيين نفسيين على مستوى عال من التدريب والتأهيل للتعرف على الأطفال الذين يصادفون صعوبات في التعلّم ويتم إدراجهم ضمن أفراد هذه الفئة .

ومما يشاهد خلو بعض مؤسسات تربية وتعليم المتخلفين ذهنياً من برامج التأهيل المهني للتدرب على ممارسة بعض الحرف المناسبة في حالة الانتهاء من مرحلة الدراسة، وعدم توفر رياض الأطفال لفئات التخلف الذهني، علماً بأنهم أحوج إلي ذلك من غيرهم من الأطفال؛ مما يحرمهم من فرصة تنمية قدراتهم العقلية والذهنية في وقت مبكر ، وعدم توجيه الأسرة وتدريبها وتدعيمها للمشاركة في عملية تعليم وتدريب أبنائها على أسس علمية وفنية . وبينما يلتحق كثير من الأطفال من المتخلفين ذهنياً، ممن لم يتم التعرف عليهم بالمدارس العادية، إلا أنهم عادة ما يصابون بالإحباط ويصبحون محل سخرية من المدرسين وزملائهم بسبب قسوة المنافسة مع غيرهم من الأسوياء، وهو ما يؤدي إلي رفض المدرسة لهم، وإلي انقطاعهم عن الدراسة مما يشكل رافدا لانحراف الأحداث.

جـ - تربية وتعليم الصم وضعاف السمع

يتم تعليم أفراد فئات الصم وضعاف السمع - دون تفرقة - في نفس الفصول دون محاولة للاستفادة من بقايا السمع لدى ضعاف السمع واستخدام الأدوات السمعية المعينة، وهو ما يحرمهم من استعمال وسائل التخاطب اللفظية، كما يتم تعليم الطفل استخدام لغة الإشارة منذ التحاقه بالمدرسة، في الوقت الذي كان يجب أن يكون الهدف الأساسي هو توفير الظروف الملائمة لمساعدة الأصم على التخاطب مع الآخرين لفظياً ، مما يجعل الطفل الأصم، من ذوى الذكاء العادي ، قادراً على كسر حاجز الصمت والعزلة، وعلى التوافق مع أفراد مجتمعه، وعلى استخدام استعداداته وقدراته الحسية إلي أقصى حد يمكن الوصول إليه، ومن الملاحظ أن الطفل الأصم وضعيف السمع يدخل المؤسسة التعليمية ولديه

خبرة في التعامل اللفظي، إلا أنه مع تقدمه في الدراسة وتعامله مع فئات الصم في عالم من العزلة يقطع الصلة بينه وبين الخبرات اللفظية ويبدأ تدريجياً في الاعتماد على لغة الإشارة، مما يحرمه من فرصة تنمية قدراته اللفظية والعيش بشكل طبيعي في مجتمعه.

كما يلاحظ عدم توفر رياض الأطفال للمعوقين سمعياً، وهى أماكن تُعنى بالأطفال وتقدم لهم الكثير من الخدمات التخصصية التي تناسب احتياجاتهم بحيث ترتبط فيها العملية التعليمية بالمواقف الحياتية التي تمر بالطفل حتى يصبح تعلم اللغة طبيعياً ومنطقياً وذي معنى، وتجاهل أسلوب قراءة الشفاه، وهو أسلوب متبع في كثير من مؤسسات الصم وضعاف السمع لتشجيعهم على استخدام اللغة وعلى الالتحاق بالمدارس العادية دون تفرقة بينهم وبين زملائهم من الأسوياء.

د - تربية وتعليم المصابين بشلل الأطفال

من المعروف أن الأطفال المصابين بشلل الأطفال قد يحتاجون إلي مجموعة من الخدمات الطبية والطبية المساعدة، وعمليات التقويم والتأهيل مما يستدعي إقامتهم في مصحات إيوائية مع تقديم الخدمات التعليمية لهم. ولما كانت عزلة الطفل عن أسرته تحرمه من الحياة بشكل طبيعي، فيجب في هذه الحالة توفير الخدمات الاجتماعية والنفسية إلي جانب الخدمات الطبية والتعليمية؛ وذلك لمساعدة الطفل على التعامل مع المشاكل التي تنشأ بسبب بقائه لفترات طويلة بعيداً عن أسرته، وحتى بعد انتهاء الإيواء فإن عدم إعداد المبنى المدرسي بشكل يلائم احتياجات المصاب بشلل الأطفال يمنعه من ارتياد المدارس العادية ويحرمه من فرصة الاندماج.

ويحتاج الفصل الذي يحوى مصابين بشلل الأطفال إلي مدرس متعمق في العلوم النفسية ومجالات الصحة النفسية حتى يساعد تلاميذه من الأسوياء على تقبل الطفل المعاق ومساعدته على التوافق وإلي عدم النظر إليه على أنه مختلف عن باقي زملائه.

3-7-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	• تشكيل لجان لتقييم المناهج التعليمية المستخدمة حالياً والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال كيفية التعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة	• الحصول عل نتائج أفضل من السابق في مجال تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة
الهدف الثاني تعريب وتقنين عدد من اختبارات الذكاء والقدرات العقلية الحديثة	• تشكيل لجان لتعريب وتقنين عدد من اختبارات الذكاء والقدرات العقلية التي تتطلب أداءً عملياً وليس لفظياً، ذات مستو صدق وثبات عاليين، وتوفير الأدوات العلمية في مجال القياس والتصنيف والتقويم.	• توفير أدوات قياس علمية يمكن الاعتماد عليها. • التعرف على مستويات القدرات العقلية لتوفير برامج مناسبة لفئات التخلف الذهني المتعددة. • مقارنة مدى تطور قدرات التلاميذ وتقدمهم. • تقييم مستوى التلاميذ والبرامج بشكل علمي مقنن. • توفير أداة للتعرف على بطيئ التعلّم من ذوى الذكاء العادي والذين يلحقون خطأ بفئات التخلف الذهني، وإعداد برامج علاجية لهم. • تلافي أخطاء القياس بسبب استخدام أدوات غير مقننة وتفتقر إلي المصداقية ومعايير الصدق والثبات.
الهدف الثالث	• تكليف الجهات المسؤولة بإنشاء رياض الأطفال الخاصة بفئات ذوي الاحتياجات الخاصة	• توفير بيئة خاصة تسمح لذوي الحاجات الخاصة بالنمو والتطور تحت إشراف فنيين

إنشـــــاء وتجهيز عدد من رياض الأطفـال الخاصـة بالمعاقين	ومجهزة وفق احتياجات كل فئة ومزودة بفرق عمل مدربة في مجال التخصص.	وأخصائيين مدربين، في سنوات نموهم الأولي في بيئة محمية. • تشجيع الطفل على استخدام ما لديه من مهارات وقدرات من أجل تطويرها وحسن استخدامها، والعمل على تقويم ما لديه من قصور. • إعداد الطفل المعاق للالتحاق بالمدرسة العادية عن طريق تطوير مهاراته وتقوية نقاط ضعفه، وتهيئته نفسياً واجتماعياً وذهنياً لمتطلبات الدراسة. • تهيئة الجو للطفل المعاق على الاختلاط مرحلياً مع الأطفال الأسوياء لمساعدته على القيام بعمليات التوافق الضرورية عند التحاقه بالمدرسة العادية.
الهدف الرابع إنشاء مركز للقياس السمعي وورشة لتدريب الصم علـى استخدام تقنيات السمع الحديثة	• تكليف الجهات المسؤولة بإنشاء مركز خاص للقياس السمعي وورشة لتزويد ضعاف السمع وبعض فئات الصم بتقنيات السمع الحديثة، وتدريبهم على استخدامها وعلى النطق تمهيداً لدمجهم في المجتمع وإلحاق القادرين منهم	• تـوفير مراكـز متخصصـة للكشـف والتشـخيص واكتشاف الإعاقة السمعية في وقت مبكر. • استخدام الوسائل السمعية عالية التقنية ومساعدة الصم على تجربتها واكتشاف عالم الأصوات. • تـدريب الأصـم علـى الاسـتفادة مـن الوسـائل السمعية الحديثة وتشجيعه على المشاركة في الكلام وكسر حاجز العزلة والصمت. • تـوفير أجهـزة السـمع بأسـعار رمزيـة لمسـاعدة غير القادرين على اقتنائها والاستفادة منها. • تدريب أولياء الأمور على مساعدة أبنائهم على

		حسن استخدام الأجهزة السمعية وعلى المشاركة في التحدث معهم ودفعهم إلي التواصل عن طريق الكلام.
الهدف الخامس التوعية الإعلامية بالإعاقة وأساليب التعامل معها	• إعداد برامج إعلامية ذات جودة عالية يساهم فيها فريق من علماء النفس والتربية والتعليم والأطباء والفنيين ورجال الإعلام بهدف تعريف الجمهور بفئات الإعاقة، وأساليب التعرف عليها، وجهات الاستشارة التي يمكنها تقديم المساعدة، ومؤسسات الرعاية والتعليم والتدريب المتوفرة، من أجل توعية الجمهور من جهة، ومساعدة أولياء الأمور من جهة أخرى.	• إبراز فكرة أن رعاية وتعليم المعاقين وتدريبهم هي مسئولية كل فئات المجتمع من أولياء أمور وعلماء وأطباء وفنيين، وليست مسئولية فرد واحد. • تدعيم فكرة أن المعاق هو إنسان لا يختلف عن السوي سوى فيما تمليه عليه حدود إعاقته. • إرساء فكرة أن المعاق قادر على المساهمة في العمل المنتج مثله مثل غيره، إذا ما تم إعداده وتدريبه بشكل جيد، تأكيداً لفكرة دمجه بشكل تام في المجتمع. • التعريف باحتياجات المعاق، وطرق التعامل معه، وكيفية مقابلة حاجاته مساعدته على مواصلة النمو وتطوير إمكاناته الذاتية.
الهدف السادس تعليم وتدريب أولياء الأمور بشأن كيفية التعامل مع ذو الاحتياجات الخاصة	• يتم وضع برنامج بشأن كيفية إشراك أولياء الأمور في موضوع تعليم وتدريب ذو الاحتياجات الخاصة وذلك لسد النقص الحاصل لديهم بأساليب التعامل مع أبناؤهم المعوقين.	• تزويد أولياء الأمور بالمهارات اللازمة للمساهمة بشكل فعال في عمليات التعليم والتدريب والعلاج لأبنائهم المعاقين • إشعار الآباء بأنهم أعضاء في فريق الرعاية والتعليم والتدريب، وأن مشاركتهم هي السبيل إلي إنجاح البرنامج.

8-3 إعداد وتدريب وتأهيل المعلمين

1-8-3 الهدف الإستراتيجي

التخلص نهائياً وبصورة تدريجية وفق برنامج زمني من المعلمين غير المؤهلين تربوياً وإخضاع الموجودين في الخدمة لدورات تدريبية تتمحور حول طرق التدريس الحديثة واستخدام الحاسوب في التعليم، وإعادة صياغة برامج الإعداد ما قبل الخدمة لتأخذ بعين الاعتبار الطرق التجديدية في التدريس والتحول من التعليم المتمحور حول الحفظ والتلقين إلى التعليم المتمحور حول القدرة على التفكير والإبداع والابتكار وحل المشاكل مع إحداث تحسن كبير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمعلمين.

2-8-3 مواطن الضعف والقصور

انطلاقاً من أهمية الدور الذي يقوم به المعلم في أي نظام تعليمي، وإيماناً بعمق التأثير الذي يحدثه في نوعية التعليم ومستواه، فإن دول العالم على اختلاف فلسفاتها وأهدافها ونظمها التعليمية تولى عملية إعداد المعلم وحسن تدريبه وتأهيله للارتقاء بمستوى أدائه كل العناية والاهتمام ، وتتيح له فرص النمو العلمي والمهني من منظور أن مستوى تحصيل الطلاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى أداء المعلمين وكفاية إعدادهم وتدريبهم .

ونظراً لوجود عدد كبير من المؤسسات التعليمية وأعداد الطلاب الملتحقين بها، سواء في مرحلة التعليم الأساسي أو الثانوي فإن ذلك تطلب تعيين عدد كبير من المعلمين في مختلف المراحل التعليمية مما جعل الجهات المسئولة تتغاضى في كثير من الأحيان عن نوعية هؤلاء المعلمين ومستوى إعدادهم وتأهليهم ومدى كفاياتهم التدريسية. ولعل التغير الذي حدث في بنية النظام التعليمي بمرحلة التعليم الثانوي والمتمثل في استحداث الثانويات التخصصية بأنواعها وتخصصاتها المتعددة كان سبباً مباشراً في تعيين أعداد كبيرة من (المعلمين) لملء الفراغ في تدريس بعض التخصصات.

تشير المعلومات إلى أن عدداً غير قليل من معلمي ثانويات علوم الحياة والعلوم الاقتصادية والعلوم الأساسية والعلوم الهندسية لم يتلقوا تدريباً عملياً بل اخضعوا لدورة صيفية نظرية قصيرة في بعض المواد التربوية المساعدة. ولا أحد أن ينكر تمكين معلمين غير المؤهلين أو ذوي تأهيل بسيط من ممارسة العملية التعليمية يعد مؤشراً خطيراً ينذر بمستقبل كئيب للتعليم، إن لم تكثف الجهود وتسخر

الموارد لتأهيلهم أو إبعادهم عن ممارسة مهنة يتوقف عليها مستقبل المجتمع في إعداد جيل قادر على التفاعل والتعامل مع التوجهات الانفتاحية الحديثة.

إن مؤسسات إعداد المعلمين قد تعرضت في السنوات الأخيرة إلى تغيرات عديدة كانت سبباً في عدم استقرارها حيث تم في عام 2004 إلغاء معاهد المعلمين وتأسيس بدلاً منها كليات إعداد المعلمين تابعة للجامعات في عام 2007 تم استحداث كليات التربية في بعض الجامعات بدلاً من كليات إعداد المعلمين القائمة. إن هذا التذبذب في سياسة إعداد المعلمين وعدم الاستقرار في عدد ومسميات مؤسسات الإعداد أدى بالإضافة إلى المشكلات التي سبق ذكرها إلى ظهور مشكلات عديدة أخرى أهمها ما يلي:

1. عدم وضوح أهداف مؤسسات إعداد المعلمين وسياسة قبول الطلاب بها حيث يتم تنسيب أو قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية من ذوي التحصيل العلمي المتدني (مجموع الدرجات 50%) .
2. غلبة الطابع النظري على الطابع العملي في برامج الإعداد والاعتماد على استخدام الأساليب التقليدية في التدريس مع تخريج دفعات كبيرة من المعلمين غير المؤهلين تأهيلاً كافياً .
3. عدم تناول التربية العملية بالجدية اللازمة وقصر الفترة الزمنية المخصصة لها، بل عدم الترحيب بها من قبل بعض المدارس التي تجرى بها، بالإضافة إلى ازدحام بعض المدارس بطلاب التربية العملية ونقص المشرفين المؤهلين عليها .
4. الاعتماد بشكل كبير على أساتذة مغتربين قارين، ومتعاونين ليبيين.
5. ضعف الإمكانات التي يجب أن تتوافر في مؤسسات إعداد المعلمين.

3-8-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول التخلص من المعلمين غير المؤهلين تربوياً وعلمياً وإخضاع جميع العاملين في التربية لبرامج التدريب أثناء الخدمة.	• دراسة وضع قطاع التعليم بغرض تحديد المعلمين غير المؤهلين تربوياً وعملياً.	• الاعتماد في العملية التعليمية على المعلمين المؤهلين تربوياً و عملياً وبالتالي توقع حدوث تحسن في أداء العملية التعليمية.
الهدف الثاني إعادة صياغة الأهداف العامة لكليات التربية وتحديد سياسات قبول الطلاب بها، واختيار القدرات البشرية المؤهلة لإدارتها وأفضل العناصر من أعضاء هيئات التدريس لتحديد برامجها وتنفيذ عمليات الإعداد والتأهيل والتدريب أثناء الخدمة.	• تشكيل لجنة لرسم السياسة العامة لكليات التربية وتحديد أهدافها التي يتم في ضوئها تخطيط البرامج الدراسية وتحديد معايير قبول الطلاب واختيار القدرات البشرية المؤهلة للأعمال الإدارية وتنفيذ البرامج الدراسية والتدريبية.	• قبول أفضل العناصر من الطلاب وفقاً للمعايير المحددة • ضمان تحقيق إدارة تربوية ذات فاعلية عالية . • تحقيق مستوى عالٍ من أداء أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية . • ضمان الحصول على مخرجات عالية الجودة من المعلمين والمعلمات .
الهدف الثالث تطوير برامج تدريب المعلمين لتشمل دورة الامتياز - على غرار إعداد الطبيب - لمعلمي المستقبل بعد إعدادهم إعداداً تكاملياً وحصولهم على الدرجة الجامعية	• تكليف كليات التربية في جانب من برامجها ليلتحق بها المعلمون بعد حصولهم على الدرجة الجامعية الأولى من كليات التربية في مجال التخصص (الإعداد التكاملي) ويمنحون بعد تنفيذهم	• اكتساب المعلمين مزيداً من المعلومات والمهارات والاتجاهات ذات العلاقة بالعمل التدريسي . -تغطية جميع جوانب النقص في عمليات الإعداد الأولي.

الأولى في مجال التخصص من كليات التربية .	لدورة الامتياز رخصة لمزاولة المهنة .	
الهدف الرابع تأسيس بنية تحتية تعليمية معتمدة على أدوات وأجهزة ومعدات حديثة ومصادر معلومات تيسر اكتساب المعرفة وتعزز التعلم الذاتي والنمو المهني لدى المعلمين وتزودهم بمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم.	• اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تطوير البنية التحتية والمعتمدة على أحدث الأجهزة والمعدات التعليمية والمستلزمات التقنية وشبكات الاتصال ومصادر المعلومات المتنوعة من المشروعات الأساسية التي لا غنى عنها في كليات التربية.	• زيادة قدرات المعلمين على إثارة الانتباه وتوصيل المعلومات بأيسر السبل . • تنمية قدرات المعلمين على استخدام التقنيات التعليمية الحديثة. • بناء قدرات بشرية من المعلمين القادرين على تعليم التفكير بدلاً من تلقين واستظهار المعلومات . • تحقيق التوازن بين المعرفة النظرية والتطبيقات العملية .
الهدف الخامس تطوير هيكلية كليات التربية لتشمل قسم التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس والمعلمين أثناء الخدمة، وقسم التدريب أثناء الخدمة لمديري المؤسسات التعليمية والعاملين في مختلف الإدارات التعليمية.	• استحداث قسم التأهيل التربوي للمعلمين أثناء الخدمة وخريجي الكليات الجامعية والأساتذة الجامعيين والمعيدين غير المؤهلين تربوياً . بالإضافة إلى قسم التدريب الذي يهدف إلى تنظيم دورات تدريبية أثناء الخدمة لمديري المؤسسات التعليمية والموجهين التربويين والعاملين في مختلف الإدارات التعليمية.	• إعداد المعلمين في بعض التخصصات إعداداً جيداً. • تحديث معلومات العاملين في مختلف الإدارات التعليمية وتمكينهم من اكتساب مهارات في مجالات أعمالهم . • تأهيل المعلمين وأساتذة الجامعات والمعيدين غير المؤهلين تربوياً. • إخضاع المعلمين الموجودين في الخدمة لدورات تدريبية .

الهدف السادس تحفيز طلبة وطالبات الشهادة الثانوية على الالتحاق بكليات التربية بتنظيم حملات إعلامية يقودها التربويون والمهتمون بتطوير النظام التعليمي مع التركيز على الحوافز التي يمكن أن يتمتع بها الطلاب والمزايا التي يمكن الحصول عليها بعد التخرج .	نشر الوعي بين طلبة وطالبات الشهادة الثانوية وأولياء الأمور من خلال البرامج الإعلامية التي يجب أن تركز على أهداف وبرامج كليات التربية ومستقبلها المهني والاجتماعي، وعلى الحوافز التي يمكن أن يتمتع بها الملتحقون للدراسة بالكلية والمزايا التي يمكن الحصول عليها بعد التخرج. بهدف استقطاب العناصر الجيدة من معلمي المستقبل .	• زيادة الإقبال على الالتحاق بالدراسة في كليات التربية -زيادة الوعي بأهمية دور المعلم في المجتمع وبخصوصية مهنة المعلم التي يجب ألا يمارسها إلا من أعد لها إعداداً خاصاً .

9-3 التعليم العالي

1-9-3 الهدف الإستراتيجي

إعـــادة بنـاء منظومـة التعليم العـالي بمـا يكفل تطـوير وتجويـد عمليتـي التعليم والـتعلم فـي القطاعين العام والخاص وبما يضمن استقلالية المؤسسات التعليمية والحرية الأكاديمية .

2-9-3 مواطن الضعف والقصور

1- العديد من التعيينات لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعة لا تتفق والتشريعات واللوائح الجامعية النافـدة .

2- عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل .

3- تدني مستوى الاهتمام باللغات الأجنبية مع تدهور مستوى التعامل مع اللغة العربية الأمر الذي انعكس سلباً علي مستوى التحصيل العلمي .

4- نقص الإمكانيات كالمعامل والأجهزة والكتب والدوريات والموارد المالية .

5- غياب استقلالية الجامعة بخضوعها لوزارة التعليم العالي والتي تتحكم في معظم القرارات التي تخص الجامعة .

6- غياب الحريات الأكاديمية للجامعات ، وافتقاد الأعراف والتقاليد الجامعيـة فيها.

7- عدم وجود قانون خاص بالجامعات وتطبيق نصوص قانون الخدمة المدنية علي بعض شؤون أعضاء هيئة التدريس .

8- عدم توفر أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراةبالعدد الكافي للتدريب والبحث العلمي على مستوى الدراسات العليا خاصةً برامج الدكتوراه في مختلف العلوم والتخصصات.

9- النقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس على مستوى المعاهد العليا القائمة حالياً

10-عدم وجود قاعدة بيانات علمية تفيد في التخطيط وصنع القرارات والبحث العلمي .

11-افتقار معظم أعضاء هيئة التدريس الجامعي إلي مهارات التدريب والتقويم والقيادة والتوجيه الإرشادي الأكاديمي .

12-تهالك المباني وتعطل المرافق والمقار الجامعية .

13-انتشار ثقافة تعليم سلبية لدى الطلاب الذين يدرسون للإمتحانات بدلاً من التعليم للحياة وكذلك الأساتذة الذين لا يحترمون الأوعية الزمنية ولا العلمية لمحاضراتهم وذلك بسبب عدم تفعيل لوائح التعليم العالي في الخصوص .

3-9-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تقييم واقع التعليم العالي ، و هياكل الجامعات والكليات والمعاهد العليا ومراكز البحوث من حيث توزيعها الجغرافي وطاقاتها الاستيعابية وعلاقتها باحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.	• إجراء تقييم شامل للجامعات والكليات والمعاهد العليا ومراكز البحوث ، ومدى توافق مخرجاتها مع احتياجات التنمية في ليبيا. • تطوير الدراسات العليا في الجامعات وعلى الأخص في العلوم التطبيقية. • تطوير علاقات تعاون وشراكة مع الجامعات العالمية من خلال التوأمة ومع جهات العمل للتوافق مع احتياجات سوق العمل . • توسيع الطاقة الاستيعابية للمعاهد التقنية العليا الحالية وفتح معاهد تقنية عليا جديدة شاملة (بوليتكنيك) وكليات مجتمع في التخصصات التقنية .	• تشخيص التعليم العالي والفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي من حيث الكم والنوع ووضع الأولويات للمعالجة. • تحديد الاحتياجات الحقيقية إلى الجامعات والكليات والمعاهد العليا والمتوقعة حتى عام (2040) والطاقات الاستيعابية والتخصصات ، بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة. • إعادة التوازن في مخرجات التعليم العالي في التخصصات العلمية والتطبيقية والتقليل من مشكلة الخريجين الفائضين عن الحاجة في الاختصاصات الإنسانية والاجتماعية. • زيادة نسبة الخريجين من التقنيين من المعاهد العليا وتقليل الاعتماد على العمالة التقنية الوافدة. • تطوير القدرات الوطنية لإعداد المختصين من خلال الدراسات العليا وتوطين المعرفة. • الربط بين مؤسسات التعليم العالي وجهات العمل وتعزيز التعاون بين كافة الشركاء. • توثيق التعاون بين الجامعات الليبية والجامعات العالمية للارتقاء بالمستوى العلمي.
الهدف الثاني	• مراجعة المناهج في الجامعات والمعاهد العليا على أساس الكفايات بما يتماشى مع أحدث الممارسات العالمية. • إعداد وتطوير المواد التعليمية والتدريبية والكتب المنهجية	• تحديث المناهج الدراسية والتدريبية لكافة التخصصات في الجامعات والمعاهد العليا بما يتماشى مع التطور التكنولوجي

مراجعة المناهج الدراسية والتدريبية للجامعات والمعاهد العليا وتحديثها على أساس الكفايات بما يتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي في العالم واحتياجات سوق العمل، وإعداد الكتب المنهجية والرزم التعليمية والتدريبية وإدامة تطويرها بالاستثمار المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	باستخدام التقنيات الرقمية للجامعات والمعاهد العليا. • الاهتمام بدور اللغة العربية في التعليم العالي من خلال التدريس والترجمة والتأليف باللغة العربية، مع الاهتمام باللغات الأجنبية للتواصل مع التطور العلمي والتكنولوجي في العالم.	وواقع سوق العمل واحتياجاته المستقبلية. • المحافظة على استمرارية التطوير للمناهج الدراسية والتدريبية بالتوافق مع التطورات العالمية في التكنولوجيا ومتغيرات الحاجة في سوق العمل. • توفير كتب منهجية ومواد تعليمية وتدريبية لكافة الطلبة في كافة الاختصاصات، تكون قابلة للتطوير المستمر باستخدام التقنيات الرقمية. • توفير أفضل المواد التعليمية لكافة الجامعات والمعاهد العليا من خلال شبكات الاتصالات والمواقع الشبكية.
الهدف الثالث وضع برامج لإعداد وتوفير أعضاء هيئة التدريس للجامعات في كافة الاختصاصات بانتقاء المتفوقين من الجامعات وإلحاقهم في الدراسات العليا داخل وخارج ليبيا. وتطوير القدرات الوطنية لإعداد مدربين تقنيين ذوي كفاءة ومهارة عالية للعمل في المعاهد التقنية العليا.	• وضع برامج لسد النقص في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بانتقاء المتفوقين من الجامعات في كافة الاختصاصات وإلحاقهم في الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه داخل وخارج ليبيا، بما يضمن الاكتفاء الذاتي والتقليل من الاستعانة بالمتعاقدين أو المتعاونين. • تنظيم برامج خاصة لإعداد المعلمين والمدربين التقنيين للمعاهد العليا يقبل فيها خريجو الجامعات، بما يتماشى مع المناهج المعتمدة في المعاهد العليا وحسب الاختصاصات.	• توفير الأعداد المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس للجامعات والمعاهد العليا وبالمواصفات والكفاءة العالية ، والتقليل من الاعتماد على المتعاقدين والمتعاونين. • بناء ملاكات متكاملة ومستقرة للتعليم التقني والمعاهد العليا. • تطوير وتحديث كفاءات أعضاء هيئات التدريس الجامعي والتقني من خلال التطوير المستمر ومواكبة التطور العالمي. • تنمية البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا بما يخدم التنمية القومية من جهة، وتطويرمستوى أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى.
الهدف الرابع تطوير أساليب العمل والإدارة في الجامعات والمعاهد العليا باعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات في الإدارة وتطوير كفاءات العاملين في مؤسسات التعليم العالي بما يخدم العملية التعليمية والتدريبية.	• تطوير مستوى أداء الإدارة في الجامعات والمعاهد العليا من خلال توفير نظم إدارة المعلومات التربوية لكافة الجامعات والكليات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، وربطها بشبكات اتصالات كفؤة لتسهيل العمل في كافة الأقسام العلمية، وتوفير الرقابة المباشرة عليها. • وضع ضوابط وتشريعات لانتقاء الكفاءات الإدارية والمالية والتقنية، وتقييم أداء جميع العاملين بموجبها. • وضع برامج لتدريب كافة العاملين في الإدارة الجامعية، سواء	• رفع كفاءة أداء الإدارة الجامعية وتقليل الهدر في الإمكانات البشرية والمادية باستخدام نظم إدارة المعلومات التربوية في الجامعات والكليات والمعاهد العليا ومراكز البحوث. • تحول الإدارة الجامعية إلى إدارة تسيير وتطوير في آن واحد. • تطوير كفاءة العاملين في الإدارة الجامعية العلمية والخدمية والتركيز على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة.

	في الإدارة العلمية أو الشؤون المالية والخدمية، وبصورة مستمرة. • اعتبار الحصول على الشهادة الدولية لتشغيل الحاسوب من متطلبات العمل لكافة العاملين في التعليم العالي وخلال خمسة سنوات.	
الهدف الخامس إنشاء وتعزيز وحدات ضمان الجودة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا و تطوير نظام مراقبة وضمان الجودة في التعليم الجامعي والمعاهد العليا بما يضمن رفع كفاءة الأداء والمحافظة على مستوى موحد ومعترف به في كافة مؤسسات التعليم العالي.	• تطوير عمل مكتب جودة التعليم العالي القائم حالياً كجزء من نظام متكامل لمراقبة وضمان الجودة في كافة الجامعات والكليات والمعاهد العليا، واعتماد المعايير الدولية لقياس كفاءة الأداء في تنفيذ المناهج الدراسية وتوفير المستلزمات البشرية والمادية ومستوى الخريجين ، وتشخيص مواطن الضعف والقصور لمعالجتها. • وضع الضوابط والمعايير الواجب توفرها لفتح الأقسام والكليات والجامعات سواء الحكومية منها أو الأهلية وتطوير نظام الاعتماد المحدود بفترة زمنية محددة. • تدريب العاملين في الإدارة الجامعية وإدارة المعاهد العليا ومراكز البحوث ووحدات ضمان الجودة على أساليب القياس والمتابعة من خلال وسائل المعلومات والاتصالات الحديثة وعلى الأخص.	• ضمان جودة الخريجين من الجامعات والمعاهد التقنية العالية بما يتماشى مع توقعات سوق العمل، والتحقق من تنفيذ المناهج الدراسية بصورة فعالة وتوفير كافة المستلزمات التعليمية البشرية والمادية. • تناسق المستوى العلمي للخريجين من كافة الجامعات والمعاهد في الاختصاصات المتشابهة وبما يضاهيها عالمياً. • توفر آلية ذات شفافية لتحديد مواطن الضعف والقوة في العملية التعليمية والتدريبية ، والعمل على معالجة الخلل بسرعة.
الهدف السادس تطوير البنية التحتية بالجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وتوفير المباني الحديثة، والمكتبات والورش، والمختبرات، والمعدات ومواد التشغيل، ونظم الاتصالات الحديثة والمحافظة على مباني الجامعات والمعاهد العليا وتجهيزاتها بإجراء الصيانة	• إجراء تقييم شامل لواقع المباني الجامعية والمعاهد العليا ومراكز البحوث، ووضع الخطط لتطويرها بما يتفق وهيكل التعليم العالي الجديد. • إنشاء المباني الحديثة للكليات الجديدة وللمعاهد التقنية العليا. • وضع خطط للصيانة الشاملة لكافة الأبنية والورش والمختبرات المتوفرة، وتزويد الكليات والمعاهد التقنية العليا بالورش والمعدات الحديثة استناداً إلى متطلبات المناهج بعد مراجعتها.	• تحسين المباني التعليمية من جامعية ومعاهد تقنية عليا وإنشاء المزيد منها بالإضافة إلى المكتبات والورش والمختبرات. • ضمان الاستغلال الأمثل للبنى التحتية للجامعات والمعاهد من خلال الصيانة الشاملة والدورية. • تزويد الجامعات والمعاهد التقنية العليا بأحدث المعدات ومواد التشغيل لضمان تدريب الطلبة بكفاءة عالية. • توسيع الطاقة الاستيعابية للمعاهد التقنية العليا من خلال إضافة المباني اللازمة.

الشاملة والدورية.		
الهدف السابع إصدار التشريعات الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا التي تضمن استقلالية المؤسسات التعليمية علمياً وإدارياً، وضمان الحريات الأكاديمية، وترسيخ مفهوم اللامركزية.	• إعداد مشاريع تشريعات خاصة بالجامعات وأخرى خاصة بالمعاهد العليا لتحديد أهدافها وتنظيم عملها وضمان استقلاليتها العلمية والإدارية وتوافر الحرية الأكاديمية فيها. • ترسيخ مفهوم اللامركزية في الإدارة الجامعية والمعاهد العليا في كافة الجوانب العلمية والتقنية والإدارية والمالية، مع ضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.	• تحقيق الاستقلالية العلمية والإدارية المطلوبة لمؤسسات التعليم العالي لأداء أنشطتها وأعمالها بحرية واستقلالية كافية للإبداع و التطوير، مع شفافية الإشراف والمحاسبة. • تحقيق مفهوم اللامركزية في الإدارة الجامعية العلمية والإدارية والمالية.
الهدف الثامن تطوير الأنماط التجديدية في التعليم العالي مثل التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، والجامعات المفتوحة والتعليم المستمر.	• استحداث مشاريع التعليم عن بعد، وبرامج التعليم الإلكتروني من خلال تهيئة البنية التحتية المناسبة مثل تأمين جودة الاتصالات وتوفير الإنترنت. • تشجيع وتحفيز الجامعات والمعاهد المفتوحة والمعاهد الافتراضية ، مع التأكيد على الالتزام بالضوابط والمعايير الواجب توفرها في مثل هذه النوعية من مؤسسات التعليم العالي وباستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة. • تشجيع فتح برامج التعليم المستمر باعتماد مبدأ "التعلّم مدى الحياة " في كافة الجامعات والمعاهد العليا من خلال إنشاء "كليات المجتمع " لإشباع الرغبة لدى أبناء المجتمع لمواصلة الدراسة في أي مرحلة من العمر.	• توفير أنماط جديدة من التعليم العالي كالتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني وتطوير الجامعات والمعاهد المفتوحة لتصل خدماتها إلى كافة المواطنين الراغبين بالتعلّم. • فتح المجال للجميع للاستزادة من التعليم الجامعي والتقني بغض النظر عن العمر من خلال التعليم المستمر و "كليات المجتمع".
الهدف التاسع توسيع دور القطاع الأهلي في فتح الكليات والمعاهد العليا ومؤسسات التعليم العالي.	• توفير الحوافز لتشجيع القطاع الأهلي للمساهمة في تقديم خدمات التعليم العالي وعلى الأخص في مناطق لا تتوفر فيها مؤسسات التعليم العالي العام ، أو في تخصصات لا تقدمها الجامعات والمعاهد العليا الحكومية. • وضع الضوابط والشروط لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الأهلية وخضوعها للإشراف المستمر والاعتمادية الدورية	• إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في التعليم العالي ، للتقليل من الأعباء المالية على الميزانية العامة ، ولإتاحة الفرصة للمنافسة نحو الأفضل بين مؤسسات التعليم العالي.

10-3 الإدارة التعليمية

1-10-3 الهدف الإستراتيجي

إعادة هيكلة الإدارة التعليمية بما يكفل للمدارس هامشا من الاستقلالية في تحقيق الموارد وتوظيف العاملين في الإدارة و تفعيل دور المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات والرقابة على المؤسسات التعليمية لتحقيق أهدافها .

2-10-3 مواطن الضعف والقصور

من أهم هذه المعوقات وأوجه القصور ما يلي:

- عدم وجود معايير علمية محددة لاختيار القيادات الإدارية على المستوى الوطني والمحلي والتنفيذي.
- عدم التنسيق بين الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية في تنفيذ السياسة التعليمية.
- غياب الأسلوب العلمي في إدارة المؤسسات التعليمية لاعتمادها على الخبرة الشخصية.
- عدم تأهيل أغلب مدراء المدارس تربوياً وإدارياً.
- عدم كفاءة بعض مديري المدارس في توظيف الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة لديهم لتحقيق أهداف العملية التعليمية.
- غياب القيادات التربوية المؤهلة؛ لأن اختيار الإداريين لا يتم بناء على كفاءات قيادية وتربوية، وإنما يتم بناء على اعتبارات أخرى اجتماعية غير تربوية وغير علمية.
- قلة الخبرة وصغر السن لبعض مديري المدارس.
- قلة الدورات التدريبية و التأهيلية التي يتلقاها أو يحصل عليها مديري المدارس بما يواكب التطورات التي تطرأ على العملية التعليمية.

- عدم فهم الإدارة المدرسية الحالية لدور الخدمة الاجتماعية والتوجيه والإرشاد بالمدرسة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي مما ينعكس على عملية حل المشكلات التي تواجه المتعلم وتواجه المدرس أيضاً.

- محدودية هامش اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية والانعدام شبه الكامل لدور المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات والرقابة على هذه المؤسسات التعليمية.

- الضعف الكامل لنظم المعلومات التربوية على المستوى الوطني و المحلي والمؤسسات التعليمية ومحدودية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه النظم.

- تضخم أعداد العاملين بالإدارة التعليمية مع عدم فاعلية الكثير منهم ؛ نتيجة عدم التخصص أو ضعف المحاسبة لغير الجادين منهم أو تدني وقدم أساليب تنمية قدراتهم.

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية في معظم المناطق مما يعيق الإدارة سواء على المستوى التخطيطي أو الإجرائي من تحقيق أهداف العملية التعليمية.

- عدم توفر كوادر تدريبية عالية الجودة كافية لإحداث التطور أو التغيير المطلوبين للإدارة التعليمية والمدرسية، فهى إدارة تسيير وليست إدارة تطوير.

- ضعف الاهتمام بنتائج الأبحاث والدراسات العلمية التي تجريها مراكز الأبحاث والجامعات عن طريق الرسائل العلمية والأبحاث التي تجرى من خلال المؤتمرات العلمية أو التجارب العربية والعالمية وتطبيقاتها العملية في تطوير أساليب التعليم والتعلم والتدريب والإدارة والتنوع التعليمي والتمويل وإعادة الهيكلة.

- غلبة البيروقراطية المفرطة في إدارة المؤسسات التعليمية وفي طريقة اتخاذ القرارات على المستوى المحلي أو المستوى الوطني ، سواء في التخطيط أو العمل أو التنفيذ.

3-10-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تنمية النظرة الاقتصادية للتعليم باعتباره استثماراً في رأس المال البشري	• توعية جميع شرائح المجتمع بأهمية التعليم في حياة المجتمع ، والعمل على ربط سوق العمل بالتعليم ومخرجاته وأن يتم التنسيق بين جميع القطاعات الأخرى وقطاع التعليم وأن تساهم القطاعات الاقتصادية في تمويل التعليم والمشاركة في توجيه وتطويره.	• تنمية مفهوم الاستثمار في التعليم لدى جميع قطاعات المجتمع. • التكامل والتنسيق بين القطاعات المجتمعية لأهمية التعليم لهذه القطاعات والتخطيط له. • استفادة قطاع التعليم من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في تمويله. • وضوح الرؤية لحاجات المجتمع وقطاعاته المحلية من خلال المشاركة في التخطيط للتعليم.
الهدف الثاني التكامل والتنسيق بين جميع قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في عملية التخطيط.	• مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع قطاع التعليم في التخطيط العلمي للتعليم باعتبار أن قطاع التعليم قطاع محوري لبقية القطاعات فهو يؤثر ويتأثر بهذه القطاعات.	• معرفة احتياجات سوق العمل. • مساهمة هذه القطاعات في تمويل التعليم. • بناء نظام اقتصادي مبني على التخطيط العلمي. • تطور مؤسسات التعليم وفقاً لمتغيرات العصر واحتياجات سوق العمل.
الهدف الثالث تحقيق مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ في إدارة التعليم.	• وهذا يتم من خلال جعل الجهات التشريعية والتنفيذية العليا تضع السياسة العامة لقطاع التعليم ويترك الأمر للإدارة الوسطى والتنفيذية لتنفيذ هذه السياسة بما يتفق وإمكاناتها وقدراتها وبما يعطيها فرصة استقلالية التنفيذ.	• إعطاء الحرية والاستقلالية للجهات التنفيذية في تحقيق الأهداف بما يتناسب وإمكانياتها. • تحقيق المرونة في صنع بعض القرارات المحلية. • يتناسب هذا الأسلوب في الإدارة مع كبر رقعة البلاد. • ضمان تحقيق الأهداف العامة للمجتمع من خلال مركزية التخطيط

		ولامركزية التنفيذ • ضمان التطوير والتحسين المستمر للعملية التعليمية
الهدف الرابع قيام الإدارة التعليمية والمدرسية بالانفتاح على البيئة المحلية	وذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات التعليمية بالانفتاح على البيئة المحلية عن طريق: • تفعيل دور مجلس الآباء. • مشاركة المدرسة في حل بعض مشكلات البيئة المحلية عن طريق حملات النظافة ومجالات التوعية والتثقيف. • إعداد منظومة شبكة معلومات لربط المدرسة بالبيت. • إعداد برنامج ثقافي وعلمي محلي تسهم فيه المدرسة بشكل فعال.	• التفاعل الدائم والمستمر بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي. • توعية المجتمع بمشكلاته من خلال التفاعل الدائم بين المدرسة والمجتمع. • ربط المدرسة بالبيت. • إحساس المجتمع بمشكلات التعليم والمساهمة في إيجاد حلول لها. • ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لدى المتعلمين من خلال ربط المدرسة بالبيت.
الهدف الخامس تطبيق المعايير العلمية في اختيار القيادات التربوية المبنية على الكفاءة والخبرة	• وضع المعايير العلمية والتربوية لاختيار القيادات التربوية ووضع برامج ودورات تدريبية على المستوى الوطني والمحلي لمن هم في الخدمة لتجديد معلوماتهم والرفع من كفاءاتهم الإدارية.	• ضمان الحصول على قيادات تربوية واعية مدركة لدورها. • توفر المهارات الإدارية والفنية والتخصصية في القيادات التربوية. • ضمان تحقيق الأهداف التربوية من خلال اختيار قيادات التربية السليمة. • ضمان سلامة التخطيط. • ضمان الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية [المعلمين، العاملين، المتعلمين، المعدات].
الهدف السادس بناء منظومة معلومات للإدارة التعليمية والمدرسية فاعلة معتمدة على استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	إن عملية الاتصال عملية أساسية وجوهرية لتحقيق المنظمات والهيئات لأهدافها. وفي قطاع التعليم يحتاج إلى تغيير أشكال الاتصال القائمة حالياً والتقليدية في أسلوبها ، وذلك من خلال وضع خطوط الاتصال التي تتضمن الطرق والترتيبات	• ضمان وجود خطوط اتصال فاعلة تحقق الأهداف. • ضمان سرعة إنجاز العمل.

	والوسائل التي تكفل إنتاج وتوفير واستخدام البيانات اللازم توافرها للإدارة لتصبح في موقف يمكنها من اتخاذ القرارات سليمة الاتجاه صحيحة التوقيت ، وهذا يتم عن طريق إجراء الدورات التدريبية متوسطة المدة وطويلة المدى للعاملين بالإدارات العلمية التربوية والمدرسية.	• المساعدة على وضع الخطط التربوية. • المساعدة على اتخاذ القرارات. • تفعيل دور الرقابة والمتابعة. • ضمان سلامة التوجيه الإداري من خلال منظومة الاتصال.

11-3 المرافق والمستلزمات التعليمية

1-11-3 الهدف الإستراتيجي

بناء المدارس والمؤسسات التعليمية المطابقة للمعايير العالمية ، والتخلص من المدارس القديمة وتخفيض كثافة المدارس والصفوف الدراسية ، مع وضع المخططات اللازمة لتزويد المؤسسات التعليمية بالمستلزمات اللازمة من منظومات الحواسيب ، المعامل والورش وغيرها.

2-11-3 مواطن الضعف والقصور

1 - أوجه الخلل والقصور في المرافق التعليمية

إن المتتبع لأوضاع المؤسسات التعليمية بليبيا ، يلاحظ جملة من الملاحظات السلبية ، والتي يمكن حصرها في الآتي :

- عدم ملائمة العديد من المباني المدرسية للشروط والموصفات والمعايير المطلوبة محلياً أو عالمياً، حيث إن منها مدارس من الصفيح ، ومدارس شيدت بالمجهودات الذاتية للمواطنين ، ومنها ما مضى على تشييده 30 سنة أو أكثر، دون أن تتم صيانتها أو ترميمها.

- خلو الكثير من المباني المدرسية من المرافق الصحية (دورات المياه وغيرها)، وعدم توفر مصادر المياه بها.

- خلو الكثيرمن المباني من وسائل التبريد والتكييف، فهي باردة شتاءً وساخنة صيفاً، وبالتالي لا توفر مناخًا مناسبًا للطلاب والمعلمين والعاملين.

- عدم توفر قاعات المكتبات والمعامل والورش، والصالات والمسارح المدرسية الضرورية لمزاولة الأنشطة المختلفة.

- عدم توفر حجرات للمعلمين، الأمر الذي لا يؤدى إلى قيام المعلم بواجباته التعليمية والتربوية والإشرافية على الوجه المطلوب.

- عدم توفر الساحات والملاعب الملائمة لمزاولة الأنشطة الرياضية.

- افتقار معظم المدارس للجمال المعماري الذي يؤدي إلى خلق بيئة نفسية مريحة مشجعة للعاملين والطلاب.

- عدم ملائمة المباني المدرسية لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

- غياب التعدد والتنوع في تصاميم المباني المدرسية المتلائمة مع المناخات السائدة في ليبيا كالمناخ الجبلي - الصحراوي – الساحلي ، فقد شيدت جميع المدارس بمواصفات واحدة دون مراعاة لاختلافات الطقس والمناخ واختلاف التضاريس بالمناطق المختلفة.

2 - أوجه الخلل والقصور في الوسائل والمستلزمات

بالإضافة إلى عدم وجود معايير ومواصفات محلية للوسائل والمستلزمات التعليمية ، فإنه يمكن ملاحظة أن معظم المدارس تفتقر إلى المعامل والورش الضرورية للتطبيقات العلمية ، وحتى وإن وجدت فهي غير مستخدمة لأسباب عديدة ، منها :

- عدم قدرة المعلم على تشغيل هذه المعامل بالصورة الصحيحة.

- عدم توفر مستلزمات التشغيل بصورة مستمرة، وهو ما يعيق الاستمرار في استخدام المعامل والورش المتوفرة.

- عدم وجود القاعات المناسبة للمعامل والورش الضرورية لنشاطات الطلاب العملية.

- قصور جهاز التفتيش التربوي عن متابعة تقصير المعلمين في تأدية الواجبات المتعلقة بالدروس العملية.

- عدم توفر وسائل الإيضاح المصاحبة للدروس النظرية.

- عدم توفر مستلزمات النشاط كالأدوات الرياضية والموسيقية وأدوات التربية الفنية.

- عجز المدرسين عن استخدام وسائل الإيضاح والمستلزمات التعليمية ، لأسباب تتعلق بعدم كفاءة إعدادهم وتدريبهم على استخدامها والاستفادة منها.

- ضحالة المناهج الدراسية ، وقصورها في تأكيد أهمية دور الوسائل التعليمية والتقنيات التربوية في العملية التعليمية ، واكتفائها بتكرار المعلومات النظرية واعتمادها كأساس لهذه العملية.

قصور أساليب التقويم عن تقييم الممارسات ، واكتفائها بتقييم الحد الأدنى من العملية التعليمية وهو الحفظ والاستظهار، وفي الكثير من الأحيان يتم تقيم أداء الطالب العملي بشكل صوري بدون دخول الطالب.

3-11-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تطوير البنية التعليمية	• تكليف فرق من الخبراء والمختصين في الجوانب الفنية والتربوية بدراسة المباني المدرسية لمؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط ، واقتراح تعديلها وتحويرها بما يضمن الاستفادة القصوى منها ، وتوفير جميع المرافق اللازمة لأنشطة الطلاب والمعلمين. • تكليف مكاتب هندسية وطنية وأجنبية بتصميم مباني مدرسية تتماشى مع المناخ السائد بكل من المناطق الصحراوية ، المناطق الجبلية ، المناطق الساحلية. • رصد مبالغ كافية من ميزانية القطاع للإنشاء ، ولإجراء التحويرات والإضافات اللازمة للمباني المدرسية.	• تطوير مرافق تعليمية ومباني ترتقي إلى مستوى المعايير والمواصفات العالمية. • التخلص تدريجياً من المباني القديمة والمستأجرة وإحلالها بمباني حديثة.
الهدف الثاني رسم الخريطة المدرسية	• تكليف فرق من الخبراء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الخريطة المدرسية بمختلف البلديات ، واقتراح تعديلها بما يضمن الاستفادة القصوى من المباني المدرسية ، والقضاء على ظاهرة المدارس القزمية ، والمدارس التي لا تلبي مواصفات ومتطلبات المؤسسات التعليمية الصحية. تحقيق الاستفادة القصوى من جميع الكوادر البشرية العاملة	• توزيع المرافق والمباني التعليمية بشكل متوازن وحسب الكثافة السكانية في جميع البلديات ليبية بهدف تقليص كثافة المدارس والصفوف الدراسية.

	بالقطـاع، مـن خـلال وضـع الأسـس والضـوابط الكفيلـة بالاستفادة من المبنى المدرسي وتطبيق نظام اليوم الكامل.	
الهدف الثالث تطوير وسائل التعليم عن بعد	• إنشاء قنوات تعليمية فضائية تبث برامجها لخدمة الطلاب في مختلف التخصصات والمراحل التعليمية تستهدف بشكل خاص الطلاب في المؤسسات التعليمية النائية جغرافياً والراغبين في التعلّم عن بعد، والتعلم المستمر. • استحداث إدارة جديدة بوزارة التعليم تسمى (إدارة التعليم عن بعد)، تتولى الإشراف على هذه القنوات ومتابعتها وتنسيق برامجها ، واستغلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في شد انتباه جميع شرائح المجتمع ومؤسساته ، وتوعيتها بأهداف القطاع وخططه وبرامجه وضمان تفاعلها إيجابياً مع القطاع. • رصد مبالغ كافية من الميزانية العامة للدولة لتطوير وسائل التعليم عن بعد	• تزويد المؤسسات التعليمية باحتياجاتها من الوسائل التعليمية والورش والمعامل، مع إعطاء أولوية لاستثمار تكنولوجيا المعلومات في عمليات التعليم والتعلّم.
الهدف الرابع تطوير القدرات البشرية ومعايير الجودة	• تأهيل المعلمين في المؤسسات التعليمية تأهيلاً جيداً ورفع كفاءتهم بما يمكنهم من تدريس المناهج المقررة بكفاءة وإتقان وتغطية العجز في المؤسسات التعليمية والقدرة على استعمال التقنيات التربوية. • رفع كفاءة المفتشين التربويين ، والعاملين بالإدارات المدرسية ، والأخصائيين الاجتماعيين ، وتأهيلهم بما يضمن الارتقاء بمستوى أدائهم. • رفع كفاءة فنيي المعامل وتأهيلهم لتحقيق الاستفادة القصوى من المعامل والورش وغيرها من الوسائل التعليمية. • رفع كفاءة معلمي النشاط وتأهيلهم لتأدية دور	تدريب المعلمين والفنيين على استخدام وصيانة الوسائل التعليمية وتكثيف استخدامها.

	فاعل في المؤسسات التعليمية. • وضع المواصفات والمعايير الفنية والتربوية لكل تخصص من التخصصات.	
الهدف الخامس تطوير الوسائل والمستلزمات التعليمية	• رصد مبالغ مناسبة من ميزانيات القطاع لتوريد مستلزمات النشاط والأجهزة والمعامل ووسائل الإيضاح المتطورة والقابلة للتطوير. • تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريع لتصنيع بعض الأدوات المعملية ووسائل الإيضاح التي تتوفر المواد الخام اللازمة لتصنيعها محلياً. • استحداث فكرة المعامل المتنقلة لسد النقص في المؤسسات التعليمية النائية وذات الكثافات الطلابية الصغيرة. • تشكيل لجنة فنية من الخبراء في العلوم التطبيقية لإعداد المواصفات الفنية للتجهيزات. • التواصل المستمر مع الهيئات والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص بالداخل والخارج، وإقناعها بتقديم الدعم المادي للمؤسسات التعليمية لتوفير المعدات والأجهزة العلمية في المجالات التي تخدم أهداف القطاع وتلبي احتياجات هذه الهيئات. • تفعيل المعاهدات والاتفاقيات القائمة بين اليبيا والدول الأخرى والعمل على إبرام معاهدات واتفاقيات أخرى تخدم أهداف القطاع. • إنشاء مكتبات مدرسية وتزويدها بالكتب والمراجع والمجلات العلمية لتوسيع أفق الطالب، والاستعانة بها في تدريس المقررات الدراسية.	• التحديد الدقيق، بناء على دراسات فنية لجميع الاحتياجات من مرافق ومستلزمات ووضع خطة مرحلية لتوفيرها مع رصد الميزانيات اللازمة لذلك.

12-3 إستراتيجية البحث العلمي

1-12-3 الهدف الإستراتيجي

صياغة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي تضمن استحداث مراكز بحثية جديدة، وضمان التكامل والتنسيق بين المراكز البحثية والجامعات والمؤسسات القائمة، و توجيه جهود كل هذه المؤسسات نحو المساهمة الفاعلة في إنتاج المعرفة، ونشرها وإدارتها باعتبارها المحرك الأساسي لعمليات التنمية.

2-12-3 مواطن الضعف والقصور

لاشك أن السياسات التعليمية في المراحل التعليمية المختلفة وما آل إليه التعليم في ليبيا كانت له نتائج سلبية على البحت العلمي ، ويمكن رصد جملة من مواطن الضعف والقصور تتمثل في الآتي :

1. الافتقار إلى السياسة العلمية المرتبطة بإستراتيجية التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الإنساني.

2. أهداف المراكز البحثية عامة في ليبيا هي أهداف تربوية تعليمية وبحثية في وقت واحد ، حيث يعمل معظمها بالتعليم الجامعي والبحث العلمي المتقدم ، بينما يقتصر عمل بعضها على إعداد البحوث والتطبيقات العلمية فقط ، وتفتقر في معظمها إلي التخطيط الاستراتيجي للعلم ولاستراتيجيات البحث العلمي ، والضوابط المنهجية.

3. تتبع عدة مراكز بحثية الجامعات الليبية ، ليس إدارياً ولكن من خلال الباحثين فيها والعاملين واللجان الإدارية ، فهم أنفسهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، وهذا أدى إلى عدم وضوح الرؤية وتحديد العلاقة ، فالبعض يرى ضرورة تفرغ عضو هيئة التدريس لتطوير قدراته ومهاراته التعليمية ، والآخر يرى أن انخراطه في العمل مع مراكز البحوث يعزز هذه القدرات ويستثمر الخبرات.

4. تفتقر المراكز البحثية إلى المكتبات المتخصصة وتعاني من النقص في مصادر المعلومات والدوريات العلمية والخدمات المعلوماتية، كما تفتقر إلى المعامل والمختبرات والتجهيزات الحديثة والمتطورة.

5. تعاني المراكز البحثية من ضعف في الإنفاق على البحث العلمي كما تمر بعض المراكز باختناقات مالية، مما يجعلها تركز على برامج تنمية واستثمار الدخل، من دورات تدريبية نمطية وتقديم معلومات مبتورة في الوقت الذي تطالب فيه مثل هذه المراكز أسوة بالمراكز المتقدمة بتفعيل الموارد البشرية والمعلوماتية وبناء الشبكات واتخاذ المبادرات لتوفير استثمارات طويلة الأمد توظف للبحث والإبداع العلمي والتكنولوجي.

6. تعاني المراكز البحثية من تراكم المعرفة في شكل أبحاث منجزة ولا يتم الطلب عليها حتى تتجاوز وقتها خاصة في الحالات الراهنة التي تتسم بتسارع التطوير في أداء المراكز العلمية ومبتكراتها العلمية المتلاحقة وهذا يعني ضرورة خروج هذه المراكز من حدودها الضيقة وانتقالها إلى المستفيدين ودخول مجالات المنافسة وتقديم المبادرة وتحفيز مؤسسات المجتمع للثقة بها عبر تناولها لقضايا تمثل أولويات للمستهلك أفرادا وجماعات ، كما تعالج مشاكل وتوفر احتياجات ضرورية وليست مجرد ترفاً علمياً ، مما يعني ضرورة إعادة النظر في هذا الانتشار الأفقي للمراكز ، وإعادة النظر في تأهيل الكثير منها تماشياً مع القيمة الكيفية لما تنجزه.

7. تعاني أغلب المراكز من عدم وضوح الرؤية والإدراك للقيمة المضافة التي تشكل ناتج أعمالها وإنجازاتها العملية ، مما يعني ضرورة الالتفات إلى تبني سياسات مغايرة تستهدف أداء المشروعات الكبرى ، بدلاً من البرامج والتكليفات المؤقتة ، التي تفقدها روح المبادرة التي يعتمد عليها البحث العلمي.

8. لا يرتقي نتاج العديد من المراكز إلى مستوى التميز الذي يؤهلها لاختراق حدودها وبناء شبكات مع مؤسسات مناظرة لها ، مما يجعل العديد من المستفيدين يلجأون إلى بيوت الخبرة والمؤسسات الدولية المرجعية حتى فيما يتعلق بالاستشارات العلمية وإعداد البرامج المستقبلية .

9. تفتقد المراكز البحثية الليبية في مجملها أهم أدوارها ، المتعلقة بتشكيل السياسات العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية وتطوير الأداء المؤسسي ، وإمداد صانعي السياسة ووسائل الإعلام بالتحليلات والدراسات التي تخترق القضايا الهامة ، وتجعلها لاعباً فعلياً في تحديد الأولويات التي تشكل خريطة السياسات العامة.

10. تقوم بعض مراكزالأبحاث بجهودها العلمية بدون الأخذ في الاعتبار دراسة الجوانب الاجتماعية والخبرة التاريخية والموروث الثقافي ، وهى عناصر مهمة يتوخى الإلمام بها قبل تطبيق تجديدات علمية أو تقنية ذلك أن النظام الاجتماعي هو الأرضية الخصبة لتقييم الأداء المنجز على أسس احتياجات فعلية وليس مجرد نقل لتجارب الغير، وعادة ما تتم معالجة هذه الإشكالية بالتزاوج العلمي بين التخصصات عبر العمل بروح الفريق .

3-12- 3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول بناء القدرات البشرية الوطنية	• إعادة النظر في المناهج التعليمية بما يكفل بناء العقل العلمي للناشئة ، يولي أولوية بالغة الأهمية بالمتفوقين ووضع برامج لتطوير مهاراتهم العلمية وتنمية قدراتهم الإبداعية و الإبتكارية وتنظيم البعثات والمنح الدراسية بحسب القدرات والمهارات ، ويمكن من إجادة لغات أجنبية لما لها من أهمية في تطوير القدرات الثقافية والإبداعية ، وإجادة الحوار العلمي وتبادل الخبرات الإنسانية،كما يستلزم حشد الخبراء وتلبية احتياجاتهم المعيشية وتوفير مستلزماتهم العلمية. ويقع على هذا المشروع إيلاء الاهتمام بإشراك المرأة كفاعل في التنمية المستدامة ، وإتاحة الفرص أمام الجميع على أساس من الخبرة والكفاءة والمؤهل والدعوة إلى جذب الخبرات الليبية المغتربة والعمل على كشف عوامل الطرد للعلماء وذلك بتوفير الحقوق والحريات الإنسانية والعلمية.	• إعادة الثقة في المناهج الدراسية وإبراز دورها في التربية والتعليم واكتساب المعرفة المبنية على غرس روح المبادرة والاكتشاف. • ·قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها الفعلي في بناء العقول وبث الروح العلمية والمنهجية. • ·اكتشاف المتفوقين والنابغين ووضع برامج لتطوير مهاراتهم العلمية وتنمية قدراتهم الإبداعية و الإبتكارية • ·تنظيم البعثات والمنح الدراسية بحسب القدرات والمهارات ، والاهتمام بإجادة لغات أجنبية كوسيلة لتطوير القدرات الثقافية والإبداعية وإجادة الحوار العلمي وتبادل الخبرات الإنسانية. • ·اكتشاف ورصد الخبرات العلمية الليبية في الداخل و الخارج ، و إيلاء الاهتمام بإشراك المرأة كفاعل في التنمية المستدامة ، وإتاحة الفرص أمام الجميع على أساس من الخبرة والكفاءة والمؤهل ، ونبذ ما عداها من اعتبارات قائمة على الوساطة والمحسوبية والقبلية • ·إصلاح شأن إدارة المؤسسات العلمية القائمة وتوفير الاحتياجات التقنية والضمانات الإنسانية للقائمين عليها والمنفذين لأنشطتها البحثية والعلمية.
الهدف الثاني ربط خطط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وبرامجهما بخطط التنمية وحاجات المجتمع	• وضع آليات وإجراءات من شأنها ربط البحوث التي تجريها الجامعات ومراكز البحوث مع خطط التنمية وحاجات المجتمع	• ربط البحث العلمي بالسياسات التعليمية وسياسات التشغيل والعمل ومقتضيات واحتياجات البيئة المحلية من الخدمات والسلع. • توجيه السياسات العامة ومتخذي القرار لدعم مستهدفات التنمية الشاملة وتوفير الرفاهة والقضاء على المشاكل التي تعترض مسار التنمية. • تنوع مجالات البحث العلمي وفقاً للمتطلبات التي

		تفرضها شروط الحياة الإنسانية المتحضرة وبما يتلاءم وظروف وقيم المجتمع وأخلاقياته. • ربط جهود التنمية بمخرجات العولمة والتطور العلمي في شتى المجالات. • استحداث تخصصات بينية وأساليب جديدة في العلم والمعرفة تستجيب لتعقد الظروف الحياتية والبيئية والإنسانية وتهتم بالبيئة المحلية وخصوصياتها.
الهدف الثالث تحقيق التكامل والتنسيق في الجهود التى تقوم بها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، والتشبيك مع المؤسسات المعنية بالبحث العلمي خاصة في مجال تدويل العلم والانفتاح على العالم الخارجي .	• تقييم الوضع الراهن لمؤسسات البحث العلمي ورصد الإمكانات العلمية وتحليل البيئة المحلية والدولية وكيفية مواجهة الطلب على الخدمات البحثية وتحفيز التنافسية ، مع رصد الاتفاقيات الدولية مع المؤسسات المعنية و تفعيلها بما يضمن خوض التوجهات العلمية العالمية الحديثة ، وما يرتبط بها من سياسات تتعلق بتدويل العلم وما ينتج عن الإلمام بها من قدرة على الوفاء بالطلب على الخدمات البحثية على كافة المستويات (مستوى الوحدات الإنتاجية ، مستوى القطاعات ، المستوى القومي ، المستوى العالمي)	• رصد مؤسسات البحث العلمي من جامعات ومراكز بحثية ومعاهد عليا متخصصة ، وتحديد إمكانياتها العلمية وفهرسة البحوث والدراسات المنجزة. • مواجهة الطلب على الخدمات البحثية وتحفيز التنافسية بما يضمن تسويق المبادرات العلمية و الابتكارية ويحفظ الحقوق الفكرية للمبدعين في كافة المجالات الفكرية . • تفعيل الاتفاقيات الدولية مع المؤسسات المعنية والعمل بها وتعظيم الفائدة من السياسات التي تتعلق بتدويل العلم للوفاء بالطلب على الخدمات البحثية على كافة المستويات (مستوى الوحدات الإنتاجية ، مستوى القطاعات ، المستوى الوطني ، المستوى العالمي).
الهدف الرابع تنمية الموارد المالية والاستثمارية اللازمة لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية.	• يستلزم هذا المشروع مرحليا وضع أولوية لدعم مؤسسات البحث العلمي ورفع مخصصاتها إلى 1-2 % من الناتج القومي الإجمالي ، مع وضع ضمانات قانونية للقطاع الأهلي للمساهمة في التمويل والاهتمام بجعل قطاع البحث العلمي رائداً في عمليات التنمية البشرية وإعادة هيكلة الاقتصاد	• دعم مؤسسات البحث العلمي ورفع مخصصاتها إلى 1 % من الناتج القومي الإجمالي ، واعتباره أداة أساسية من أدوات التنمية المستدامة. • توسع أنشطة القطاع الأهلي و تفعيل مشاركته في مجالات دعم البحث العلمي وتوفر ضمانات قانونية كافية لمساهمته في التمويل والاهتمام بجعل قطاع البحث العلمي رائداً في عمليات التنمية البشرية وإعادة هيكلة الإقتصاد.

	ومكافحة الفقر البشري.	
الهدف الخامس إنشاء قاعدة بيانات وتوفير مصدر مستقل للمعلومات.	• يهتم هذا المشروع بفهرسة الأبحاث العلمية في الجامعات والمراكز البحثية وبراءات الاختراع الليبية ، وتسويقها والعمل على توفير مركز معلومات يهتم بالموضوعات التكنولوجية والتطورات العلمية الحديثة ذات الطابع القومي ، من قضايا تهم الصحة والبيئة والتنمية الزراعية وعلوم المياه والتصنيع وقضايا التنمية في كل أوجهها ، ويعني كذلك بإثراء العمليات البحثية والارتقاء بالقدرات العلمية ، كما يهتم باستخدامات اللغة العربية وتوطين العلم مع المحافظة على التراث العربي والإسلامي وتجلياته المعبرة عن الذات العربية غير المنغلقة والمنفتحة على كافة الثقافات والعلوم والتجارب.	• توفير معلومات كافية عن الأبحاث العلمية في الجامعات والمراكز البحثية وبراءات الاختراع الليبية ، لسهولة توظيفها لمقتضيات البحث العلمي . • سهولة رصد المعالجات التكنولوجية والتطورات العلمية الحديثة ذات الطابع الوطني وربطها بالقضايا التي تهم الصحة والبيئة والتنمية الزراعية وعلوم المياه والتصنيع وقضايا التنمية وغيرها من الأولويات الملحة. • إثراء العمليات البحثية والارتقاء بالقدرات العلمية وتوظيف التراث واللغة العربية في توطين العلم مع المحافظة على التراث العربي والإسلامي وتجلياته المعبرة عن الذات العربية غير المنغلقة والمنفتحة على نفسها وعلى الثقافات والعلوم.
الهدف السادس إيجاد الضوابط القانونية والهيكلية لمؤسسات البحث العلمي.	• يترجم هذا المشروع في شكل سياسة علمية واضحة تستهدف تحديد الإجراءات التشريعية واللوائح والنظم القانونية الهادفة إلى تامين وزيادة تنظيم مؤسسات البحث العلمي ، وتنظيم استخدام الطاقة التكنولوجية والخبرات العلمية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية ، مع تحديد لفلسفة البحث العلمي الساعي لتنسيق وتكامل الجهود بين الأجهزة التنفيذية للمجتمع ومؤسسات البحث	• الاستهداء بسياسة علمية واضحة تستهدف تطوير التشريعات واللوائح والنظم القانونية ، وتيسر الخطاب العلمي وسريانه في الحياة الاجتماعية والثقافية ، وتعلي من مكانة العلم والعلماء بتوفير ضمانات وحقوق المبادأة في التفكير والابتكار. • تأمين وزيادة تنظيم مؤسسات البحث العلمي وتحديد الضوابط الإدارية و أساليب التمويل ، وضمان حقوق وحريات العاملين بها . • تنظيم إستخدام الطاقات التكنولوجية والخبرات العلمية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

	العلمي وتهيئة مناخات البحث العلمي وتوفير وسائل المعرفة بدون حجر أو تقييد على حرية البحث والابتكار وبحسب القانون.	• توفر آليات التنسيق والتكامل بين الأجهزة التنفيذية للمجتمع ومؤسسات البحث العلمي ، وتهيئة مناخات البحث العلمي وتوفير وسائل المعرفة بدون حجر أو تقييد على حرية البحث والابتكار وبحسب القانون .

13-3 إستثمار تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في التعليم

1-13-3 الهدف الإستراتيجي

تكثيف توظيف وإدماج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها بهدف تحسين نوعية التعليم وطرائقه وإدارته وتنويع بناه بالشكل الذي يضمن نشر المعرفة المتجددة والمساهمة في نشر التعليم مدى الحياة، على أن يتم توفير المستلزمات الضرورية من معدات، وبرمجيات، وتدريب معلمين، وتوفير الفنيين اللازمين لإنجاح هذه العملية.

2-13-3 مواطن الضعف والقصور

التعليم في ليبيا لا يزال في مراحله الأولية بالنسبة لاستخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية فعلى الرغم من إدخال مادة الحاسوب في التعليم الأساسي والمتوسط والجامعي، إلا أن تدريس هذه المادة يواجه صعوبات كثيرة على مختلف المستويات تتدرج من طرائق التعليم بشكل عام إلى القدرات، والبنى التحتية اللازمة لاستقبال التكنولوجيا ونشر استخدامها، ونرصد هنا بعض ملامح للقصور:

1 -ضعف مستوى المهارات والقدرات البشرية في مجال توطين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم.

2 - إتباع الأسلوب المعتمد على التلقين والحفظ واستخدام أوعية المعرفة التقليدية من خلال نموذج رأسي في تدفق المعرفة في المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، وتقييم المتلقي بمدى قدرته على التخزين باعتماد أسلوب الامتحانات التقليدي.

3 - الاستمرار في اعتبار الطالب متلقي بنفس الأسلوب التقليدي الذي تخرج به معلمه، وإرجاء الاعتماد على طرائق التعلم الحديثة التي تركز على اعتبار الطالب عنصر أساسي في عملية التعلم.

4 - عدم انتشار البنى التحتية لمنظومة الاتصالات بالمدارس التعليمية، الأمر الذي يعيق نشر واستخدام الانترنت بها.

5 - البيئة المدرسية بوضعها الحالي غير مهيأة لاستقبال تكنولوجيا المعلومات، حيث لا يزال المبنى المدرسي يعتمد على الإدارة التقليدية في استقبال الطلاب وإدارة شئونهم التعليمية؛ ووسائل الإيضاح لاتزال تقليدية ومتواضعة، وأسلوب الامتحانات وتقييم الطلاب مازال تقليدياً كما كان سائداً في الماضي.

6 - التأخر في خوض صناعة وتطوير البرمجيات التعليمية الإلكترونية التي يمكن نشرها عبر الإنترنت أو توفيرها للطلاب في معامل الحاسوب المدرسية أو استخدامها بالمنزل لاسترجاع الدروس؛ والتأخر في محاكاة الأساليب الناجحة في الدول المتقدمة والمنتجة للتقنية.

3-13-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول بناء القدرات البشرية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم.	• برنامج تطوير القدرات والمهارات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم والتعلم لدى المعلمين والفنيين ومطوري البرامج التفاعلية من خلال ورش تدريبية متنوعة المحتوى والأهداف، وحلقات نقاش وندوات ومؤتمرات علمية من أجل تمكين العاملين في القطاع التعليمي من مدرسين وفنيين ومطوري البرامج، والتعامل مع نظم التعليم الإلكتروني عبر الشبكات ونظم التعلّم الذاتي.	• حصول المعلمين والفنيين والإداريين على مهارات أساسية في تكنولوجيا المعلومات . • اكتساب العاملين في القطاع التعليمي لمهارات التعامل مع نظم التعليم الإلكترونية عبر الشبكات المحلية والدولية، أو من خلال الوسائط المتعددة. • اكتساب العاملين في القطاع التعليمي لمهارات تقييم عملية التعليم والتعلم من خلال منظومات التعليم الإلكتروني. • اكتساب العاملين في القطاع التعليمي لمهارات التعليم عن بُعد من حيث المتطلبات الفنية والفكرية.
الهدف الثاني التحول إلى النظام الرقمي في التعليم.	• استحداث مواد ومناهج علمية وتعليمية رقمية وتفاعلية من خلال عملية انتقال للأوعية الإلكترونية عبر الوسائط المتعددة والشبكات ونظم التعليم الذاتي التكاملية بحيث يتم تحويل المواد التعليمية إلى مواد رقمية يتفاعل معها الطلبة على اسطوانات مدمجة أو شبكات معلوماتية.	• إنجاز بيئة قانونية للتعليم تغطي كافة جوانب التعليم الإلكتروني. • إعداد خطة مرحلية لتحقيق الانتقال من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني. • إنجاز مواد تعليمية إلكترونية حول مناهج مختلفة كانت أصلا موجودة بشكل تقليدي. • تعزيز المقررات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في المدارس واستحداث مناهج جديدة لنشر الوعي بين

		المتعلمين. • إشراك القطاع الأهلي في عملية التحول من خلال دعم المبادرات التجديدية في التعليم الإلكتروني.
الهدف الثالث مشروع استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الإبداع في التعليم والتعلّم.	• مشروع الإبداع العلمي من خلال تعزيز مهارات النقد والتحليل والتعلم الذاتي وشحذ الجوانب الإبداعية في عملية التعليم والتعلم عبر رزمة تعليمية ومعرفية تراكمية متكاملة، ويهدف المشروع إلى تعزيز الجوانب غير التقليدية في عملية التعليم والتعلم عبر تأكيد تفاعلية المعرفة والنقد والتحليل وحل الإشكاليات والعمل في مجموعات والتعلم الذاتي، وتمكين المتعلم للوصول لجذور المعرفة.	• إطلاق مبادرات جديدة في التعليم الإلكتروني. • تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات التعليمية. • منح جوائز تشجيعية في الإبداع التعليمي الإلكتروني، على مستوى المعلم والمتعلم. • نشر التجارب الإبداعية في المعارض والمؤتمرات ووسائل الإعلام لتعميم فائدتها.
الهدف الرابع مشروع تعزيز البنية التحتية للمعلومات والاتصالات	• مشروع تطوير البنية التكنولوجية للتعليم من خلال استحداث هياكل متخصصة في التعلم الإلكتروني وتوفير المستلزمات الفنية والتكنولوجية وبناء المؤسسات المتخصصة والمساندة للتعليم الإلكتروني وتأسيس شبكات اتصالية موثوقة الأداء يمكن الوصول إليها بيسر وسرعة من قبل المعلمين والمتعلمين وأفراد الجمهور، وتوفير أجهزة الحاسوب للأفراد والمؤسسات التعليمية.	• رفع مستوى نشر أجهزة الحاسوب في المدارس بمعدل 30% سنوياً. • إنشاء بنى اتصالية موثوقة وذات فاعلية عالية. • نشر شبكة الإنترنت في كافة المؤسسات وإتاحة فرص الوصول إليها. • نشر نظم إدارة التعلم في المؤسسات التعليمية بمعدل 30% سنوياً. • تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • خفض تكاليف الوصول لموارد المعلومات على الشبكات.
الهدف الخامس	• مشروع بحوث تطوير توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم والتعلم	• إجراء بحوث مرحلية خلال خمس سنوات لرصد واقع

مشروع رصد وتقييم واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم.	عبر دراسة واقع قطاع التعليم وتنفيذ الدراسات التقييمية لهذا القطاع ورصد اتجاهات استخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية، واستشراف المستقبل لهذا الجانب، وإنشاء مقاييس تطور الأداء عبر فترات زمنية ممتدة.	واتجاهات تطور دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. • توظيف نتائج البحوث في تطوير التعليم الإلكتروني وتحسين أدائه. • تعميم نتائج البحوث على المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني. • الإفادة من نتائج البحوث في صياغة سياسات تعليمية فاعلة تسهم في النهوض بقطاع التعليم
الهدف السادس مشروع التشابك من أجل التعليم الإلكتروني، واعتماد المعرفة سبيل التعلم، والإبداع.	• إطلاق علاقات تعاون وتنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم والتعلم من أجل الاستفادة من خبراتها وتبادل المعلومات معها حول سبل التطوير المشترك، والمساهمة في إنتاج التقنية، باعتماد أساليب الوصول للمعرفة (Know-how) في كل جوانب العملية التعليمية، وفي كافة العلوم والمعارف.	• بناء علاقات شراكة مع المؤسسات التعليمية داخل الجماهيرية وتبادل الخبرات معها في مجال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. • بناء علاقات تشابكية مع المؤسسات التعليمية والمعرفية على المستويين الإقليمي والعالمي للاستفادة من خبراتها في تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. • الحصول على المساندة المالية واللوجستية من الجهات الدولية لدعم برامج دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم. • بناء علاقات تنسيقية مع مؤسسات تعليمية مناظرة في الدول الأخرى لخدمة قطاع التعليم بين الطرفين.

14-3 التقويم والمتابعة

1-14-3 الهدف الإستراتيجي

تطوير واعتماد مؤشرات ومعايير عالمية لقياس وتقويم التحصيل التعليمي للطلاب، تعتمد فيه منهجية التقويم المستمر، وتقليص الاعتماد على الامتحانات النهائية، بالإضافة إلى إنشاء أقسام خاصة لضمان الجودة وقياس أداء المؤسسات وجودة المخرجات التعليمية

2-14-3 مواطن الضعف والقصور

لقد أظهر فحص واستقراء واقع التعليم العام في ليبيا، وجود قصور ومواطن ضعف عديدة في أنظمة الامتحانات المعمول بها حالياً في المؤسسات التعليمية، ويمكن تحديد أهم هذه المواطن على النحو التالي:

1- الاعتماد على تطبيق الامتحانات في نهاية السنة الدراسية، والتي صمَمت لاستدعاء واسترجاع المعلومات التي تم تخزينها من خلال عمليات الحفظ والتلقين طوال الفصل أو السنة الدراسية، فالامتحانات وفقاً لهذا التناول لا تقيس إلا قدرة المتعلم على أن يمثل دور الممتحن.

2 - الفصل بين مضامين المواد الدراسية، فالمواضيع والمواد والأهداف التعليمية منفصلة عن بعضها وعن سبل تنفيذها.

3 - الدور السلبي للمتعلم والمعلم في العملية التعليمية، فالمعلم ناقل ومرسل للمعرفة، والمتعلم مستقبل لها، والاختبارات تقيس مظاهر التعلّم السطحي وتقدم معلومات وهمية عن حقيقة المتعلم فارتفاع تقديرات المتعلمين في الامتحانات لا يعكس مستوى اكتسابهم للمعرفة المتوقعة، أو امتلاكهم للمهارات المستهدفة في البرنامج التعليمي، مما أسهم في صياغة قرارات تربوية تفتقد للرشد والعقلانية.

4- عدم مناسبة مفردات المادة لأيام الدراسة الفعلية، مما أسهم في عدم قدرة المعلمين على تناول جميع الموضوعات المطروحة. وأمام ضعف التواصل بين أجهزة الإشراف التربوي على المستوى الوطني، واشتراك مربين غير ممارسين للتدريس في وضع أسئلة الامتحانات النهائية (طرحت أسئلة من خارج المقررات الدراسية)، فضلاً عن ذلك فلم تكن أسئلة

الامتحانات شاملة لجميع الموضوعات وكان الوقت المخصص لأداء بعضها لا ينسجم مع طبيعة الأسئلة المطروحة.

5- عملت الأساليب التقليدية في القياس على نشر ثقافة الامتحانات القائمة على الفصل بين التعليم والتقييم، بحيث أصبح اجتياز الامتحانات هدفاً بحد ذاته، بغض النظر عن تمكن المتعلمين من امتلاك وسائل المعرفة، ورسخت مفاهيم خاطئة نشرت الرعب بين صفوف المتعلمين (الامتحانات عنق الزجاجة، يوم الامتحان يكرم المرء أو يهان..)، وأفرزت هذه الثقافة مشاعر الاغتراب لدى المتعلمين الناتج عن فك الارتباط بين بيئة التعليم وواقع.

6- إعتماد صيغة الامتحانات التقليدية على طرح أسئلة تتطلب إجابات قصيرة ومختصرة، مما أسهم في انتشار ظاهرة الغش في الامتحانات على نطاق واسع بين الطلبة.

7- اعتمدت الامتحانات على قياس التحصيل من خلال اختبارات الورقة والقلم، كالاختبارات الموضوعية (الاختيار من متعدد، والصواب والخطأ، وتكملة الفراغات) والاختبارات المقالية ذات الإجابات القصيرة والمختصرة، والتي غالباً ما افتقدت لخاصية الصدق بوصفها لا تقيس ما أعدت لقياسه، ولا تظهر ما تعلمه المتعلمون، وما ينبغي لهم أن يتعلموه، ولا تقدم دليلاً يحدد مستوى تمكنهم من جوانب المعرفة، وامتلاكهم لوسائلها، ولا تعكس قدرتهم على توظيف المعرفة في حل مشكلات قائمة، أو تطوير واقع مُعاش، فضلاً عن كونها متحيزة وغير ثابتة، ولا تراعي التمايزات والفروق المتنوعة بين المتعلمين وعلى مستوى مدارس التعليم العام.

8- لقد أدت مواطن الضعف والقصور السابق ذكرها إلى ارتفاع نسب الرسوب، حيث وصلت في بعض المراحل إلى أكثر من 60% وإلى نجاح فئة لا تستحق النجاح أيضاً، مما يشكل عبئاً على النظام التربوي.

3-14-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول التقييم المستمر لأداءات المتعلمين في مدراس التعليم العام.	• إنشاء مركز وطني للتقييم والقياس التربوي يعمل على تطوير وسائل التقييم ومعايير الأداء والاختيارات المهنية، بحيث يتم تفعيلها لأغراض التقييم المبدئي والبنائي التكويني، والنهائي الختامي، والتتابعي، وتوفير سبل التغذية الراجعة عبر الحرص على ديمومة الاتصال والتواصل بين المستويات الهرمية للنظام التعليمي والمؤسسات العامة والخاصة التي توظف مخرجات التعليم العام.	• ضمان مراعاة البرامج التعليمية لقدرات واستعدادات وميول المتعلمين. • ضمان تمتع مخرجات النظم التعليمية ومطابقتها للمعايير المطلوبة للانتقال عبر السنوات الدراسية والمراحل التعليمية. • ضمان تمتع مخرجات التعليم الثانوي بالمواصفات اللازمة في قطاعات التوظيف العامة والخاصة عبر امتلاكها لأبعاد المعرفة، والمهارة، والقيمة. • خفض معدلات الهدر الفاقد التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب
الهدف الثاني اعتماد أساليب التقييم البديل بدلاً من اختبارات التحصيل أحادية الجانب، والانتقال من ثقافة القياس إلى ثقافة التقييم الشامل لأداءات المتعلمين في مرحلة التعليم العام.	• تضمين برنامج تدريب المعلمين أساليب التقييم البديل، بأبعاده المتنوعة التي تشمل تصميم الاختبارات المقالية ذات الإجابات الطويلة التي تقيس القدرة على التحليل والنقد، والاستنتاج، والمقارنة، والاستدلال، وتوظيف المعرفة في حل المشكلات، وإنتاج منتجات لها قيمة، واستخدام وتقييم عروض الأعمال كالمقالات، والأوراق البحثية وإعداد الملخصات، وتقارير الزيارات الميدانية، والعروض الشفوية لقياس	• تعميق فهم المتعلمين لمضامين المقررات الدراسية، ونمو قدراتهم الإبداعية بصورة تدريجية. • ملاءمة طرائق التدريس، وأساليب التقييم لقدرات المتعلمين، والتوصل إلى أحكام تقييمية أكثر نزاهة وعدالة. • زيادة التلاحم بين المقررات الدراسية، وبيئة التمدرس، والواقع المجتمعي. • تحجيم ظاهرة اغتراب المتعلمين، الناشئة عن اتساع

	القدرة على الاتصال، والتخاطب، والقراءة ، والاستماع، والمناظرات الصفية، وتقييم الأداءات اليدوية والمعملية القائمة على التجربة والمشاهدة، والمشروعات الفردية والجماعية واستخدام الصور والأشكال، والتصاميم، والنماذج، وذلك حسب طبيعة المرحلة الدراسية، واختصاص المتدرب، ومتطلبات المقررات الدراسية، والانطلاق من أن الكل قادر على التعلم، غير أن الكل لا يتعلم بطريقة واحدة، وما يترتب على ذلك من تنويع في طرق التدريس، وأساليب التقييم.	الفجوة بين المدرسة والمجتمع. • شيوع المناخات التربوية الآمنة في المدارس، وتلاشي مشاعر الخوف من الامتحانات بصورة تدريجية بين صفوف المتعلمين. • تعزيز المشاركة بين المعلم والمتعلم في تحديد المهام، وأسس التقييم. • اتخاذ قرارات تعليمية عقلانية رشيدة أثناء توزيع المتعلمين على التخصصات العلمية.
الهدف الثالث توفير المصادر والمقومات اللازمة لتفعيل أساليب التقييم البديل.	• إنشاء مدارس المستقبل الغنية والثرية بإمكاناتها، والمثيرة لاهتمامات المتعلمين والتي تشبع ميولهم، وحاجاتهم للمعرفة، واستحداث وتطوير المكتبات المدرسية ومكتبة الفصل وتزويدها بالمصادر، والوسائل اللازمة، وتطوير المناهج الدراسية، وتفعيل الأنشطة الداعمة لها، والأخذ بنظام اليوم الدراسي الكامل، وتوفير برامج للتغذية والصحة المدرسية، وتأسيس بيئة جديدة لمتعلمين جدد.	• تمكّن المتعلمين من امتلاك وسائل المعرفة. • ظهور اهتمامات مدرسية جديدة، تعظم المصلحة العامة، وحقوق الإنسان، والعمل التطوعي، والمسئولية الوطنية والاجتماعية. • التحسن المستمر في مهارات المتعلمين، وقدرات المعلمين التدريسية. • مواكبة التطورات المتسارعة في التربية، وإدارة المؤسسات التعليمية. • التوصل إلى صياغة تربوية تجمع بين الأصالة والمعاصرة عبر مواكبة التطورات العالمية مع الحفاظ على الهوية.
الهدف الرابع تحسين المؤشرات الكمية في مرحلة التعليم العام	• حوسبة التعليم العام، وتحويل المدارس والصفوف التقليدية إلى المدارس الإلكترونية، والصف الإلكتروني، بحيث يتم تخصيص جهاز حاسوب واحد لكل خمسة تلاميذ في مدراس التعليم الأساسي، وجهاز حاسوب واحد لكل ثلاثة طلاب في مدارس التعليم الثانوي، واعتماد	• حصول جميع المتعلمين على الرعاية والاهتمام اللازم، وتعزيز قدرة الإدارة المدرسية على ضبط تصرفاتهم وممارستهم التربوية. • توفير الوقت المناسب أمام المعلمين للمشاركة

	فصلين دراسيين في كل سنة دراسية على أكثر تقدير بحيث تحتوي كل مدرسة للتعليم الأساسي على (18) فصلاً دراسياً على أكثر تقدير وأن تشمل كل مدرسة ثانوية (6) فصول دراسية كحد أعلى، وخفض نصاب متعلم/فصل بحيث يتراوح ما بين (20-25) متعلم في مدراس التعليم الأساسي، ومن (18-20) متعلم في مدراس التعليم الثانوي، وخفض العبء التدريسي للمعلمين بحيث يتراوح ما بين (10-15) حصة في الأسبوع.	والإشراف على الأنشطة المدرسية. • تمكَن المعلمين من استخدام أساليب متنوعة في التدريس والتقييم. • الحد من ازدحام الفصول الدراسية، والتوزيع المناسب للمعلمين في المدارس، وتلاشي ظاهرة المعلم الاحتياطي. • تمكَن المشرفين التربويين من أداء مهامهم، وضبط ممارستهم الإشرافية.
الهدف الخامس التنمية المهنية المستدامة للمصادر البشرية العاملة في مرحلة التعليم العام.	• برنامج التدريب المستمر للمعلمين أثناء الخدمة لتزويدهم بالمستجدات في مهنة التربية والتعليم، وتدريب المشرفين التربويين على أساليب الإشراف الحديثة كالإشراف الإكلينيكي، والتأملي، والحواري، والتشاركي، وتدريب مديري المدارس على الأساليب الحديثة في القيادة المدرسية، كالقيادة الإجرائية، والتحويلية، وقيادة الفريق والقيادة بالإيمان، وتمكين المتدربين من شخصنة قيم مهنية ناضجة، تساعدهم على تشكيل منظومة قيمية وأخلاقية يعتنقونها، ويعيشونها في مراحلها الأكثر تطوراً.	• التحسَن المستمر في مهارات المعلمين، وقدراتهم التدريسية والتقييمية وانعكاس ذلك إيجابياً على تحصيل المتعلمين في المدارس. • تطور مستوى حرفية ومهنية المشرفين التربويين، ونمو ثقافة الزمالة في الوسط التربوي. • رفع مستوى مهارة القيادات المدرسية، وتحول المدارس إلى مجتمعات تقودها الفضيلة المهنية، والشعور بعمق الواجب. • انحسار معالم الضبط الخارجي؛ نتيجةً لنمو بعد المساءلة الذاتية. • شيوع مناخ تربوي تحكمه القيم بين المتعلمين، والمعلمين، والعاملين، والمتعاملين مع الإدارة

		المدرسية.
الهدف السادس اعتماد نظام لضمان الجودة الشاملة في مرحلة التعليم العام.	• إنشاء إدارة عامة لضمان الجودة في التعليم العام، تتبعها إدارات فرعية على المستوى الإقليمي تضمن مطابقة بيئة التمدرس (كالفصول الدراسية، والمعامل، والمكتبة والمسرح، والملاعب، والمرافق الصحية والخدمة) والبرامج التعليمية، وعمليات اختيار وتوظيف العناصر البشرية للمعايير الدولية، وتصميم معايير لاعتماد مؤسسات التعليم الخاص، بحيث تضمن مطابقة برامجها وأنشطتها، ومكوناتها لمتطلبات الاعتماد الشكلي والأكاديمي، وتؤسس نظام للتمييز الدراسي بحيث تمنح أفضل مدرسة في كل سنة جائزة التميز السنوي على أن يتم ترتيب المدارس حسب هذه المعايير على المستوى الإقليمي والوطني، وتتولى إصدار دليل التميز السنوي في مدارس التعليم العام، وتقدم تقارير ربع سنوية للمسؤولين المحليين والقيادات الوطنية، وأعضاء المجتمع عن واقع التحصيل في المدارس. ولتوسيع نطاق المساءلة التربوية، يجب استحداث مجلس عام يعرف بالمجلس الوطني للآباء والمعلمين، يتولى مهام المساءلة التربوية الخارجية ويفعل دور مجالس الآباء والمعلمين على المستوى الإقليمي.	• التوظيف المناسب للمصادر المالية، والمادية، والبشرية في مرحلة التعليم العام. • ضبط ممارسات النظام التعليمي، وتحقيق بعدي الكفاءة والفاعلية في مؤسساته. • توفير آلية لترخيص واعتماد مؤسسات التعلّم الأهلي. • توسيع نطاق المساءلة في التعليم العام، وترسيخ مفاهيم التعليم التي تخدم إعداد إستراتيجية للأمن القومي. • حصول المؤسسات التعليمية على الدعم والتأييد الرسمي والشعبي. • الاعتراف الدولي بنظام التعليم العام، والمصادقة والإقرار بجودة مخرجاته، وفاعلية برامجه التعليمية.

15-3 التمويل والشراكات مع المجتمع المدني

1-15-3 الهدف الإستراتيجي

تخصيص مبلغ كافي من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم والبحث العلمي، وزيادة هذه المخصصات من خلال تشجيع القطاع الأهلي للمشاركة في تمويل التعليم والبحث العلمي عبر مؤسسات تعليمية ومراكز بحوث أهلية، يتم إخضاعها لمعايير عالية لضمان الجودة والاعتماد.

2-15-3 مواطن الضعف والقصور

- عدم وجود مخصصات كافية لصيانة الأبنية المدرسية .
- النقص في وسائل التعليمية والمختبرات والمعامل التي أصبحت غير صالحة للاستخدام .
- معظم نفقات التعليم تذهب كمرتبات ليس لصالح مستلزمات العلمية والتعليمية
- يوجد هدر كبير في الموارد المالية لنظام التعليمي نظرا لغياب الشفافية والتخبط في تنفيذ المشروعات .

3-15-3 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تخصيص نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على قطاع التعليم والبحث العلمي في ليبيا.	• نظراً لما لقطاع التعليم والبحث العلمي من أهمية في تنمية وتطوير الموارد البشرية وهو الرافد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه من أجل النهوض بهذا القطاع ومن ثم الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمع، واستناداً على توصية منظمة اليونسكو، بهذا الخصوص فإنه يجب اعتماد سياسات اقتصادية تكفل تخصيص نسبة لا تقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع الليبي بهدف الإنفاق على التعليم والبحث العلمي.	• تبني أسس جديدة، من أجل تمويل أفضل للتعليم. • زيادة قدرة الموارد البشرية المعرفية والعلمية. • زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. • زيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة. • الربط بين تمويل التعليم وبين نظام التعليم السائد وفلسفته.
الهدف الثاني تطوير سياسات الإنفاق على قطاع التعليم والبحث العلمي في ليبيا، بما يتلاءم وأهداف التعليم.	• تشكل الرواتب والأجور النسبة الأكبر من نفقات قطاع التعليم الأمر الذي يحد من قدرة هدر القطاع على تغطية بقية نفقاته في الجوانب الأخرى لمستلزمات العملية التعليمية فإن هذا يتطلب تطوير سياسات الإنفاق وترشيده على قطاع التعليم والبحث العلمي، بحيث تخصص نسبة أكبر من الإنفاق لتطوير البرامج الأكاديمية، من حيث توفير التقنيات الحديثة في التعليم والاهتمام بالبحث العلمي والتطوير، للقضاء على الفاقد أو الهدر في الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع، ولرفع مستوى أداء	• تبني الأساليب الإدارية الحديثة وتطوير سياسات الإنفاق. • توفير الحوافز لتحقيق الكفاءة، حيث أن عملية إصلاح تمويل التعليم عملية هامة ليس فقط لأنه يدعم إدارات المؤسسات التعليمية الأكثر كفاءة، بل لأنه يؤدي أيضاً إلى تحسين محتوى التعليم. • ضمان الحصول على تعليم جيد النوعية. • تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية،

	الخريجين.	عن طريق توزيع الأعباء المالية توزيعاً عادلاً بين المناطق أو الجماعات أو الأفراد. • تحقيق ديمقراطية التعليم بالنسبة للتعليم العام، لا سيما في التزام الدولة بتوفير حد أدنى من التعليم الإجباري لكل فرد من أبنائها.
الهدف الثالث زيادة المخصصات في تمويل قطاع التعليم والبحث العلمي، من خلال تشجيع القطاع الأهلي في ليبيا.	• نظراً لأهمية القطاع الأهلي لكونه يخفف العبء على قطاع التعليم العام والبحث العلمي من ناحية إعداد الطلبة الممكن استيعابهم، وبالتالي فإنه يتيح الفرصة للمؤسسات التعليمية العامة على تحسين نوعية التعليم بها، وتحسين مخرجات التعليم "العمالة"، كما وأنه يفسح مجالاً أكبر للاهتمام بالبحث العلمي والخدمات الاستشارية للمجتمع وبما أن القطاع الأهلي في ليبيا حديث النشأة وأنه يعاني من بعض السلبيات التي يمكن تلافيها في المستقبل، فإن هذا يتطلب توعية وتحفيز المجتمعات المدنية من القطاع الأهلي بأهمية قطاع التعليم والبحث العلمي، بما يكفل زيادة مساهمة القطاع الأهلي في تمويل هذا القطاع.	• عدم هيمنة الدولة على نظام التعليم بها، مما يفسح المجال أمام بقية أنواع التعليم الأخرى. • قناعة القطاع الأهلي على المشاركة والاستثمار في مجال التعليم. • عدم اعتماد نظام التمويل للتعليم على دعم الدولة بالكامل، من خلال الميزانيات المخصصة للتعليم البحث العلمي. • ترك الحرية للتعليم الحر للقيام بدوره في إدارة وتمويل التعليم. • تنوع فرص الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وإعداد الفرد ليلعب دوره في المجتمع بصورة أكثر فاعلية، ويشارك في اتخاذ القرارات في جميع المجالات.
الهدف الرابع تفعيل دور المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية في دعم تمويل قطاع التعليم في ليبيا، وإخضاع هذه المؤسسات	• أن تفعيل دور المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية في دعم تمويل قطاع التعليم، يتم عن طريق تنمية الموارد البشرية التي تسهم بدور	• زيادة كفاءة التعليم من خلال ترشيد الصرف. • زيادة إسهامات رجال الأعمال في مجال إنشاء

والمراكز لمعايير أداء عالية تضمن الجودة والاعتماد.	كبير ومتزايد في العملية التنموية في المجتمع، وذلك من خلال استحداث برامج تعليمية جديدة، بما يضمن رفع كفاءة الخرجين بجميع مستويات التعليم، وزيادة قدرة البرامج التعليمية على مواكبة احتياجات سوق العمل،وتدريب المبدعين والمبتكرين، خصوصاً في المجالات التي يكثر عليها الطلب من الوحدات الاقتصادية المختلفة في المجتمع. كما أن هناك حاجة ماسة لاعتماد منهجية واضحة ومحددة للبحث والتطوير في المجتمع الليبي لتلافي مواطن الضعف والقصور في قطاع التعليم، بما يعني زيادة كفاءة الخريجين والبرامج التعليمية ومن ثم اعتماد مخرجات التعليم وكفاءة الأداء فيها كمعيار لضمان جودتها وبالتالي اعتمادها	مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها، وتكون قادرة على المنافسة العالمية. • إعادة النظر في هيكلية إدارة الموارد المالية للتعليم، في جانبي الإيرادات والنفقات، وكذلك البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية، بحيث يمكن زيادة دورها في تمويل التعليم. • تنمية الابتكارات العلمية والتكنولوجية في المجتمع. • تزويد سوق العمل بالعمالة الماهرة والمدربة. • ابتكار الأساليب الإنتاجية الأكثر وفرة في الإنتاج والوقت والأقل كلفة.
الهدف الخامس تحديد الأهداف المنشودة من تمويل التعليم في ليبيا، بحسب الأولوية.	• يعتبر تمويل التعليم في مختلف دول العالم، من أكثر موضوعات اقتصاديات التعليم جدلاً، ونظراً للتوسع الكبير لوظائف قطاع التعليم، حيث أنه لم يعد مقتصر على التدريس وإجراء البحوث، بل تعدى ذلك إلى الاشتراك في تقديم الحلول والاستشارات والمساعدات، وعقد البرامج التدريبية للقطاع العام والأهلي بما يسهم في تحقيق التنمية وحل مشكلات المجتمع؛ لهذا كان لابد لقطاع التعليم في ليبيا من تحديد أهدافه في التمويل،وذلك بحسب الأولوية في الأهداف.	• تطوير إطار نظري تمويلي، له أهدافه واستراتيجياته المنبثقة من أهداف وفلسفة التعليم. • توسيع قاعدة البحث العلمي. • تنمية روح الابتكار والاختراع والإبداع. • تشجيع الطلاب على الدراسات والتخصصات العلمية المطلوبة. • اعتماد منهجية واضحة ومحددة للبحث والتطوير.

16-3 متطلبات تفعيل إستراتيجية التعليم

أ- متطلبات تنفيذ الإستراتيجية

لنجاح تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها لا بد وأن تتوفر لها المتطلبات التالية:

- توفر القناعة لدى المجتمع أن التعليم في ليبيا بحاجة إلى عمليات إصلاح شمولية وعلى جميع مستوياته ومكوناته؛ حتى يتمكن من أداء الدور المنوط به في عمليات التنمية والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.
- اعتماد الإستراتيجية من قبل المؤتمر الوطني العام والتأكيد على استمرارية تنفيذها حتى ولو تغيرت القيادات التربوية المسئولة عن قطاعات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي.
- وجود إرادة سياسية واضحة وداعمة لعمليات إصلاح وتطوير المنظومة التربوية.
- تشكيل لجنة دائمة مستقلة من المتخصصين والخبراء في مجالات التربية والعلوم الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ *للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية* ومتابعتها وتقويمها وإنشاء إدارة تنفيذية تساعد في الشئون المالية والإدارية للجنة.
- إنشاء صندوق خاص - مستقل عن ميزانيات وزارة التعليم والتربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي- يخصص لتنفيذ البرامج والمشروعات التطويرية ذات الأولوية، وذلك حسب تقديرات كلفة البرامج والمشروعات المرصودة في الإستراتيجية.
- إصدار قرار من المؤتمر الوطني العام يقضي بتخصيص نسبة لا تقل عن 5% من الدخل القومي لقطاع التعليم والتعليم العالي ونسبة 1% من هذا الدخل لبرامج البحوث والتطوير.

ب- العقبات والعوائق المتوقعة

قد تواجه الإستراتيجية - قبل اعتمادها وتنفيذها مجموعة من العوائق والعقبات - التي قد تؤدي إلى عرقلة عمليات التنفيذ أو خروج الإستراتيجية عن المسار المحدد لها وعدم تمكنها من تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرصودة والنتائج المتوقعة.

ويمكن تلخيص مجموعة العقبات والعوائق المحتملة فيما يلي:

- تأخير إقرار واعتماد الإستراتيجية.
- التأخير في تشكيل اللجنة الدائمة للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية.
- عدم النجاح في إنشاء صندوق خاص لدعم مشروعات وبرامج التطوير المرصودة في الإستراتيجية.
- التأخير في صياغة الوثائق الخاصة بتنفيذ مشروعات وبرامج الإستراتيجية بالتعاون مع الخبراء، الاستشاريين، وبيوت الخبرة.
- المقاومة التي قد تواجهها الإستراتيجية من القيادات التقليدية التي تقاوم كل تجديد وتطوير للوضع التربوي القائم.
- محاولات التدخل في عمليات تنفيذ الإستراتيجية من قبل بعض القيادات الإجتماعية ومراكز النفوذ في الدولة.

ويجب القول إنه إذا ما توفرت الإرادة السياسية ودعم القيادات الوطنية والإجتماعية ممثلة بالدولة، فإنه بالإمكان تفادي كل هذه العقبات والمعوقات وضمان استمرارية تنفيذ الإستراتيجية خلال المدى الزمني المحدد لها.

الفصل الرابع : التنشئة الإجتماعية

الفصل الرابع : التنشئة الإجتماعية

1-4 مقدمة

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم أدوات المجتمعات الإنسانية لإعادة إنتاج نفسها، والمحافظة على كل ما تملكه من تراث مادي ومعنوي وأخلاقي وتاريخي ، والمجتمع الليبي لا يخرج عن هذه القاعدة أبداً، فله أدواته ووسائله لتنشئة أبنائه وتكوينهم اجتماعيا وثقافيا وأخلاقياً، وبسبب منطق الأشياء المتطورة فإن التنشئة الاجتماعية مرت بتطورات وتغيرات بحسب تطور وتغير المجتمع الليبي من مجتمع زراعي ورعوي منذ القديم، وحتى النصف الثاني من القرن الماضي حيث بدا التحديث والحداثة تسرى في كل مكونات المجتمع المادية والاجتماعية، تبعاً لذلك بدأت التنشئة الاجتماعية تشهد ما يشهده المجتمع الليبي من تغيرات مختلفة، فكانت التنشئة الاجتماعية تعد وتهيئ الإنسان لمجتمع بدوي وزراعي، تم تطورات آليات هذه التنشئة الاجتماعية وأصبحت تهيئ الإنسان وتعده للمجتمع الحديث الذي لا يعتمد على الزراعة والرعي في حياته، ولكنه بدلاً من ذلك أصبح يعتمد إلى حد ما في حياته على اقتصاد حديث قوامه قطاعات الاقتصاد المعروفة وهي الإنتاج والاستهلاك والخدمات وتبعاً لذلك تغيرت آليات وأساليب التنشئة الاجتماعية تبعاً لهذا النوع من المجتمع، الذي بدأ يظهر ويتكون وبغض النظر فيما إذا كان هذا الإعداد والتنشئة إيجابية أو سلبيه، وتعد فعلاً الإنسان لمثل هذا المجتمع والحياة الحديثة فذلك يحتاج إلى دراسة تحليلية أخرى ترصد ما حدث وترصد نتائجه وأثاره على المجتمع الليبي بشكل فردي أو جماعي، وعلى أي حال فإن نموذج التنشئة الاجتماعية السائد في ليبيا قد تطور في أساليبه ونظرته للحياة والإنسان والعالم ورغم كل ذلك ظل المجتمع الليبي ينظر إلى التنشئة الاجتماعية على أنها آليات تربوية واجتماعية وثقافية لتكوين الإنسان بخصوصيته الليبية المحلية، وهنا يمكن القول بأن الجغرافية والتاريخ والدين الإسلامي، وضرورة العيش المشترك هي أهم الآليات التي شكلت نموذج التنشئة الاجتماعية، ولذلك نجده يسعى إلى تكوين إنساناً مسلماً . محافظاً على دينه وهويته ومتأثراً بكل مراحل تاريخه وكفاحه ونضاله ضد كل الغزوات الأجنبية التي احتلت أرضه أو التي تفرض عليه ثقافة أجنبية أو نظاماً اجتماعياً مخالف لهويته فليبيا وطنه وفيها ماضيه وحاضره ومستقبله. ان التفاعل الذي يحدث عادة بين الأرض والإنسان وما ينتج عن ذلك من مشاعر ودهنيات يتجسد تماماً في التنشئة الاجتماعية الليبية، فقد كانت ولا تزال التنشئة الاجتماعية الليبية تسعي إلى تكوين الإنسان المتكامل والجاد والمسئول عن نفسه والآخرين من أسرته وأبناء وطنه، والقادر على العيش في مجتمع متغير ومتطور، ولا شك أن خلال هذه الفترة هناك سلبيات وصعوبات ولكن تحليل هذه السلبيات تخرج عن هدف هذه

الدراسة ويمكن أن تعرض في سياق ومقام أخر. والمهم أن التنشئة الاجتماعية تكونت في مجتمع صحراوي وبدوي قليل المصادر الاقتصادية ويتصف بالجفاف وندرة المطر، ولذلك يبدو أن التنشئة الاجتماعية عملت على إعداد إنسان يجب عليه ان يكافح وباستمرار من أجل رزقه ، مما انعكس إلى اليوم في شخصية الإنسان الليبي فهو دائما يتوقع انقطاع الرزق، والفقر، والجوع، ولذلك فهو يسعى بكل الطرق للوصول إلى موارد العيش والرزق ، ولعل ذلك يفسر كثيراً من مظاهر الاستهلاك وسوء استغلال المال العام .

وبكل تأكيد تغيرت الأمور فقد تم اكتشاف النفط في ليبيا وتبعاً لذلك تغيرت النظرة إلى كل شيء بما في ذلك التنشئة الاجتماعية، كما أترث هذه الوضعية على كل قيم واتجاهات الإنسان الليبي نحو نفسه والآخرين، بل ظهر وتكون نموذج من التنشئة الاجتماعية فيه الكثير من المرونة، وفيه الكثير من الآمال والطموحات التي يصعب تحقيقها عملياً خاصة على المستوى الفردي وبمعنى آخر أن الإنسان الليبي ومند اكتشاف النفط زادت طموحاته وتوقعاته، ولكن مؤهلاته وقدراته المختلفة قد لا تساعده على تحقيق كل هذه الطموحات وإشباع كل الرغبات.

وعلى أية حال فإن هذا النموذج من التنشئة الاجتماعية الذي تكون تاريخياً وارتبط بشكل أو اخر بمجتمع النفط الذي يوحي بالثروة والمال والحياة المرفهة أصبح اليوم يواجه تحديات عميقة وشامله لأسباب متعددة من أهمها أن التنشئة الاجتماعية في الماضي لم تعد الإنسان الليبي بشكل جيد ومسئول، بل خلقت منه إنساناً مستهلكاً وغير منتج وغير معتمد على نفسه يضاف إلى ذلك التحديث والحداثة التي شملت المجتمع الليبي مثل كل مجتمعات العالم الثالث وكل ما في هذه الصيرورة التاريخية من تأثير على المجتمع الليبي يظهر واضحاً في نموذج التنشئة الاجتماعية المعروف والمعتاد في ليبيا إذ أنه غير قادر على تكوين الإنسان الذي يستطيع التعامل مع هذه التحديات، بل غير قادر على التعامل مع عالم جديد قوامه العلم والمعرفة والتقنية، وثقافة ديناميكية متغيرة بسرعة فائقة، وهي غير تلك الثقافة التي اعتاد عليها الإنسان الليبي منذ مئات السنين في قرينة أو في باديته الساكنة. بل يمكن القول بأن نموذج التنشئة الاجتماعية المعتاد في ليبيا أصبح غير مقبول وغير جذاب وفي كثير من الأحيان مرفوض من كثير من الشباب والصغار أنفسهم ، وهذا ما يبرر الحاجة إلى نموذج جديد للتنشئة الاجتماعية يجمع بين الماضي والحاضر ، وبين الأصالة والحداثة.

وفي الجملة يمكن القول بأن التنشئة الاجتماعية تواجه اليوم في ليبيا مثل كل المجتمعات النامية تحديات على مختلف المستويات وبخاصة في مجال سياسة التعليم والتربية، وطريقة تربية الأسرة لأبنائها،وتقريبا في كل المؤسسات والسياسات ذات العلاقة بإعداد وتوجيه الإنسان سواء أكان طالباً في

المدرسة أو عاملاً في مؤسسة اقتصادية، أو مجرد مواطن عادي في المجتمع، أن الموقف يتطلب فيما نعتقد إعادة النظر في التنشئة الاجتماعية سواء من حيث فلسفتها أو أهدافها ، أو آليات ووسائل تنفيذ هذه الأهداف والأغراض .

2-4 الهدف الإستراتيجي

وضع الخطط والبرامج التنفيذية لأهداف التنشئة الاجتماعية على مستوى المجتمع الوطني، وعلى مستوي المجتمعات المحلية بخصوصيتها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

3-4 مواطن الضعف والقصور

1 . تتم التنشئة الإجتماعية في ليبيا في مجتمع صغير في عدد سكانه (**6.300**) مليون نسمة حسب تعداد السكان لعام **2006** م ، وواسع شاسع في مساحته، وهناك تباعد بين مدنه وقراه ومراكزه السكانية وتتم هذه التنشئة وتتم في مجتمع نام يسعى للنمو والتحرر من التخلف والركود لاقتصادي وعدم الإنتاجية، ونسبياً يمتلك المال للنمو والتنمية ولكنه يفتقر للإدارة الحديثة ويفتقد طبقة واسعة من العمالة الفنية الماهرة وشبة الماهرة والتي عملياً هي التي تسيير وتنفذ برامج وخطط التنمية في الواقع، وإضافة إلى ما سبق فإن المجتمع الليبي مجتمع قبلي بامتياز حيث تعتبر فيه القبيلة محور البناء الاجتماعي لدرجة أن الفرد لا يستطيع أن يرى الدنيا والعالم الآخر إلا من خلال منظور القبيلة سواء كان هدا المتطور إيجابياً أو سلبياً.

2 . يعكس المجتمع الليبي ملامح ومؤشرات كثيرة في المجال الاقتصادي من أهمها:-

أ ـ انه مجتمع يعتمد اقتصاده على مصدر واحد للدخل الوطني وهو النفط،ولا يمتلك أي اقتصاد حقيقي خارج قطاع النفط .

ب ـ أنه مجتمع ريعي بمعني تتولى الدولة تمويل كل شيء والجميع بشكل أو أخر يعتمد على الدولة في رزقه ومعاشه.

3 . هناك تفاوت اجتماعي كبير وواضح بين الأسر في الدخل والسكن ونمط المعيشة، والقدرة الشرائية إضافة إلى ضمور الطبقة الوسطى التي عادة يعول عليها كثيراً في المحافظة على توازن المجتمع بما

في ذلك حرصها على تعليم أبنائها، وتطلعها الدائم إلى الأفضل، والقدرة على الإسهام في الحراك الاجتماعي والسياسي في المجتمع. ولذلك يقول علماء السياسة أن ازدهار الطبقة الوسطى في المجتمع هو ازدهار الديمقراطية وتحرر المجتمع من الصراعات الطبقية المدمرة، ومن كثير من الأمراض الاجتماعية .

4 . هناك عدم تكامل وضعف تنسيق بين الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بالتنشئة الاجتماعية فأصبح الطفل أو الشاب الصغير حائراً متذبذباً بين نماذج كثيرة للثقافة والتربية غير منسجمة ، بل وان هناك افتقار كامل لرؤية ثقافية واجتماعية وطنية يمكن أن تشكل وتكون مرجعية وطنية يرجع إليها الجميع في السلوك والتصرف_والتعامل، والزائر للمجتمع الليبي يشعر بأن هناك نماذج أو ثقافات غير متجانسة في بيئة وطنية واحدة، وترتب عن ذلك ظهور نماذج من الشخصيات، ونماذج من السلوكيات الاجتماعية المقبولة وغير المقبولة، ونماذج من رؤى الحياة هذا إضافة إلى كثير من أعراض الانحرافات الاجتماعية بل وأنواع الأجرام والجريمة التي لم يعرفها المجتمع الليبي من قبل ، مثل التزوير والاختلاس وتعاطي المخدرات والجرائم الأخلاقية .

5. يشهد المجتمع الليبي مثل بقية المجتمعات النامية تغيرات حضارية وثقافية عالمية وإقليمية بسبب العولمة، وبسبب عوامل الاتصال الحضاري، وتبادل الطلاب والخبرات وتحول العالم إلى قرية كونية واحدة يصعب وضع حواجز مهما كانت بين أجزائها، وينعكس هذا على التنشئة الاجتماعية في ليبيا، بمعني أن وسائل التنشئة الاجتماعية سواء في الأسرة أو المدرسة لم تعد قادرة على التحكم في طفلها ثقافيا وسلوكياً، فهذا الطفل هناك مصادر ومراكز أخرى تؤثر وبشكل قوي في تفكيره وسلوكه ومنها وسائل الاتصال والإعلام الخارجي خاصة القنوات الفضائية الأجنبية وإزاء ذلك لم تستطيع التنشئة الاجتماعية في ليبيا مثل بقية البلدان النامية أن تصل إلى نموذج ثقافي يوجه الطفل أو الشاب الصغير، وتحصنه وتحميه من كثير من الآثار السلبية أو غير المقبولة لمضمون الإعلام الأجنبي المرئي خاصة الجوانب المتعلقة بالقيم، وبحياة الشباب والحريات الشخصية ونمط الحياة بشكل عام.

6 . تنتج التنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي إنساناً يعتمد دائما على الآخرين، ولا يحب الاعتماد على نفسه إلا ما ندر ويتم ذلك بداية من تربية الأسرة، فالفرد دائما يعتمد على غيره من أفراد أسرته خاصة إذا كان ذكراً تم أقاربه تم أصدقائه، تم الدولة ، ولذلك فهو دائما يتوقع من الدولة أو الحكومة أن تقدم له كل شيء جاهزاً على طبق من الفضة، ولذلك تنشا سلسلة من التوقعات التي يطالب بها الفرد باستمرار من الدولة أو الحكومة المرتب والسكن والسيارة والهاتف، ودون أن يفكر

في الاعتماد على نفسه، وتدبير مصادر رزقه وعيشه بنفسه ، ولذلك فالإنسان الليبي ينتظر دائماً أي تقدم له الدولة مرتباً سواء عمل أو لم يعمل .

7 . نقص مهارات الوالدين في الأسرة فيما يتعلق بدورها في التربية والتنشئة الاجتماعية والتي غالباً هي من منظور شخصي وتقليدي ومحاكاة للآخرين في المجتمع، أو محاكاة للأجداد، بل أن الحياة الحديثة التي تتطلب غياب الأب لساعات طويلة، في العمل وأحياناً غياب الأم إذا كانت عاملة لساعات طويلة هي الأخرى، تجعل الأطفال والأولاد الصغار بلا رعاية أو توجيه مباشر من الوالدين، كما ان غياب التوجيه الأسري، ومكاتب الاستشارات الاجتماعية والنفسية للآباء والأمهات بل عدم القناعة بها، يجعل الموقف أكثر صعوبة بمعني أن الأولاد يستقبلون الكثير من الآراء والأفكار من مختلف المصادر، بينما أسرهم لا تستطيع أن تستوعب هذه الأفكار ولا تستطيع أن تقدم لهم أي توجيه وإرشاد مقنع، سوى أن الدنيا تغيرت وأن العلاقات الإنسانية والأسرية القديمة أفضل من الحديثة والموقف في جملته يعني فقدان الأسرة لأي توجيه مؤثر في الأبناء، وهذا تبدأ بوادر التفكك الأسري، والانحرافات الاجتماعية المختلفة بداية من الأسرة تم الشارع.

8 . يغلب على طابع التنشئة الاجتماعية . النظام الأبوي الصارم والتمييز بين الأبناء وخاصة بين البنات والأولاد، وتأكيد الطاعة المطلقة دون فهم أو حوار أو نقاش أو اقتناع وتنتقل هذه القيم إلى المجالات الأخرى في المجتمع ويصبح الموقف أشبه بتكنة عسكرية تصدر منها الأوامر من الأعلى إلى أسفل وعلى الجميع حسب موقعه الطاعة والتنفيذ بدون نقاش أو اعتراض وقد تؤدي هذه التنشئة الاجتماعية إلى التهميش والاغتراب، والشعور بالاضطهاد والذي يعيد إنتاج نفسه في المجتمع، ويؤدي في النهاية إلى الصراع، والتمرد وفي النهاية محاولة كل طرف نفي الأخر وإبعاده من الوجود ويصبح المجتمع بأكمله يدور في حلقة مفرغة من تبادل الاتهامات ومن الصراعات الخفية أو الظاهرة ، وهذا ما يدفع الشباب من أعضاء الأسرة إلى الهروب إلى عالم ومجتمع آخر قد يكون مجتمعاً مرغوباً أو غير مرغوب وقد يكون مجتمعاً صحياً أو مجتمعاً من المنحرفين اجتماعياً .

9. نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي تكون تربى في سياقها الإنسان الليبي، فقد تكون لدينا أنسانا غالباً يعكس السمات التالية :-

أ . نتيجة للظروف الصحراوية التي عاش وتربي في سياقها الإنسان فالواضح أن الإنسان الليبي محب للفضاء الواسع بدون أية قيود أو حواجز، ولذلك نجده يجد صعوبة كبيرة في التقيد بنظم العمران وكل القوانين واللوائح التي تنظم الحياة والعلاقات والحقوق والواجبات بين الأفراد في مجتمع مدني متحضر.

ب . أحادية التفكير فالإنسان الليبي دائماً ما يعتقده ويراه هو الصواب، وباقي الدنيا والعالم على خطأ ولعل لذلك أصول وجذور في التربية الأسرية والعائلية والقبلية ، التي تفضل قبيلة دون أخرى وشخص في العائلة دون آخر ، وفي مثل هذه التربية الاجتماعية يصعب الحوار والتواصل والوصول إلى حلول في أي شيء، ولعل ذلك يفسر كثير من أشكال العنف والاعتداءات التي تحصل بين الأفراد والعائلات والقبائل لأسباب اجتماعية أو حتى تنافسية على موارد العيش بل وربما لأسباب التفاخر الاجتماعي، ولذلك يصعب جداً بناء المجتمع المدني الديمقراطي الذي يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات .

ج . العيش في مجتمع الحاضر بعقلية وقيم الماضي ونماذجه وقوالبه الاجتماعية والثقافية، ودون محاولة للتوفيق بين الماضي والحاضر والأصالة والحداثة وهنا يغيب الإبداع والابتكار والتجديد ويعزز ذلك تدني جودة التعليم وفقر البيئة الثقافية وغياب النماذج والرموز الثقافية التي يمكن أن تشكل نماذجاً للتجديد والتحديث، والابتكار والإبداع والملاحظ أن الإنسان الليبي عموماً لا يحب الجديد والحديث إلا في الجوانب المادية فقط من حياته وعيشه، ولكنه لا يقبل أي جديد في الثقافة وأساليب التصرف والعمل إلا ما ندر ولذلك فالشخصية الليبية من منضور علم النفس ، هي شخصية مغلقة ساكنة تعيش في عالمها الشخصي الخاص دون أي انفتاح على الآخر .

د . الميل الشديد للماضي وقوالبه في التفكير والتصرف وصعوبة قبول الجديد أو التعامل معه إلا في الجوانب المادية فقط مثل المقتنيات والمعدات المادية ولذلك يغيب الابتكار والإبداع سواء في الحياة الاجتماعية أو الحياة الاقتصادية أو الحياة الثقافية .

هـ . النظرة السلبية للآخر واقتناص عيوبه وسلبياته بل والنظر إليه دائما على أنه عدو يتحين الفرص للانقضاض علينا وسلبنا ميزاتنا وما نملك ولعل ذلك يعود تاريخياً لمحدودية الموارد ومصادر الرزق في البيئة الليبية ، وندرة الأمطار وضعف سبل العيش، ولذلك كل يحاول أن يحصل على كل شيء يمكن الوصول إليه ، وهنا كثيراً ما تختفي المعدات والممتلكات من المؤسسات العامة، ولا أحد يعرف أين ذهبت.

و . بالرغم من الروح القبلية التي تسود المجتمع الليبي إلا أنه أيضاً وبنفس الدرجة هناك فردية قوية وواضحة بدون قيود أو ضوابط، إلا أن هذه الفردية بحكم التعليم والتغير الثقافي وفكرة القوانين والدولة بدأت تخف تدريجياً ونأخذ طابعاً مقنناً ينطلق من فهم الحقوق والواجبات والقوانين المختلفة التي تنظم الحياة ، والغريب في الأمر أن الإنسان الليبي يتحايل على كل القوانين التي تنظم الحياة

والحقوق والواجبات للوصول إلى هدفه أو قضاء مصلحته والقوانين واللوائح دئماً يمكن إعادة تفسيرها وتطويعها بما يحقق المصلحة الفردية للشخص.

ز . الخلط بين عادات وتقاليد الماضي والحاضر بكل ما يتطلبه من تجديد فى الأعراف والعادات والتقاليد التى لم تعد تصلح للمجتمع المدني الحديث ، حتى لو كان هذا الدمج غير متجانس ويبدو متناقضاً وشاذاً في أعين الآخرين، ويظهر هذا في أساليب الحياة وفي المسكن واللباس، والليبي غير مستعد أبداً أن يتخلى عن عاداته وتقاليده القديمة حتى لو كانت هذه العادات والتقاليد لم تعد تناسب الحياة الحديثة ودائما يبرر هذا بالتمسك بالأصالة والعادات والتقاليد والتراث .

4-4 الأهداف المرحلية

الأهداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تعزيز قدرة الأسرة على تربية وحماية أبنائها .	استحداث مكاتب لإرشاد وتوعية الأسرة بأهميتها ودورها في التنشئة الاجتماعية	إعادة النظر في دور ومكانة الأسرة في المجتمع الليبي
الهدف الثاني تكوين شخصية التلميذ علمياً وتربوياً وتعزيز الأنتماء للمجتمع .	1. برامج لتطوير وتحسين نوعية التعليم والتربية. 2. برامج للنشاط الثقافي للمدرسة في المجتمع المحلي. 3. استحداث مكاتب للإرشاد الاجتماعي والتربوي في المدرسة لرعاية وتحصين الطلاب من الانحراف الاجتماعي	إعادة النظر في نظام التعليم والتأكيد على جودته ودوره في التنشئة الاجتماعية من خلال التربية والدور الثقافي للمدرسة
الهدف الثالث ربط الدين بالحياة اليومية والاستعانة بالدين لمواجهة المشاكل الاجتماعية اليومية للناس وتأكيد روح التعاون بين الناس .	برامج لتأهيل وإعداد أئمة المساجد والخطباء والدعاة علمياً وتربوياً لرفع قدراتهم على التواصل والتأثير في المجتمع والربط بين الحياة الاجتماعية والقيم الدينية .	الاستعانة بالمسجد والخطاب الديني لتوعية المجتمع بالوظيفة الأخلاقية للأسرة وحماية المجتمع من التفكك الاجتماعي
الهدف الرابع تعزيز روح المواطنة والمسؤولية الاجتماعية وخاصة تعزيز روح الانتماء للآخرين وتبلور مفهوم الحقوق والواجبات كبعد من أبعاد التنمية البشرية .	1. استحداث برامج للتأهيل والتدريب في ميادين التنمية البشرية . 2. استحداث برامج للعمل الاجتماعي التطوعي في ميادين التنمية البشرية والأحياء السكنية في المدن والقرى.	الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لتعزيز التنمية البشرية والإنسانية ومساعدة الدولة في برامجها ذات الصلة خاصة في الجوانب الاجتماعية والإنسانية
الهدف الخامس 1. توضيح الظواهر والمشاكل الاجتماعية ومشاركة الحاضرين في إيجاد حلول لها . 2. توعية أبناء المجتمع بقضايا مجتمعهم على مختلف المستويات 3. تعزيز لشعور الانتماء والهدف والمشاركة في الحياة العامة . 4. الشعور بالاعتزاز الوطني . 5. وجود مرجعيات وطنية غير رسمية ومن المجتمع تشكل مصادر ومراجع للأساليب التنشئة الاجتماعية .	1. برامج ثقافية واجتماعية في المؤسسات التربوية والتعليمية وبناء الإعلام والثقافة و الفكر لاستفاضة شخصيات ورموز دينية وثقافية وعلمية وتربوية سواء في المؤسسات التعليمية أو مؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات العمل بهدف إلقاء محاضرات أو إجراء حوار ونقاش مفتوح مع المحاضرين في مجالات التنشئة الاجتماعية أو قضايا المجتمع ذات الاهتمام العام	تكوين النموذج الاجتماعي والقدرة التي يمكن أن تشكل مرجعية لنشاطات التنشئة الاجتماعية
الهدف السادس 1. وضوح وبلورة نموذج التنشئة الاجتماعية المرغوب في المجتمع الليبي وتعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع وأهدافه وغاياته . 2. معالجة مشاعر الاغتراب والانتماء الموجودة لدى قطاع كبير من التلاميذ والشباب . 3. التخفيفٍ من مشاعر العنف والتمرد على المجتمع والأسرة .	1. وضع برنامج وطني للبحث العلمي في التنشئة الاجتماعية 2. عقد لقاءات وورش عمل حول التنشئة الاجتماعية وأثارها في المجتمع 3. استحداث برنامج وطني لمنابر الشباب لمناقشة قضاياهم ودورهم في المجتمع .	تفعيل ودعم البحث العلمي في التنشئة الاجتماعية من الناحيتين النظري والميدانية

الفصل الخامس: البعد الثقافي

الفصل الخامس: البعد الثقافي

1-5 مقدمة

إن برامج التنمية البشرية تتأسس على رصد للأفكار الإنسانية الشائعة والمفاهيم المسبقة والميول الغالبة، وذلك بهدف استقراء دورها في إنجاح أو عرقلة الخطط الإستراتيجية. فالتنمية البشرية في كل مناحيها وصيغها تتضمن عنصرا أخلاقيا ؛ لأنها تمس حياة الفرد في المحل الأول؛ والفرد هو مصدر التنمية وغايتها ؛ كما أن قرار التنمية هو قرار اجتماعي أخلاقي وليس فقط قرار اقتصادي. ودور الثقافة في التنمية يجب ألا يفهم على أنه دور ثانوي ، أو مساعد على انجاز التنمية فحسب وإنما يجب أن ينظر إليه على انه جوهر العملية التنموية التي هي عملية إنسانية تتعلق بكيان، ووجود، وكرامة الكائن البشري.

التنمية الثقافية تسعى إلى تحقيق الاستقلال والثقة بالنفس مع توازن يحترم فيه الموروث الثقافي والحداثة في آن واحد؛ واستيعاب الاختلاف والتنوع الثقافي والديني. فهي الجسر الذي يربط بين المبادئ التاريخية المتشبثة بالماضي والممتدة إلي طموح الحاضر لخلق مجتمع حديث ووفي لعاداته وتقاليده.

والثقافة في مفهومها الاجتماعي الواسع نمط ومرجعية السلوك والعلاقات وهي كما عرّفها (تايلور، 1920) : الكل المركب والمتداخل من العادات والتقاليد والقيم والأعراف والمعايير الاجتماعية والفنون والآداب والأدوات والمعدات وكل ما صنعته يد الإنسان وعقله باعتباره عضو في جماعة ومجتمع ، كما ان مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام 1982 اعطى تعريفاً للثقافة يقول الثقافة: "هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائناً يتميّز بالإنسانيّة المتمثّلة والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي. وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع".

إذاً يمكن ان نعرف الثقافة على انها المخزون الحي من العلوم والمعارف والأفكار والمعتقدات والفنون والآداب والأخلاق والقوانين والأعراف والتقاليد والموروثات التاريخية واللغوية والبيئية في الذاكرة الفردية والجماعية وهي تمثل تراكما معرفيا يؤطر لمنظومة الحياة الاجتماعية ويكون قيدا عليها في آن معاً .

2-5 الهدف الإستراتيجي

تنمية الوعي المجتمعي بالبعد الثقافي ليكون معتدلاً ومتنوعاً ويؤسس على قيم العمل والمبادرة والتسامح والاختلاف السلمي وحرية التعبير ويعزز الانتماء الوطني والشراكة العالمية ومنفتحاً على مختلف الثقافات والخبرات الإنسانية دون تحول هذا الوعي إلى تشوهات وخلل في إدراك الذات وما قد يؤدي إليه من سلبيات.

3-5 مكامن الضعف والقصور

1. ثقافة التواكل والسلبية ((الأسرة الراعية الدولة الضامنة))
2. التمييز ضد الأنثى وتهميشها.
3. ثقافة الاستهلاك والهدر في الموارد .
4. غياب التوجهات الثقافية الداعمة لإدارة الوقت ومهارات التفكير والمبادرة.
5. التمركز حول الذات و الانعزال بحجة الخوف.
6. إنتشار ظاهرة الخرافة في التعامل مع معطيات الحياة والصحة والمرض والطبيعة والكون.
7. ثقافة الحق على حساب ثقافة الواجب.
8. تعارض الثقافة التي تحوي معطيات الانتهازية والوصولية والفساد وإقصاء الكفاءات والكيد مع ثقافة التمكين وتفعيل وتقوية دور الفرد.

4-5 الأهداف المرحلية

اللأهداف المرحلية	الإجراءات التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول تعزيز قدرة وتمكين المواطن من المساهمة بكفاءة وفاعلية في االتنمية الشاملة.	• توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتمكين المواطن من التواصل مع مصادر المعرفة والتواصل الالكتروني.	• شريحة واسعة من المواطنين قادرة على التعامل مع المعرفة الالكترونية وبيانات المعلومات والمشاركة بصنع القرار.
الهدف الثاني تنقية الثقافة السائدة كثقافة التواكل والخنوع وجعل المبادرة والتفتح والإبداع نمط وجود.	• توفر إمكانيات التواصل المعرفي الالكتروني والإعلامي و ترسيخ ثقافة المبادرة وتمكين الإنسان ونبذ التخلف بمعطياته المختلفة.	• أجيال مؤمنة بأهمية الثقافة وتنمية مهاراتهم واهتماماتهم الثقافية .
الهدف الثالث تمكين الاطفال من استيعاب المعطيات المعاصرة والأصيلة للبعد الثقافي الليبي والتواصل مع مستجدات عصر المعرفة والمعلوماتية .	• تحديث المناهج الدراسية وتوسيع قاعدة المستخدمين لشبكات الانترنيت في مراكز عامة وفي المدارس والمعاهد والجامعات.	• أجيال جديدة متمكنة من استيعاب ثقافة العصر ومنظومة القيم والاتجاهات وقادرة على العطاء والاندماج الثقافي ومحصنة من المظاهر المتخلفة.
الهدف الثالث جعل الثقافة في سياق منسجم مع رؤية وطنية شمولية .	• حشد الموارد والإمكانات عن طريق تحقيق شراكة وتبادل معلومات وافكار بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير المشهد الثقافي.	• فعاليات داعمة لتطوير البعد الثقافي والابداع والمبادرة بشكل مستدام.
الهدف الرابع التركيز على ثقافة حقوق المرأة وتجاوز المعطيات الثقافية الداعمة للتمييز على أساس النوع الاجتماعي.	• دعم التشريعات والإعلانات والوثائق الوطنية والدولية الداعمة لحقوق المرأة، مع العمل على خلق اليات لتطبيقها.	• احترام التنوع الاجتماعي وتقليل مظاهر التمييز ضد الانثى وقابلية الطرف الاخر.

.

الفصل السادس: الأمان الإجتماعي

الفصل السادس: الأمان الإجتماعي

1-6 مقدمة

يقصد بالتمكين فى هذه الإستراتيجية وضع السياسات والخطط والبرامج التى تسعى لدمج ومشاركة المواطن فى مجتمعه والحصول على كافة حقوقه والقيام بكل واجباته نحو مجتمعه.

ويعني التمكين تهيئة الظروف للإنسان للإسهام والمشاركة فى الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمع بما يعزز مساهمة المواطن فى بناء مجتمعه بحرية إبداء الرأى والمشاركة فى السياسة العامة فى المجتمع. ولتحقيق التمكين فى سياسة المجتمع الليبي فالمطلوب أن تسعى الإستراتيجية الوطنية للتمكين والتنمية البشرية الى تحقيق ما يلي:

أولاً: حصول الإنسان على حقوقه الكاملة كفرص التعليم والتعلم والتكوين بمختلف أنواعه.

ثانياً: رعاية وحماية المواطن وتقديم كل أنواع الرعاية والحماية الإجتماعية اللازمة تحت أية ظروف اجتماعية لضمان السلم والأمان الإجتماعي.

ثالثاً: دعم وحفز المواطن لخلق فرص عمل لنفسه ولغيره من أبناء وطنه فى بيئة إقتصادية متطورة تخلق نمواً إقتصاديا مستمراً كفيل بخلق المزيد من فرص العمل أمام جميع أبناء المجتمع.

رابعاً: دعم وتعزيز بيئة ثقافية غنية تحترم التنوع الثقافي وفى إطار ثقافة وطنية منفتحة على نفسها والآخرين.

خامساً: دعم وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني لتكون هيئات أهلية غير حكومية تدعم النشاطات والبرامج التى تعمل على مشاركة الإنسان بما يعزز روح التضامن والسلم الاجتماعي فى المجتمع. تتكون شبكة الأمان الاجتماعي في ليبيا من:

الضمان الإجتماعي (التقاعد)، التضامن الإجتماعي؛ أنظمة داعمة تقليدية تجسدها أعمال البر والإحسان والتعاطف والتكاتف في سياق تحقيق المعطي الديني المتعلق بالحث على التكافل والتضامن الإجتماعي: فعاليات تحقيق سياسات المجانية في التعليم والصحة والسكن والدعم المادي للسلع والمعدات.

2-6 الهدف الإستراتيجي

الرفع من مستوى معيشة ضعاف الحال، و دعم الفئات المحتاجة والضعيفة بما يمكنها من الإعتماد على الذات والمساهمة قدر الإمكان في الإنتاج .

3-6 مواطن الضعف والقصور

تواجه شبكة الأمان الإجتماعي عدداً من مواطن الضعف والقصور منها:

- صعوبات تتعلق بنقص التمويل لتغطية تنمية الزيادة في المعاش الأساسي والتي كانت بواقع 50% اعتباراً من أول شهر أكتوبر 2006 الأمر الذي ترتب عليه زيادة قيمة الديون المستحقة للهيئة العامة لصندوق التضامن الإجتماعي على الخزانة.
- تخفيض حصة التضامن الإجتماعي من قيمة الدعم المخصص بالميزانية العامة.
- العجز في التغطية للمعاشات الأساسية ينعكس على أوضاع المستحقين وبالتالي يهدد الأمن والسلم الاجتماعي.
- إلغاء حصة العوائد المحددة بالقانون رقم "16" لسنة 1985 من الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع المستوردة والشركات الخدمية الوطنية على سبيل المثال شركات النفط والإتصالات قد زاد من هذه المشكلة صعوبة وتضخماً.
- صعوبة تحصيل الإشتراكات الضمانية وعوائد الإستثمار وديون صندوق الضمان الإجتماعي على الجهات العامة التى تقارب المليار دينار.
- عدم مراعاة الجدوى الإقتصادية في المشروعات الإستثمارية.
- تخلف الإدارة وتشتت الفئات المحرومة والمستهدفة جغرافياً، الأمر الذى أدى الى زيادة تكلفة إدارة وإنشاء المرافق والمؤسسات الضمانية والتضامنية والإجتماعية إضافة إلى تضخم عدد العاملين.
- المعلومات المضللة التى يقدمها المواطن للحصول على المنافع والمزايا الضمانية.

- ارتفاع تكلفة الرعاية الإجتماعية للنزلاء.
- استناد سياسات الدعم الإجتماعي لضعاف الحال على مبدأ الدولة الضامنة والرعاية الإجتماعية للمحتاج.
- التعامل مع مظاهر وتداعيات مشكلة ضعاف الحال وإحتياجاتهم للحصول على مساعدات نقدية وعينية دون ما تأكيد على ما يتوفر لديهم من إمكانيات كمنتجين إذا ما أتيحت لهم الفرص والتسهيلات والدعم المناسب.
- لا يغطي نظام الضمان الإجتماعي العاطلين عن العمل والباحثين عنه.
- أدت سياسة الدعم الاجتماعي للمطلقات والأرامل إلى امتناع هذه الفئات عن الزواج مجدداً وذلك خوفاً من إنقطاع المعاش الأساسي.
- إكتفى نظام الدعم الاجتماعي فيما يتعلق بالمعاشات الضمانية بصرف معاش ضماني أو تأميني للمتقاعدين دون أن يعتمد أسلوب تقديم مبلغ مقطوع في شكل مكافأة نهاية الخدمة كخيار أمام المتقاعد بدل إجباره فقط على تقاضي معاش شهري ، إن تعويض نهاية الخدمة قد يدفع المتقاعدين إلى تأسيس مشاريع استثمارية تشغل وقتهم وتزيد من دخلهم وعطائهم.
- مسألة العائل الشرعي وما تحتاجه من إعادة مراجعة في ظل التشريعات النافذة.
- ليس هناك دراسات حديثة حول مستويات المعيشة والمتطلبات وتحديد خط الفقر في المجتمع الليبي.
- عدم ثبات الأسعار ووجود فروقات كبيرة بين أسعار السلع كما توفرها مؤسسات الدولة وأسعار السوق الموازية.
- الاختلافات حول تحديد السلع والمواد التي تعتبر ضرورية وأساسية.

4-6 الأهداف المرحلية

الأهــداف المرحلية	البرامج التنفيذية	النتائج المتوقعة
الهدف الأول **توفير الحماية الإجتماعية للمواطن وتمكينه من إشباع حاجاته ورعايته في حالات**: المرض والعجز وإصابات العمل وأمراض المهنة؛ إنقطاع الدخل وتعذر سبل العيش ؛الشيخوخة ؛ فقد العائل؛ تحمّل الأعباء العائلية في حالات (الكوراث والطوارئ؛ الوفاة؛ الإعاقة ؛ الطلاق والترمل؛اليتم).	• التوجه التنموي نحو توفير الخدمات والمرافق والبني التحتية للحد من أسباب العوز والاحتياج بما يحقق توفير الحاجات الأساسية للإنسان خاصة السكن والمياه والصرف الصحي والتعليم والإتصالات. • تفعيل الأساليب التقليدية للضمان و التضامن الاجتماعي ويخلق النظام فرصاً سانحة لقيام مؤسسات المجتمع المدني بدور فاعل في تقديم الرعاية والدعم والمساندة لضعاف الحال . • تحويل شبكة الدعم الإجتماعي الى آلية تهدف إلى حل المشكلة عن طريق إدماج ضعاف الحال في النشاط الإقتصادي المنتج.	• النهوض بمستوى المعيشة وتنمية المجتمع لكافة المواطنين المحتاجين وغير المحتاجين (في إطار مبادئ وتوجهات التنمية البشرية) • ضمان حياة أفضل للإنسان والحد من الفوارق بين المواطنين. • إتاحة الفرصة أمام الشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد وكذلك العاطلين عن العمل لإقامة مشاريع إستثمارية إنتاجية بقروض ميسرة وتسهيلات ضريبية وجمركية تمكنهم من شق طريقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير نظام حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى. • مراجعة ومراقبة كفاءة ومعدلات وسوء استخدام شبكة الدعم الإجتماعي بشكل منتظم لتكون مسايرة للتغيرات المستديمة في الظروف والمعطيات والمفاهيم والحلول
الهدف الثاني توفير الرعاية الإجتماعية لمن لا راعي له من(الأطفال والأحداث ؛الجانحين ؛ المعاقين؛ العجزة؛ الشيخوخة).	• الدعم والرعاية الاجتماعية لضعاف الحال وخلق فرصاً مهمة للحد من المشاكل الاجتماعية كالانحراف والتشرد والجريمة والفقر والبطالة والعجز.	• الأخذ بيد المحتاج وتقديم العون والمساعدة النقدية والعينية. • الوقاية من مظاهر الخلل الإجتماعي عن طريق العدالة في توزيع الدخل.
الهدف الثالث توفير فعاليات ومعطيات الأمن الصناعي والعناية بحالات (إصابات العمل؛ أمراض المهنة ؛ إعادة تأهيل المرضى والمصابين والعجزة).	• التوجه نحو الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية وخلق فرص العمل لزيادة الدخل والحد من البطالة. • تمويل العديد من المشروعات الإستثمارية المدرة للدخل والمساهمة في التنمية البشرية واستدامتها والداعمة لمبدأ عدم تآكل الأصول المالية لنظام الضمان والتضامن	• تمكين ضعاف الحال من المساهمة في الإنتاج الذي سيمكنهم من الحصول على دخل مناسب والمساهمة في تنمية المجتمع ، وذلك يشمل:- اعتماد أسلوب الأسر المنتجة وتوفير التسهيلات والضمانات لها بما يمكنها من إقتحام سوق

	الاجتماعي • التوجه نحو خصخصة بعض مؤسسات الرعاية الإجتماعية فرصة لتقليل نفقات الرعاية المرتفعة جداً وتحسين الجودة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في هذا المجال والتي تنسجم مع توجهات المجتمع الليبي.	العمل والإستثمار وبالتالي الإعتماد على النفس ورفع مستواها المعيشي. • تفعيل تشريعات الضمان الإجتماعي بما يمكن من الإستفادة من أسلوب مكافأة نهاية الخدمة في تفعيل دور المتقاعدين في الإستثمار المنتج.

7- المراجـع

أولاً: المراجع العربية

- مجلس التخطيط الوطني ،مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009 – 2025 الجزء الأول **الإطار الكلي الإستراتيجية للتمكين والتنمية البشرية** 2010 م.
- مجلس التخطيط الوطني مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009 – 2025 الجزء الثاني – **التوجهات النوعية لتفعيل المعطيات الإستراتيجية للتمكين والتنمية البشرية** –2010 م.
- الهيئة العامة للمعلومات ، تقرير عن حالة التنكية البشرية لسنة 2009.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية لسنة 1999.
- الهيئة العامة للمعلومات ، تقرير عن حالة التنمية البشرية لسنة 2006.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية لسنة 2002.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الأهداف التنموية للإلفية.
- مجلس التطوير الإقتصادى، التقرير الوطني الأول لحالة السكان فى ليبيا 2010 .
- فينشو كاتو (2001) ترجمة د. سعدالدين طرفان، مراجعة محمد يونس: رؤى مستقبلية، كيف سنغير حياتنا فى القرن الواحد والعشرون، سلسلة عالم المعرفة 270 (الكويت – عالم المعرفة منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.
- د. علي خضيرمرزا (2012) ليبيا القرص الضائعة والآمال المتجددة، الطبعة الأولى (بيروت – المؤسسة العربية للدراسة والنشر).
- الهيئة الوطنية للمعلومات والاتصالات (2006)، تقرير التنمية البشرية المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف، (طرابلس: منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق).

- د. دارم البصام (1996)، تحليل السياسات القطاعية للموارد البشرية في ليبيا، البدائل الإصلاحية والتطوير المؤسسي لتخطيطها على المستوى الوطني، (طرابلس، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ليبيا، (تقرير فني غير منشور).
- د. سهير عبد العزيز (2000)، التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة، الطبعة الأولى، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (49)، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- د. نبيل علي (2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة.
- د. علي الحوات (2013)، التنمية البشرية في عالم متغير، الطبعة الثانية، (طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية)، سيصدر قريبًا.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Zakary Abdulla Kakh (2012) Developing a Delphi Model of the Relationship between higher Education Skills in Libya and Labor Market Needs. A case study of Benghazi, Libya (PhD thesis).
- UNESCO (2009) Outcomes of the Reginonal Prepartory Meeting for the World Conference on Higher Education- Paris, UNESCO Publication Ed 2009/ConF.402/Refer1.
- UNDP, Human Development Reports, New York, UNDP publication, issues since 1990 until 2012 (in English), New York.
- UNDP, Arab Human Development report, 2002, creating opportunities for future generation, New York, UNDP publication.
- UNDP, Arab Human Development Report, 2003, building a knowledge society, New York, UNDP publication.
- UNDP, Arab Human Development Report, 2004, towards freedom in the Arab world, New York, UNDP publication.

- UNDP, Arab Human Development report, 2005, towards the rise of woman in the Arab world, New York, UNDP publication.
- UNDP, Arab Human Development report, 2009, challenges to human society in the Arab countries, New York, UNDP publication.
- World Bank (2009), Libya a public expenditure 128review, World Bank document report 450 J 19 J 14, technical report.